د. فرج فودة

حوار حول العلمانية

حوار حول العلمانية

د . فرج فوده



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٢

ـ العالم كله ضدك يا اثناسيوس

ـ وأنا ضد العالم ..

مقدمة

هذا كتاب أعتز به كثيرا ، لأنه ينقل الى القارىء ملامح معارك فكرية استمرت عامين ، ربما تفسر للقارىء كثيرا من القضايا ؛ لكنها تفسر لى شخصيا سر الشعيرات البيضاء التى تسللت الى الرأس ، والصلابة التى تمثلت فى المواقف ، والوضوح الذى تخلل الفكر ، وهى أيضا ظاهرة ايجابية فى مناخنا الفكرى العام ، لأنها تعيد الى الأذهان ذكرى المعارك الفكرية فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات بعد أن تخيل الكثيرون وأنا منهم أنها بعض ملامح الزمن السعيد الذى لا يعود ، ولعل الصلة الواضحة بين هذا الكتاب وكتبى الثلاثة السابقة (الوفد والمستقبل) ، (قبل السقوط) ، (الحقيقة الغائبة) ، تتمثل فى أنها جميعا كتب « مزعجة » ، تثير الكثيرين ، وتقيم الدنيا ولا تقعدها ، وتلجئنى أحيانا الى لعن اليوم الذى أمسكت فيه القلم ، لولا أنه الواجب ، والصدق مع النفس ، واليقين فى المستقبل ، ولعلى أصارح القارىء بأن هذا الكتاب هو الأثير لدى ، ليس فقط لكونه الأخير ، بل لكونه حصيلة اجتهاد وجهاد وعناد ، أما الاجتهاد فالحكم عليه متروك للقراء ، وأما الجهاد فلأن أغلب ما نشر فيه من مقالات كان استجابة لانذارات قانونية ، يعلم من تلقاها أننى على استعداد لاكمال الشوط مهما كلفنى من جهد ومال ، ومن المناسب أن أصارح القارىء بأننى ترفعت فى بعض الأحوال عن اللجوء لهذا الاسلوب رغم حقي الواضح فيه ، وذلك

حين تبينت أنه لا يوجد (تحت القبة شيخ) ، وهو ما سيدركه القارىء فى حوارى مع البعض ، ومن أمثلة ذلك حوارى مع الأستاذ فهمى هويدى الذى تطوع الأهرام بارســـال المقالات الثلاث اليه فاودعها درج مكتبه ، وحجبها عن النشر ، ولو كنت مكانه لفعلت ما فعل ، على الأقل تنفيذا لأمر الله بالستر ..

ولا يبقى بعد الاجتهاد والجهاد الا العناد ، وأمره واضح فى اصرارى على الكتابة رغم رفض النشر لكثير من المقالات ، وللقارىء أن يتعجب معى من سبب عدم النشر ، وله أن يفسر ذلك بمشاعر (التخوف) ، وحسابات (الأمن) ، ودواعى (الحساسية) ، فى الصحف القومية ، وبالتقليد السائد فى غيرها والمتمثل فى الحكمة السائدة (دع مخالفك فى الرأى يضرب رأسه ـ اقصد رأيه ـ فى الحائط) ، ولو اقتصر الأمر على منع النشر سواء للرأى أو للرد لهان ذلك علينا وما استحق التعليق ، لكنه تجاوز الى معارك صغيرة لم اشغل بها القارىء فى الكتاب لأنها ليست (معارك فكرية) ، بل (معارك شخصية) استخدمت فيها أحد الأساليب وعلى رأسها اسلوب التشهير ، ولم يتحرج الطرف الآخر فيها من استخدام أقذر الأسلحة وهو الكذب ، ومن أمثلة ذلك ما نشرته جريدة الوفد ثم جريدة الأحرار عن كونى غير حاصـــل على شـــهادة الدكتوراه ، (ولا حتى من جامعة بخ بخ على حد قول جريدة الوفد) ، بينما صاغتها جريدة الأحرار فى شكل (فزورة) تحت عنوان (من هو) ، من نوع فزورة (مصنوع من الأخشاب ، وآخر حرف فيه باء ، والحرف الأوسط ألف ، وأول حرف فيه باء ، واسمه باب ، يبقى أيه ؟) ، والتقطت جريدة (الشـــعب) الكرة ، فذكرت اسمى صريحا ، (خاف كده من غير الدال) على حد ما جاء فى الخبر ، لأننى فى تقديرها نصاب أدعى لقبا لم أحصل على شهادته ، وتكرر ذلك من الجريدة فى أسابيع متتالية مع نشر صورتى ، ووجدت نفسى فى موضع صعب وعصيب ، فأنا ان رددت على جريدة الشعب بارسال

صورة الشهادة ، أكون قد رفعت من شأنها وأعطيتها من الاهتمام ما لا تستحق ، ثم منذ متى كان مطلوبا من حامل اللقب أن يحمل الشهادة على ظهره مثبتا أحقيته باللقب للناس ، ثم ما علاقة مواجهتى للتطرف والإرهاب الدينى السياسى بالحصول على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد الزراعى ، ولم أجد فى نهاية الأمر مفرا من أن أرد على ذلك فى حديث نشر فى آخر ساعة ، نشرت فيه صورة شهادة الدكتوراه ، مع حمد الله على أنها من جامعة عين شمس (المصرية) حتى لا أتهم بشرائها من الخارج ، ومع ذكر أسماء المشرفين على الرسالة والمناقشين لها وجميعهم على قيد الحياة ، وللقارىء أن يتساءل معى عن وصف مناسب لهذا النوع من المعارك ، أكثر من كونها ضريبة يدفعها الشرفاء وثمنا يؤديه المخلصون لله والوطن عن طيب خاطر ، ودليلا على ما وصل اليه المناخ الفكرى من تخلف وقصور ، وشبيه بهذا ما نشرته الجريدة الأخيرة على مدى أسابيع متتالية من أخبار مختلقه عن تعاون (علمى ومادى وثيق) مع اسرائيل ، دون أن يقدموا بينة أو دليلا على ما يدعون لكونه ببساطة — غير صحيح — لكنها الديماجوجية التى تسود مناخنا الثقافى ، والتى تتسق تماما مع التطرف ، والتخلف ، وهما مترادفان ، ومحاولة استدراج البسطاء بعيدا عن المعركة الأساسية ، عن احساس بالعجز عن المواجهة ، والفشل فى الرد ، والقصور فى التصدى ، وهى فى النهاية ، وأمثالها من الترهات ، غثاء لا نفع فيه ، وتطاول لا رد عليه ، وتدنى لا نستدرج اليه ، وما دمنا نتحدث عن التدنى فلا بأس من أن أعرض على القارىء نموذجا له سوف يجد فى الكتاب ردا عليه ، وهو ما عرضه الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى صفحات كاملة ، فى أعداد متتالية من جريدة الأحرار ، حين تخيل — والخيال حق لأصحابه — اننى أدعو فى كتابى (قبل السقوط) لاباحة الزنا ، فطلب منى أن (آتى له بزوجتى واهلى ، فاذا فعلت فلا كرامة لى ، واذا لم أفعل — فأنا أنانى) ، وبالله عليك أيهـا

القارىء بماذا تسببى ذلك ، وبالله عليك أيضا ماذا تفعل لو كنت مكانى ، ولا تسألنى عن سبب عرض ما سبق عليك ، فجزء من واجبى وأنا أقدم لك هذا الكتاب ، أن أوضح لك المناخ الذى صدر فيه ، والخلفية وراء ما حفل به من معارك ، ولعلك تفزع حين أذكر لك أن ما سبق كان أهون ما فى الأمر ، وأن ما خفى كان أسوأ وأمر ، لكنى أطمئنك ان كنت مؤيدا بأن مثلى لا يثننى ، وأؤكد لك إن كنت معارضا أن مثلى لا ينحنى ، وأن ذلك كله لم يزدنى الا اصرارا وصلابة ، وعشقا لوطنى .

لا بأس من اعتذار عن خطأ وقعت فيه ، وتردد في بعض المقالات ، وقد نبهنى إليه الأستاذ الكبير مصطفى مرعى ، حين رددت على هجوم البعض على بأننى أخاف نص مادة فى الدستور تنص على أن (الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسى للقوانين) ، مرددا نفس المقولة ومفسرا اياها أو مهونا من تأثيرها ، بينما حقيقة الأمر أن النص الدستورى لم يذكر (الشريعة الاسلامية) ، بل ذكر (مبادىء الشريعة الاسلامية) ، والفرق بينهما واسع وشاسع ، بل ان النص بهذا الشكل لا يعنى شيئا يذكر ، ولا يترتب عليه نتائج ذات تأثير ، ولا يبرر الاستناد عليه في الدعوة لتغيير القوانين الحالية ، لأنها جميعا لا تخالف (المبادىء) ، التى لا يغير من جوهر الأمر كثيرا أو قليلا أن تكون مصدرا رئيسيا ، أو المصدر الرئيسى ، أو حتى المصدر الوحيد كما ينادى البعض ويتشدق عن مزايدة ربما ، أو عن عاطفة دينية مشبوبة غالبا ، أو عن جهل بالقانون أو بالشريعة أو بهما معا . ولأن ما نشر قد نشر وأصبح من حق القراء على أن أنقله كما هو دون تغيير ، فانه يكفينى الاشارة الى ذلك فى المقدمة مع الاعتذار .

وأخيرا ..

هى غمة ستنزاح .

وهو مأزق تاريخي سوف نعبره باذن الله ..

وهي ردة حضارية سوف نتجاوزها دون شك ..

وهو اختبار لشجاعة الشرفاء وانتهازية الجبناء ..

وهو قدر البعض أن يتحدى الجميع .. من أجل الجميع ..

وهكذا كان ..

وهكذا ـ في تقديري ـ ما يجب أن يكون .

مصر الجديدة ـ ١٤ ديسمبر ١٩٨٦

البـــاب الأول

الــرّدة الحضــارية

الفصل الأول

حوار حول العلمانية

عندما رشح أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد نفسه لعضوية البرلمان ، تفتق ذهن منافسه عن حيلة طريفة ، فقد أخذ يجوب القرى والكفور معلنا أن أحمد لطفى السيد — والعياذ بالله — ديموقراطى •

ولأن الجهل بهذه المصطلحات كان سائدا ، فقد أخذ المستمعون يرددون وراءه عبارات من نوع — أعوذ بالله ، أستغفر الله — بينما انبرى أنصار لطفى السيد لانكار الأمر ، مؤكدين أنه من أسرة مؤمنة لم يعرف عنها خروج على العقيدة أو انحراف عن الملة •

وكان موقف المدافعين عن لطفى السيد عصيبا وضعيفا أمام عبارات المنافس الحاسمة : لقد سمعته بأذنى يردد ذلك ، وأقسم بالله أننى لو سمعت هذا من غيره عنه لأنكرته ، وها أنذا أعرض الأمر عليكم ، فان كنتم تريدون ترك الاسلام واعتناق الديموقراطية فانتخبوه ، هذا شأنكم وقد أبلغت ، اللهم فاشهد ••

حدث هذا قبل أيام من عقد أحمد لطفى السيد لمؤتمر شعبى فى الدائرة ، ولغيابه فى القاهرة ، فان شيئا من حديث المنافس لم يصل اليه ، وفى اليوم الموعود ، احتشدت الجموع ، واختصر أحمد لطفى السيد حديثه معلنا ترحيبه بتلقى الأسئلة ، التى دارت جميعها حول مضمون واحد هو : هل صحيح ما يشاع عن أنك ديموقراطى •

وبهدوء العلماء ، ووقار الأساتذة ، رد أحمد لطفى السيد :
نعم ، أنا ديموقراطى ، وسأظل مؤمنا بالديموقراطية حتى النهاية ٠

وبقية القصة معروفة ، وضحايا القصة معروفون ، بل ان شئت الدقة معروفان ، فقد كانا بالتحديد : السرادق الذى احترق ، وتأمين الترشيح الذى لم يسترد ٠

حدث هذا فى العشرينات من هذا القرن ، وأصبح نادرة من نوادر الحياة السياسية فى مصر ، خاصة بعد أن أصبحت الديموقراطية مطلبا شعبيا ، ودخل أحمد لطفى السيد تاريخ السياسة المصرية من باب الديموقراطية الواسع ، بينما أهمل التاريخ واستثمر مايتصل بهذا الموقف ذكره ، وان أدخله أيضا فى باب من أبوابه هو باب النوادر السياسية ٠

شبيه بهذا ما يدور اليوم من حوار حول العلمانية ، وما يطلقه أنصار التيار السياسى الدينى حولها من أوصاف وصفات ، فهى - والعياذ بالله - نبت شيطانى وافد ، ومفهوم الحادى دخيل ، وتأثير مقصود من الأمبريالية أو الصهيونية أو كليهما معا ، وكفر ضمنى عند المعتدلين ، وصريح عند غيرهم ، بل قل هى افساد فى الأرض عند الطرف الأول وردة لا شبهة فيها عند الطرف الثانى ، لا علاج لها الا بالقتل بعد الاستتابة ، أو فى أقل القليل بالقطع من خلاف أو الصلب ، وفى المقابل تراجع الساسة عن اعلان اللفظ أو التمسك به ، وفضل أنصار العلمانية ، أو من توقع الجميع أن يكونوا أنصارا لها أن يمسكوا العصا من المنتصف ، بعد أن جعلوا أحد طرفيها علمانيا ورفضوه ، ووصفوا الطرف الآخر بالثيوقراطية (أى حكم رجال الدين) ورفضوه ، وفضلوا أن يقفوا بين بين ، أما كنه هذا البين بين ، فهو شىء غامض ، تماما مثل شربة (الحاج محمود) ، التى يعلن عنها حلاقوا الصحة فى الأرياف ، مؤكدين بالايمان الموثقة أنها مزيلة للدود ، مانعة للأمراض ، موردة للخدود ،

وإذا أردت دليلا على مدى تراجع المناخ الفكرى فى مصر ، فدونك حزب الوفد الجديد ، وذلك أن تقارن بين ما أعلنه مصطفى النحاس من رفضه للدولة الدينية أو العسكرية ودعوته للدولة العلمانية وهو اعلان ثابت بشهادة مكتوبة لا يمكن انكارها ، لأنها أتت من سكرتير عام حزب الوفد الجديد ، وهو نفسه من عرف باسم (ابن النحاس) ، حيث كان مديرا لمكتبه ثم وزيرا فى وزارته (١) ، وبين بيان الوفد الجديد الذى أصدره بعد أكثر من ثلاثين عاما حين ادلهم المناخ ، وحين عادت الى ذاكرته قادته صـورة أحمد لطفى السيد وشراذقه وتأمينه ، وحين أرادوا أن يدخلوا التاريخ من باب جديد هو باب خفة الرأى ، وهى لا تختلف كثيرا عن خفة اليد ، غاية ما فى الأمر ، أن المتمثل مختلف ، فهو صوت لدى أصـحاب الرأى الخفيف ، ونقود لدى أصحاب الايدى الخفيفة ..

ما علينا ، أو قل علينا أن نتجرع مرارة الزمن الردىء وأن نتأسى بأحمد لطفى السيد ، على بعد الشقة بيننا وبينه ، ونحن نجد أقواما يخيرون الشعب بين الاسلام والعلمانية وكأنهما طرفا نقيض أو كأن المسلم لا يكون علمانيا ، وأن العلمانى ليس مسلما .

موقف مشابه فى رد فعله ، وسوف يكون مشابها فى فعله بعد زمن ، فللتاريخ حركته وايقـاعه ، وحركته لا تعود القهقرى أبدا ، وايقاعه لا يمت للجهل بصلة ، ولا للردة الحضارية بسبب ، ولا لتغييب العقل بوسيلة ..

قد يرى القارىء أننى مبالغ فى التشبيه ، أو متحيز فى ضربه الأمثلة ، وعذره أننا فى الثمانينات ، وبين الثمانينات والعشرينات أكثر من نصف قرن ، وهى فترة كفيلة بمزيد من تنوير العقل ، وتفتح الأذهان ، وتوسع المدارك وهذا كله صـحيح لولا ، وآه من (لولا) هذه ..

---

(١) ابراهيم فرج ـ حسنين كروم (ذكرياتى السياسية)

إن الديموقراطية هى اللفظ الوحيد الذى يتفق عليه الجميع ، ويختلف حوله الجميع أيضا ، شأنها فى ذلك شأن العلمانية ، فأنت تستطيع أن تذكر ، دون أن ينكر عليك أحد ذلك ، أن كل نظام فى العالم يدعى أنه نموذج الديموقراطية الصحيحة ، ويصل به التأكيد أحيانا أن يضمنها اسم الدولة فألمانيا الشرقية تسمى نفسها ألمانيا الديموقراطية وألمانيا الغربية تطبق ما يطلق عليه اسم ديموقراطية العالم الحر ، وليبيا تطبق ما تسميه الديموقراطيـــة الشعبية أو المباشرة ، وفى كل الأحوال تجد نفسك أمام مأزق لاينجيك منه أن تعود لدوائر المعارف أو حوادث التاريخ بقدر ما ينجيك أن تسلم بحقيقتين ، أولاهما أن اللفظ لابد وأن يرتبط بمفهوم أو تعريف ، وأن من يتحدث عن الديموقراطية لابد وأن يحدد ما يقصده بها ، وأنه مسئول فقط عن مفهومه أو تعريفه ، وثانيهما أن لكل دولة فى العالم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية ، التى تفرز مفهوما للديموقراطية لابد وأن يختلف عن مفهومها فى دول أخرى ، فالممارســة الديموقراطية والحزبيــة فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، تختلف جملة وتفصيلا عن نظيرتهـــا فى المملكة المتحدة ، رغم انتماء كل من الدولتين الى مجموعة العالم الحر ..

هذا عن الديموقراطية ، وهو ما ينطبق جملة وتفصيلا على العلمانية ..

فالعلمانية فى فرنسا تختلف عنها فى المملكة المتحدة ، فعلى حين تنفصل الدولة عن الدين بصورة كاملة فى فرنسا فان رأس الدولة هو نفسه رأس الكنيسة ممثلا فى الملك فى المملكة المتحدة ، وهو فرق وان كان شكليا الا أنه فرق ، والمؤكد أن العلمانية فى مصر تختلف عنهما ، فهى تعنى فى مصر الفصل بين الدين والسياسة لكنها لا تعنى الفصـــــل بين الدين والدولة حيث توجد مســـاحة لتداخلهما ، وقد استقر ذلك وارتقى الى مرتبة العرف ، فالدولة ترعى المؤسسات الدينية ، وتختار قياداتها ، وتحتفل بصورة رسمية بالأعيـــاد والمناسبات الدينية ، وتفرد للدين مساحة واسعة فى

وسائلها الاعلامية وفى مؤسساتها التعليمية ، لكن ذلك كله يتم فى اطار محدد ومحدود ، لا يخرج بمصر عن العلمانية ولا يدخلها فى اطار الدولة الدينية ٠

ان أنصار العلمانية يرونها فصلا بين الدين والدولة اما بقدر شامل وكامل ، واما بقدر محدود يقصر الفصل على أمور السياسة وشئون الحكم ، وفى المقابل يرى أعداؤها أن الفصل مستحيل ، وأن الخلط فريضة دينية ، وأن الاسلام دين ودولة ، وأن من يقبل بالدين ويرفض الدولة ، انما ينكر معلوما من الدين بالضرورة ، ويقصدون بالمعلوم من الدين ، تنظيمه (فى زعمهم) لأمور الحكم وشئون السياسة وهم فى ادعائهم لا يقيمون الحجة ولا يفحمون ، بل هم فى كل واد يهيمون ، فهم يحيلونك الى القرآن ، فان ذكرت أنه لا ينطق بلسان، وأنه لم يتناول اسلوب اختيار الحاكم أو طبيعة نظام الحكم ببيان ، أحالوك للشــورى ، فان سألت عن كنهها فى تفسيرهم ، وعن مدى الزامها للحاكم ، اختلفوا الا عليك ، وتنازعوا الا حول تكفيرك وأحالوك الى السنة ، فان ذكرت أن عهد الرسول مرتبط به ، وأنه لا يقوم حجة على اللاحقين ، فأين هو الحاكم الذى لا ينطق عن الهوى ، والذى يوحى اليه بما يفعل ، قذفوا بك الى حكم الراشدين ، فان ناقشت أو جادلت أو حللت ، هاجوا وماجوا ، وادعوا أنك دخلت المناطق المحرمة ، فان واجهتهم بالمنطق ، تمنطقوا بالغاء العقل ، وان واجهتهم بأخطاء الصحابة ، استعاذ البعض وأعلن البعض الآخر أن أخطاء المسلمين ليست حجة على الاسلام ، وهو قول مقبول ، لكن من قال أننا نتعرض للاسلام ، الاســلام فى القلب والعقل معا ، لكننا نحتج على دعوتهم للحكم بالاسلام ، وهو شىء جد مختلف ، لأن الاسلام فى رأينــا دين وليس دولة (بمعنى ومبنى الدولة الحديث) ، وضمير وليس سيفا (بمعنى السيف القديم) ، وعندما يأتينا المعترض علينا بالاسلام دينا فليس لنا الا أن نخشع ، وليس علينا الا أن نخضــع ، للدين وليس له ، وللعقيدة وليس

للمتحدث باسمها ، أما عندما يأتينا بدعوى الحكم بالاسلام فليس لنا حتى أن نسأله مثالا ، فهو لا يتحدث من فراغ ، ونحن لا نرد عليه من فراغ ، وشاهدنا عليه هو التجربة ، وما أظن أن أكثر من ألف عام تقصر عن تقديم تجربة أو تعجز عن تبيان نموذج ..

ليس لهم اذن أن يخرجوا علينا من جديد بالدعوة للدولة الدينية ، مسبلين العينين ، مجتزئين للتاريخ ، مبتسرين للوقائع ، مزورين للأحداث ، هاتفين أمام حقائق التاريخ بأنها اسرائيليات ، وأمام دعاوى المنطق بأنها تغلغل للصهيونية ، وأمام قوة الحجة برفع سيف التكفير ، ليس لهم ، ولا يعنينا ، ولا يهز من ايماننا شعرة بأنهم على خطأ أو قل على طمع ، وأننا على حق أو قل على يقين ، وما كان لنا أن نلتفت اليهم لولا ، وآه من (لولا) هذه ..

ليست شجاعة أن نقول ما نقول لكنه الواجب ، وليس اجتراء أن نذكر ما نذكر لكنه الحق ، وليس افتراء أن ننكر ما ننكر لكنه الصدق ، وحسبنا أننا نرعى للوطن حقا ، ونحفظ لأجيال المستقبل أملا ، ونتحسر ونحن نرى العالم يلهث ركضا للامام ، بينما البعض يهرب لشعاب الجبال ، ويرى الصاروخ فيتحسر على الناقة ، ولا يرى في حضارة الغرب الا شذوذا ودعارة ، ومجونا وخلاعة ، وفسقا وزنا ، وهو في تكراره لهذه الألفاظ يلفت أنظارنا الى ما يهتم به ، وما يركز عليه ، وما يشغل باله صبحا ومساء ، وما يلهب خياله ويدغدغ حواسه ، ويملأ عليه نهاره أحلام يقظة ..

عذرا اذا اشتطت العبارة ، فمأساتنا اننا متخلفون بما فيه الكفاية ، محبطون الى أقصى المدى ، مشدودون للخلف دائما حتى أنني أحسب أن الأمام لم يخلق لنا وخلق للغير ، وأن المستقبل احتكار للآخرين ، وأن الأمل عملة صعبة محظورة التداول ، وكثيرا ما أسأل نفسي لماذا ، وأحسب أنني أملك اجابة تحتمل كثيرا من الصواب ، وتتلخص في أننا نقلنا عن الغير ولم ندفع الثمن ، فلكل

شيء ثمنه ، للديموقراطية ثمنها ، وللعلمانية ثمنها ، وللحضارة ثمنها ، ولحقوق الانسان ثمنها ، وقد دفع العالم المتحضر ثمن ذلك كله من دماء أبنائه ، ووصل الى ما وصل اليه عابرا بحورا من دم ، وسائرا فوق أجساد الآلاف من الضحايا ، ولهذا يعض على ذلك كله بالنواجذ ، ويتمسك به تمسك من حصل على الشيء بجهده وجده ، وعرقه ودمه ، بينما تلقينا نحن كل ما سبق دون جهد ، نقله الرواد الينا فعز علينا أن نتمسك به ، وصعب أن نتدافع عنه ، وما همنا فى كثير أو قليل أن نفقد جزءا منه أو كلا ، وأجزم أننا سوف ندفع الثمن عن قريب ، الا اذا استيقظ كل صاحب ضمير حر ، وكل مخلص لوطنه حريص على تقدمه وأعلن بأعلى صوته لا ، لا للدولة الدينية ، ولا لانكار العلمانية ، ولا لخلط أوراق السياسة والدين ، وكلها مترادفات ..

يقولون كفر ، حبا وكرامة ، فمن هم حتى يحكموا بالتكفير ، وحتى يخرجوا قوما من دين آمنوا به ، وأخلصوا له فى سرائرهم ، ولم يروا فيه الا حبا وتسامحا ، وأنكروا أن يروه سيوفا مشهورة ، وأكفانا منشورة ، وقبورا محفورا ..

لهم عقول ولنا عقول ، ولهم ماض يهربون اليه ونهرب نحن منه ، ولهم مستقبل يهربون منه ، ونسعى نحن اليه ، وليس بيننا وبينهم الا وطن نحلم به متماسكا ويحلمون به ممزقا بل ينكرون حتى وجوده ، وما كان لهم أن ينكروا لولا ، وآه من (لولا) هذه .. آه من (لولا) هذه .. لأنها تفتح علينا بابا من أبواب الهم يصعب اغلاقه ، ويسهل الاندهاش أمامه للوهلة الأولى ، حين نردف خلف لفظ (لولا) ، هزيمة الخامس من يونية عام ١٩٦٧ ، **ولا عجب ولا اندهاش ولا اقحام فى ذكر هذه الواقعة أو الفجيعة أو المأساة ، فهى ليست منبتة الصلة بالموضوع ، بل هى صلبه ولحمته وسداه ، فهى لم تكن أبدا هزيمة لجيش ، ولا لنظام ، ولا لشعب ، بل كانت**

هزيمة لأمل عظيم ، فى اقتحام معترك التقدم ، وتحطيما لقيادة وثق بها الشعب كل الوثوق ، وتنازل لها طائعا عن كثير من الحقوق ، لقاء حلم بالحضارة ، ووعد بلقاء مع القدر ، وتحد للشرق والغرب معا ، وعناق بالأحضان للمصانع والمزارع والأوبرا والذرة والفضاء ، ولأن وجدان الشعب لا ينسى ولا يتأسى ، ولأن مرارة الهزائم العظمى لا تختزل ولا تمحى ، فقد احتاج الأمر الى عقد كامل حتى يتمثل الشعب الهزيمة ، وحتى يستوعب أبعادها وحتى يفرزها آخر الأمر فيما نراه من تعامل مع الحضارة باحساس المنهزم ، ومع التقدم بمشاعر المتخلف ، ومع العلم بقدرة العاجز ، ومع الفضاء بمنطق القاهر والظافر ، ومع الاوبرا بمنطق عدوية ، ومع العقل بمنطق الازدراء ، ومع العنف بشهوة الاشتهاء ، ومع النصر بارجاعه الى الملائكة ، ومع نظام الحكم بالدعوة لعودة الخلافة ، ومع الاخوة الأقباط بالدعوة لفرض الجزية ، ومع أنفسنا بالجرى خلفا ، فاذا كنا لا نلاحق أينشتاين ، فلنلحق بابن حيان ، واذا كنا عاجزين عن فهم فولتير ، فلنمسك بتلابيب ابن تيمية ، واذا كنا مرتعشين أمام الصاروخ فلنتماسك أمام السيف ، ومن لنا بقائد مثل الوليد ، وحاكم مثل الرشيد ، وسياف مثل مسرور وجارية مثل شهرزاد ، تبدل واقعنا حلما ، وتملأ رؤوسنا بأقاصيص الرخ والساحرة والسندباد ، وتمسح عن أذهاننا أفانين الحضارة ، وعقد العلم والعلماء ، فاذا هى ملساء كالدمستق ، بيضاء من غير سوء ، لا تقدر – مثل شهرزاد – على مواجهة الصياح ، ولا تستطيع أن تشارك العصر فى مقولاته فتسكت عن الكلام المباح •

نحن اذن أمام استثناء من القاعدة ، لا يجوز أن يقاس عليه ، وأمام مبرر قوى قد يفسر لنا ما نراه ونستنكره ، وأمام انعطافة للتاريخ لا أحسب أنها جزء من مساره الصحيح ، ولا أشك أنها الى انتهاء •

لا دهشة اذن ـ اذا عدنا لطرح ذات الأسئلة التى طرحناها فى بداية هذا القرن وحسبنا أنها قد حسمت وانتهى الأمر ..

ولا عجب اذن ـ اذا حلمنا من جديد بسعد زغلول رسولا للوحدة الوطنية ، وبقاسم أمين محررا للمرأة ، وبمصطفى كامل باعثا للمصرية ، وبطلعت حرب منقذا للاقتصاد ، وبمحمد عبده اماما من أئمة الاجتهاد ، وبمحمد فريد علما من أعلام الجهاد ..

ولا غرابة اذن ـ اذا أتى الاجتهاد المعاصر على يد حافظ سلامة ، والجهاد المعاصر على يد عمر عبد الرحمن ، والاقتصاد المعاصر على يد تجار العملة ، والسياسة المعاصرة على يد الصباحى ، وتحرير المرأة العصرية على يد صافيناز كاظم ..

لا دهشة ولا عجب ولا غرابة

الغريب أن نندهش

والمدهش أن نتعجب ..

والصحيح أن نتأمل ..

يهتف حافظ سلامة وامسيراه

ويهتف عمر عبد الرحمن واجهاداه

ويهتف الصباحى وادعماه

وتهتف صافيناز واحجاباه

ويطيل ثلاثة من رؤساء الأحزاب لحاهم تحسبا وشفاعة مذكرين ايانا بقول الشاعر (*) :

ألا ليت اللحى كانت حشيشا
فنعلفها خيول المسلمينا

(*) ابن مفرغ فى هجاء ابن زياد .

ونحن جميعا مبتسمون صامتــون ، لاهون ، كأن هذا يحدث في واد غير الواد ، وبــلاد غير البلاد ، ولعباد غير العباد ، وكأن الهتاف ليس موجها الى شعب يجهل الماضى ، وكأن المسيرات ليست موجهة الى شعب يطحنه الحاضر ، وكأن اللحى ليست للمزايدة على شعب يؤرقه المستقبل ، ولا يكلف الواحد منا نفسه عناء الرد ، متصورا أن الصمت كاف ، بينما الصمت احدى الراحتين الموت أو الانتحار ..

يتنادى شباب الجماعات الاسلامية بهدم نظام الدولة بالعنف ، لأنه في رأيهم فساد وافساد ، وجهل وجاهلية ، وكفر والحاد ، ويبتسم المعارضون للنظام مرددين في دواخلهم ، دعوهم يلقنون النظام دراسا ، ويا حبذا لو أسقطوه ، ويبتســم المؤيدون للنظــام مرددين في كبرياء ، هذا شباب طائش لا يعرف حقيقة الايمان ، ونحن قادرين على اقناعه بفلان وفلان ، ويتناسى المعارضــون أن السفينة ان غرقت فبالجميع ، ويتجاهل المؤيدون أن الكلمة لا تصمد للخنجر ، وأن فلانا محسوب على جهاز الدولة ذاته ، وهكذا ندور ، ونحن جميعا نبتسم ، في حلقة مفرغة ، نواجه الجهل بالصمت فيبدأ التخلف ، الذى نواجهه بالتجاهل فيبدأ التجمع ، الذى نواجهــه بالتشرذم فيبدأ العنف ، الذى نواجهه بالتراجـــع فيزداد الجهل ويتزايد التخلف ويتضخم التجمع ويتصاعد العنف ..

ولا حل الا بكسر احدى جوانب الحلقــة ..

ولا صـــــمت أمـــــام الجهــــــل ..

ولا ســـلبية أمـــام التخـــــلف ..

ولا تشـــرزم أمــــام التجمــــع ..

ولا تراجـــع أمــــام العنـــــف .

وأحد جوانب الحلقة المفرغة هو ما نتعرض له ، وأقصد الجهل ..

فانكار العلمانية جهل بالحضـــارة الحديثة ..

واطلاق صفة الكفر على العلمانية جهل بالعلمانية ..

والدعوة للدولة الدينية جهل بحقوق الانســـان ..

والمناداة بعودة الخلافة الاسـلامية جهل بالتاريخ ..

والحكم على الدولة التى نعيشها ، وهى دولة علمانية المبنى والنظام ، بمفاهيم الدولة الدينية جهل بالواقع ، وادعاء أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلنا الى التسامح الدينى جهل بالحقائق ، فطبيعة الدولة الدينية تتناقض مع مفهوم التسامح الدينى ، لأن صاحب الدين يراه حقا مطلقا ، ويرى المخالفين لعقيدته على باطل مطلق ، ويرى فى استمالتهم الى دينه ان أمكن واجبا مقدسا ، فان لم يمكن فان قهرهم على اعتناق عقيدته يحفل بنفس الدرجـة من القداسة ..

ان التسامح الدينى ، وهذه حقيقة قد تفزع البعض ، مفهوم حضارى أكثر منه مفهوما دينيا ، فالتوراة ترى فى اليهود شعب الله المختار ، والانجيل حافل بلوم اليهود وتوبيخهم وتقريعهم ، والقرآن صريح فى اتهام من يزعمون أن المسيح ابن الله أو أن الله ثالث ثلاثة بالكفر الصريح ، وحين تصبح الدولة دينية ، فانهـا بسلطانها ، لا تتسامح أبدا مع الكفرة الا فى ظروف النشأة والفتح ، تحسبا لردود فعل الأغلبية ، وليس لنا أن نذهب بعيدا الى التاريخ ، أو إلى صفحات كتب الفقه ، التي أفردت مساحة واسعة لما أسمته بالشروط المستحبة فى معاملة أهل الذمة ، وهى شروط لا أعرف لها مصدرا ، ولا أعرف لحبها سندا ، غير أنها على تخلفهـا وعلى مجافاتها لروح الاسلام السمح ، بل لروح أى دين ، ثم تغب عن وجدان شبابنا الغض المجاهد بعقيدته (القابض على جمر دينه) الممتلئة صحف المعارضة بالدفاع عنه ، والمزايدة عليه ، ودونكم

ما كتبه أحد هؤلاء المجاهدين المجتهدين فى كتاب أصدرته دار (الزهراء للاعلام العربى) (١) حيث ذكر ما نصه (وتكلم كثير من أهل الفقه عن شروط أخرى « مستحبة » تضاف الى هذه الشروط « المستحقة » منها : ليس الغيار وهى الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين لتمييزهم عنهم ، ومنها كذلك ألا تعلو أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم ، وألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين ، وألا يجاهروا بشرب الخمر أو يظهروا صلبانهم وخنازيرهم ، وأن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بندب عليهم ولا نياحة ، وأن يمنعوا من ركوب الخيل) (٢) ٠

ويذكر الكاتب بعد ذلك أن هـــذه الشروط ليست بملزمة للمسلمين لأنه لم يجد على الزامها دليلا من الكتــاب أو دليلا من السنة ، لكنه لا يلبث أن يستدرك قائلا (وان كنا لا نجد فيهما « أى فى الكتاب والسنة » دليلا على منع أو تحريم) ، ولا بأس أن أنقل للقارىء بعضا من آراء ذلك المجتهد ، الذى نشر كتابه كما ذكرنا عام ١٩٨٦ ، حتى يتبين القــارىء الى أى مدى يصـــل التعصب بأصــحابه ، والاجتهاد المعـــاصر بأقطابه ممن يســـمون أنفسهم بالاسلاميين ، اقرأوا معى (٣) (أصبح من شعارات القوة المقدسة أن « الدين لله والوطن للجميع » وهو الشعار الذى يصفه أحد الصحفيين بأنه « صار جزءا من مكونات الشخصية المصرية الحديثة ») ٠

وهو شعار ساذج ينطق مع قائله بغياب وعيه كلية بقضية الاسلام ، فضلا عن غياب علمه بحقائقه الأولية (٤) ، ففى « دولة الاسلام » ــ أيا كان اسمها ، ينقسم الناس الى قسمين : المسلمين وغير المسلمين ، فأما المسلمون فهم أصـــحاب الدولة والسلطان

---

(١) عبد الجواد ياسين (مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصرة ــ دار الزهراء للاعلام العربى ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦ ص ٩٨ ــ ٩٩ ٠

(٢) بديل ذلك بالطبع فى العصر الحديث هو ركوب السيارات ٠

(٣) المرجع السابق ص ٥٨ ٠

(٤) يقصد سعد زغلول ٠

والقائمون على أمر الناس بالقسط ، وأما غيرهم فهم أهل عهد وذمة اذا رضوا ، فلهم عهدهم وعلى المسلمين برهم وهم تحت السلطان ، وان لم يرضوا فهم أهل حرب وعدوان) .

هل هناك دليلا أبلغ على ذلك القدر من التفرقة العنصرية التى يدعو اليها فى (دولة الاسلام) ، تلك التى تعطى المسلمين وحدهم الحق فى أن يكونوا أصحاب الدولة والسلطان والقائمين على أمر الناس ، بل اننى أدعو القارىء الى تأمل المزيد من آراء الكاتب حين يقول (١) : (ولذلك يحلو للأقلية النصرانية فى مصر أن تتحدث كثيرا عن « الوحدة الوطنية » فهم فى ظلهـا والمسلمون سواء ، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون ، ولا احساس بالدينونة لحكم المؤمنين ، وأما فى ظل دولة الاسلام أيا كان اسمها ـ فلا مفر من الجزية ، ولا مشـاركة فى الحكم ، ولا اعتماد عليهم فى دفع أو جهاد ، وانما هم دوما فى حالة ينبغى أن تشعرهم بقوة الاسلام ، وعظمته وسموه ، وبره ، وخيره ، وكرمه ، وسماحته ، أى فى حالة تدفعهم ـ على الجملة ـ للدخول فيه اختيارا) (٢) .

ولعلى أسائل نفسى كما يسائل القارىء المستنير نفسه ، أيعقل هذا ؟ ، أيعيش هذا الكاتب فى القرن العشرين ؟ . ودعك من امكانية أن يحدث بعض ما أشار اليه ، فدونه أرواحنا نحن المسلمون قبل الأقباط ، ودونه العصر الذى يتصور البعض قدرتهم على الهروب منه ، ودونه الحضارة التى أفلتوا منها ، لكنهم لا يملكون أن ينزعوها عنا أو ينزعونا منها ، ودونه الثقافة التى يسمونها الغزو الفكرى مداراة للعجز ، وتصوروا عن تجاوز الأغانى للأصفهانى عند القلة المثقفة منهم ، ورجوع الشيخ الى صباه عند الكثرة ، ودونه حقوق الانسان التى تقف حجر عثرة أمام خيالاتهم المريضة .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٩ .

(٢) لاحظ وتأمل معنى لفظ (اختيارا) وقارنه بما يسبقه .

ما سبق واضح كل الوضوح ، ومضمونه أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلا الى تمزيق الوطن الواحد ، وبمعنى أدق الى وضع داخلي تصبح فيه الفتنة الطائفية حلما بالمقارنة بما يمكن أن يحدث اذا سيطر أنصار الدولة الدينية على الحكم في مصر ، في ظل مناخ يعبث به أمثال هـذا المتحضر ، المتنور ، السمح ، ولا حل الا بالعلمانية ، تلك التي يصبح فيها أنصار مثل هذا الفكر جزءا من كيان المجتمع الفكرى ، يعرض فكره بدلا من فرضه ، ويدافع عن منهجه بدلا من دفع الشعب الى تبنيه ، ويواجه الآخرين بدلا من توجيههم ، ويفكر كما يحلو له دون أن يملك تفكير الآخرين ، وحتى ان كفرهم ففي قاعات محاضراته ، وفي حدود منتدياته ، وبينه وبين نفسه دون أن يملك فرض رأى بالقسر والا تعرض لسيف القانون ، أو أن يلجأ للعنف والا واجهته الشرعية بعزله عن المجتمع حرصا على النظام العام ، وأسوأ ما يحدث في مواجهة هذا التيار ، أن تكون الدولة علمانية وتسلك سلوك الدولة الدينية خوفا أو تحسبا أو عجزا ، فتتغافل عن سطو القلة على المتنزهات العامة تحت شعار تحويلها الى مساجد خوفا من أن تتهم في دينها أو في عقيدتها ، وتتسامح أمام السلاح الأبيض وغير الأبيض خوفا من أن يصفها البعض بأنها تحارب (الاسلاميين) ، وتتصدى للدفاع عن آرائها مستخدمة رجال الدين (الرسميين) ، وموثقة لدفاعها بالأسانيد الفقهية وليس بنصوص الدستور أو صحيح القانون أو واضح المصلحة .

ان (الأذكياء) الذين دفعوا برجال الدين الى الفتوى بأن المشاركة في انتخابات مجلس الشورى واجب ديني ، وأن التقاعس عن تلك المشاركة مخالفة لجوهر ما يدفع اليه الاسلام ، مخطئون أشد الخطأ لأنهم يعطون لتيارات التطرف حجة دامغة في الدفاع عن آرائهم ، فالدين هو الحكم اذن وليس الدستور والقانون ، والعباقرة الذين تصدوا للدفاع عن معاهدة السلام بنصوص القرآن

وصحيح السنة مخطئون ومورطون لمن دفع بهم ، وسعد بهم ، وغرق بهم ، حين أعطى للمناهضين له سلاحا يتحاورون به ، ويجدون فيه ويستندون عليه ، وأقصد القرآن والسنة ، ففى الدين متسع دائما لأقصى التطرف ، تماما كما أن فيه متسعا لأقصى التسامح ، وارجعوا الى قول الامام على بن أبى طالب ، وأن الاسلام حمال أوجه ، وعودوا الى وقائع التاريخ وتذكروا وجهـا من وجـوه الاسلام ، كان وراء ظهور الخوارج واستبسالهم فى القتـال وقتلهم لعلى بن أبى طالب نفسه ..

الأمثلة كثيرة وعديدة ، والتناقض واضح ومرفوض فأنت فى الدولة العلمانية تقبل وترفض انطلاقا من دفاعك عن المصلحة العامة وفهمك لهـا ، وبمقياس واحد يلزمك وتلتزم به وهو الدستور والقانون ، واذا كان فيهما عجز أو قصور فعليك أن نتلافاه بالتعديل ؛ أما أن تهملهما ، وتدافع عن قراراتك مسـتندا الى ما تعتقد أنه صحيح الدين أو سليم الاجتهاد ، فأنت بهذا تعطى الآخرين سلاحا يطعنونك به ، لأنك استعرت سلاحهم ، وأعطيتهم المجال لتبرير ما يفعلون ، وانكار ما تفعل ، واهدار دمك لأنك لن تستطيع مع تطرفهم صبرا ، ولا مع انغلاقهم مواجهة ، وسوف يخرج عليك ، كما حدث فى احدى صحف المعارضـة ، ومن يستنكر أن رئيس الدولة لا يؤم المصريين فى صلاة الجمعة (*) ، وأنه ان كان صحيح الاسلام حقا ، ومؤديا للفرائض فعلا ، فليؤدها أمام المسلمين واماما لهم ، وقد يكون منطقا مقبولا عندما تصبح الدولة دينية بالفعل أما فى ظل الاطار الحالى للحكم ، فنحن لم ننتخب الرئيس لكونه أكثرنا ايمانا ، أو لعلمنا بأنه أكثرنا تفقها فى الدين ، أو اسباغا للوضوء ، أو تأدية للفرائض ، بل لأننا رأينا أنه أكثرنا ـ من وجهة نظرنا ـ قدرة على الدفاع عن الدستور والالتزام به ، والحفاظ على

(*) الأستاذ محمد عبد القدوس فى عموده (أبناء البلد) فى جريده الشعب .

القانون ، والالزام به ، وهـــذا هو المقياس الذى نحاسبه عليه ، ولا مقياس غيره ..

الوضوح هنا مطلوب ، وان كان قاسيا على البعض ممن ترهبه الألسنة المشرعة ، واتهامات الكفر المقذعة وتشنجات العنف المفزعة ، وهى كلها لا تزيد عن كونها ظواهر أمراض نفسية أن أسأنا الظن . أو ملامح تخلف فكرى وثقافى ان أحسناه .

ولعلى قبل أن أنتقل الى نقطة تالية ، مطالب أن أتوقف قليلا لكى أجيب على سؤال لابد أنه قد خطر على بال القارىء وهو يقرأ ما كتبت فى الصفحات السابقة ، حيث يتساءل عن سر حماسى فى الدفاع عن العلمانية ، والذود عن الوحدة الوطنية ، رغم أن أصحاب الرأى من المسلمين والأقباط يتعمدون دائما عدم الخوض فى هذه القضية ، لأنها شائكة فى تقديرهم ، وحساسة فى رأى الجميع ..

أما الحماس فلا أنكره ، وأما السر وراءه فهو حبى لمصر وخوفى عليها ، وادراكى أنها لا تعرف مسلمين أو أقباطا ، وانما تعرف المصريين ، والمصريين فقط ، ويقينى بأن كونى مسلما لا يعطينى ميزة عن الأقباط ، بمقياس الوطنية الا فى جانب واحد هو اننى أقدر منهم على التعبير عن قضية الوحدة الوطنية ، وعلى قول ما أوقن أنه فى صدورهم وما يودون قوله ، حفاظا على الوحدة الوطنية وما يخشون فى ذات الوقت قوله ، حفاظا على الوحدة الوطنية أيضا وايمانى بأن أقصر السبل الى حل المشاكل هو المواجهة ، والوضوح ، وقد تكون المواجهة قاسية لكنهـــا أرحم من الهروب ، وقد يكون الوضوح مؤلما ، لكنه أقل ضررا من التجاهل ، وأحسب أن من قرأوا ما كتبت بأعينهم ، وأنكروه بأصغريهم ، قلبهم ولسانهم ، يستحضرون الآن ردا جاهزا على ما ذكرت من أقوال ، وما استخلصت من نتائج ، مضمونه أنه ليس هكذا الاسلام ، وتتداعى الى أذهانهم آيات وأحاديث

تدعو لحسن معاملة أهل الكتاب ، والنهى عن أذاهم ، وما كان لمثلى أن ينكر ذلك أو يتجاهله ، وما كان لهم فى المقابل أن ينكروا أننا لا نعرف الاسلام فى الدولة الدينية الا على يد المسلمين ، وأننا نؤمن معهم بأن الاسلام كان آخر الرسالات ، وأن محمدا كان آخر الرسل، وأن من أتى بعده كان بشرا ، وأن ما فعله البشر بمخالفيهم فى العقيدة كان ما تصوروا أنه حكم الله فى الأمر . وأنه قابل للتكرار من جديد ، على يد من يرون فى الشروط (المستحبة) اثما ، ولا يجدون فيها خروجا عن جوهر العقيدة أو مروقا عن صحيح الدين ، وأنهم بقدر ما يجدون ونجد للسماحة تأصيلا ، بقدر ما يجدون ونجد معهم للتعصب أصلا ، وللتسطط تبريرا ، فالسماحة فى الدين ، كل دين ، والتعصب فى الحكم بالدين ، أى حكم بالدين ، والشطط وارد حين لا يصبح رأى الحاكم رأيا بل حلالا ، وحين لا يصبح رأى المعارض اجتهادا بل حراما ، وحين لا يصبح المخالف للعقيدة كتابيا بل آثما ، وحين تصبح ممارساته الدينية تحديا لمشاعر الأغلبية ، وجهره بعقيدته استفزازا للجمهور ، وخروجا على جنسية الوطن التى هى والعقيدة وجهان لعملة واحدة ، ولعلى سائل للمنكرين لما أكتب ، والمستنكرين لما أحتج به ، عن علة رفضهم لما نعيشه الآن من قدر متاح وممكن من المساواة بين المسلمين والأقباط على بساط الانتماء للوطن ، وما الذى يقلقهم فى ذلك ؟ وما الذى يجدونه منافيا للاسلام فيه ؟ ، وما الذى يتناقض فى ظله فى دعواهم للسماحة والتسامح ، والرحمة والمساواة ، والعدل والمودة ؟

ان كان فيه شطط فليدلونا عليه ، فربما رجعنا معهم ورجعوا بنا الى الحق ، وان كان فيه خروج على العقيدة فليدلونا على موطن الخروج فنلتزم معهم ، ونستجيب لدعواهم ، وان لم يكن فيه ولن يكون ، فليسمعوا لى فانى لهم محذر ، وعليهم شفيق ..

نحن كثرة وهم قلة ، ونحن مستقبل وهم ماض ، ونحن هادئون وهم صاخبون ، وما أحسب أفعالهم الا دافعا لنا للرد ،

وما أحسب أقوالهم الا نذيرا لنا بالمواجهة ، وساعتها لن يغنى عنهم صخب الهذيان ، ولا سجع البيان ، ولا عنف الغلمان ، غير أن من حقهم علي أن أبصرهم ، وأن آخذ بيدهم الى الصواب ، وأن أرشدهم الى الطريق الصحيح قبل فوات الأوان ، ومعالمه ، وأقصد بها أسس الدولة العلمانية تتمثل فيما يلي :

أولا : ان حق المواطنة هو الأســاس فى الانتماء ، بمعنى أننا جميعا ننتمى الى مصر بصفتنا مصريين ، مسلمين كنا أم أقباط •

ثانيا : ان الأساس فى الحكم للدستور ، الذى يساوى بين جميع المواطنين ، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود •

ثالثا : ان المصلحة العامة والخاصة هى أساس التشريع •

رابعا : ان نظام الحكم مدنى ، يستمد شرعيته من الدستور (بالمفهوم السابق) ويسعى لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون (بالمعنى السابق) ، ويلتزم بميثاق حقوق الانســان (بمضمونه الحضارى العام) •

وأكاد أتصور أن ما سبق كله يمثل جوهر ما نعيشه اليوم ، وما يسعى مثلى لتثبيته وجعله أكثر تحديدا ووضوحا ، وما يسعى البعض الى تقويض دعائمه ، وهدم أسسه وأركانه ، لأنه يتناقض بالكامل مع مفهومهم لدولة دينية ، أجزم بأن العصر لا يتسع لها ، وأخشى أن ينعطف البعض بمصر اليها ، فندفع جميعا الثمن ، وسوف يكون ثمنا غاليا بالفعل •

وعود الى ما بدأت به ، حدث ما حدث لأحمد لطفى السيد حين دعا الى الديمقراطية ، وتسود الديمقراطيــة اليــوم ، بل وتصبح أملا ومطمحا ••

ويحدث ما يحدث اليوم للعلمانية وأنصارها ، وسوف تسود في المستقبل وتصبح أملا ، بل لعلها الأمل الوحيد ، ذلك لأن للتاريخ كما سبق وأن ذكرت حركته وايقاعه ، وحركته لا تعود القهقرى أبدا ، وايقاعه لا يمت للردة الحضارية بصلة ولا للجهالة بسبب ٠

الفصل الثاني

التطرف السياسى الدينى فى مصر

(المشـكلة) *

تحتل مشكلة التطرف السياسى الديني موقعا متفردا على رأس سلم أولويات مشاكل المجتمع المصرى الراهن للأسباب التالية :

١ ـ أنها مشكلة آنية • بمعنى أنها مطروحة حاليا ، وبسخونة زائدة ومتزايدة •

٢ ـ أنها تتميز بالشمولية حيث لا تنصب على قطاع معين أو جانب من جوانب الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل تتعدى ذلك كله ، أو اذا شئنا الدقة تشمل ذلك كله وتستهدف

(*) نشرت هذه الدراسة فى مجلة (فكر) ـ السنة الثانية ـ العدد السابع ـ أكتوبر ١٩٨٥ ـ وتم طرحها كورقة عمل لندوة فكرية نشرت فى العدد الثامن من مجلة فكر وشارك فيها د• وحيد رأفت ـ د• فؤاد زكريا ـ لطفى الخولى ـ د• نور فرحات ـ د• يونان رزق ـ د• طاهر عبد الحكيم ـ د• رؤوف عباس ـ د• الحبيب الجنحانى (تونس) ـ د• فوزى فهمى •

دعوة واضحة لتغيير النظام السياسى للدولة ، اما بالعنف فى مذهب بعض التيارات أو بالسلم فى مذهب بعضها الآخر ، أو بهما معا كما يحدث فى مصر ٠

٣ ــ أنها محصلة لأسباب متعددة ، يصعب حصرها ويصعب أيضا الاتفاق عليها ، بعضها تاريخى وبعضها يتعلق بمظاهر أزمة حالية لها أوجه متعددة ومتشابكة ، الأمر الذى يستحيل معه تصور امكانية حل هذه المشكلة فى زمن قصير بمواجهة الأسباب جميعها وعلاجها بصورة حاسمة ٠

٤ ــ أنها تقود المجتمع المصرى الى مواقف المواجهة مع النفس ، وهو أمر لا يقبله العقل المصرى بسهولة والمقصود بالمواجهة مع النفس الاعتراف بحجم المشكلة والأعلان الصريح عن مواقف محددة ، والدعوة السافرة لما هو مرغوب والانكار الواضح لما هو مرفوض ، والاعتراف الصادق ببعض المشاكل (الحساسة) ، والاشارة دون غموض أو لبس الى ما يتهدد المجتمع من أخطار حقيقية ، وهى كلها أمور لا تتناسق مع ما درج عليه الرأى العام من رفع شعار ليس فى الامكان أحسن مما كان ٠

٥ ــ أنها ليست مشكلة أو قضية محلية خالصة ، بل هى قضية شرق أوسطية بتكرار مظاهرها أو ظواهرها فى بلدان الشرق الأوسط كلها ، وهى قضية تثير كثيرا من الشكوك حول تدخل عوامل أو قوى اقليمية أو عالمية سواء فى اثارتها أو محاولة استغلالها أو الاستفادة من نتائجها المحتملة ٠

المبحث الأول

المشكلة (تعريفها ــ طبيعتها)

١ ــ **تعريف المشكلة :** يشكل تعريف المشكلة نقطة البدء فى الحل ،والواضح أن تعريف هذه المشكلة قضية خلافية ٠

(أ) التعريف السائد :

ينطلق التعريف السائد من وجهة نظر « أمنية » ربما لكون الدولة ممثلة للطرف الآخر فى مواجهة التطرف ·

وربما لسيادة المفهوم الأمنى على قطاعـات الاعـلام أو الفكر السياسى للحزب الحاكم ، الأمر الذى ترتب عليه تعريف المشكلة بأنها (استخدام التيارات السياسية الدينية للعنف فى محـاولة فرض الرأى ، وتهديدها للنظام العام بترويج فكر مناهض للسلطة الحاكمة مضمونه خروج هذه السلطة عن صحيح الدين) ·

(ب) تعريف آخـر :

يتبنى الكاتب تعريف المشكلة بأنها (طرح قضية سياسية شديدة التخلف والغموض من خـلال منطق دينى شديد القبول والوضوح) ، وبوضوح أكثر فان المشكلة تتمثـل فى أن الطرح الدينى لقضية تطبيق الشريعة الاسلامية يحتوى ضـمنا على هدف سياسى يتمثل فى تحويل مصر الى دولة دينية يحكمها نظام شبيه بنظام الخلافة الاسلامية ، مع ما يستتبع ذلك من تغييرات جذرية فى هيكل الدولة وبنيانها ، وأن الطرح المعلن واضح ويحظى بالقبول ، بينما الهدف المستتر على الرغم من غموضه وخطورته لا يجـد من يتصدى له بالعرض أو التفنيد ·

ويترتب على هذا التعريف تحديد عناصر المشكلة فيما يلى :

١ ــ تعاطف الشعب المصرى المتدين بطبعه مع الدعوة الدينية المعلنة مع جهله الكامل بالأبعاد السياسية للدعوة ·

٢ ــ ترتب على (الطرح الدينى) دخول الدولة فى (حوار دينى) الغلبة فيه للتطرف نتيجة لعدم ايمان الكثيرين بصدق دفاع

رجال الدين الرسميين لشبهة تعلقهم بأهداف دنيوية أو انحيازهم للسلطة فى كل الأحوال ، أو نتيجة لضعف هذا الدفاع فى مواجهة منطق متماسك .

٣ - نجاح المتطرفين فى استقطاب قطاعات كبيرة ومتزايدة من الشباب واقناعهم بمنطق فكرى دينى متكامل ومنغلق وتشكيلهم تنظيميا فى مجموعات صغيرة تدين بولاء تنظيمى مطلق لقادتها من الأمراء ، وتنمية نوازع التمرد على المجتمع لأسباب اقتصادية واجتماعية الى درجة احداث فصام حقيقى بينهم وبين المجتمع ، مع التركيز على المظاهر الشكلية مثل الزى وأسلوب الحياة ، واطلاق الأسماء السلفية ، والعزلة فى المساجد أو الصحراء للتأكيد على الفصام والتهيئة لنوازع العنف ، مع فشل التيارات السياسية المناهضة فى التأثير على قطاع الشباب بدرجات تتراوح بين الفشل المطلق للاتجاهيات الليبرالية والفشل النسبى للاتجاهات اليسارية .

ويلاحظ هنا الربط بين نجاح المتطرفين فى قطاع الشباب وبين تعريف المشكلة ، حيث يتم الاستقطاب على أساس استغلال المشاعر الدينية فى تنظير الرفض لما هو قائم ، ثم توجيه الشباب الى التغيير كهدف وحيد ، مع تبنى العنف كأسلوب لا بديل له مع بحث النتائج المترتبة على ذلك ، وكلها نتائج سياسية يتم اجمالها تحت مسميات عامة من نوع (الحاكمية لله) أو (الحكم بما أنزل الله) وهو ما أشار اليه التعريف - قضية دينية واضحة وأهداف سياسية مجهلة .

٤ - انسياق الأحزاب السياسية ، حتى الحزب الحاكم الذى تهدده هذه الظاهرة بصورة مباشرة ، وحتى الأحزاب علمانية الفكر مثل الوفد والتجمع ، وراء رفع الشعارات الدينية سعيا وراء

الأصوات الانتخابية . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصريح رئيس حزب الوفد لبعض ناقديه فى تحالفه مع الاخوان المسلمين بقوله (ماذا أفعل وجميع انتخابات النقابات والاتحادات الطلابية يكسبها التيار الإسلامى) ، وهنا يظهر عنصر جديد من عناصر المشكلة وهو تبنى الشرعية لمطالب الخارجين على الشرعية .

٢ ــ طبيعة المشكلة :

يختلف المفكرون حول طبيعة المشكلة أو بمعنى أدق ينقسمون وفقا للزاوية التى ينظرون منها الى المشكلة الى خمس مجموعات :

(أ) هى مشكلة تشريعية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تشريعية وأنها تنحصر فى استبدال بعض القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الاسلامية بقوانين أخرى مستمدة منها ، ويتراوح المؤيدون للتغيير بين ضرورة الاسراع بالتغيير الفورى أو ضرورة الابطاء وهو ما يطلقون عليه اسم التدرج ، بينما يثير المعارضون عديدا من الحجج منها أن البدء يكون بتكوين المجتمع المسلم ، ومنها أن المؤيدين يخلطون بين الفقه والشريعة ، ومنها الاختلاف حول عدد الحدود وحول مصدرها وهل يقتصر على النص القرآنى أم يمتد الى السنة القولية أو الفعلية أو ما طبقه الخلفاء الراشدون ، ويصل بعضهم الى القول بأن ما هو مطبق حاليا مطابق فى مجمله بل وفى تفصيلاته للشريعة الاسلامية بمفهومها الصحيح وأنه لا حاجة لتعديل تشريعى .

(ب) هى مشكلة دينية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة دينية بحتة ، ويتراوح المؤيدون بين الدعوة لتطبيق الشريعة (استكمالا للدين)

وبين اعتبار الجهاد فريضة ، أو اعتبار الخلافة ركنا دينيا ، وفى كل الأحوال ينطلقون من مفهوم أن الاسلام دين ودولة مع ضيق أو اتساع فى تصور حدود (الاسلام / الدولة) وعلى العكس من ذلك يرى المعارضون أن مفهوم (الاسلام / الدولة) غير محدد خارج نطاق العموميات وأن تعطيل النصوص القرآنية تحقيقا لمصلحة أو اتقاء لضرر قاعدة ثابتة منذ عهد الرسول ، وأن التوسع المحدود فى تطبيق هذه القاعدة فى عصرنا الحديث له ما يبرره بل ويبرر استمراره دون أن ينقص هذا من اسلام المسلم أو أن ينتقص من هيبة الاسلام وقدسيته والالتزام به •

(جـ) هى مشكلة هوية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تتعلق بالهوية ويرى المؤيدون أن الهوية الاسلامية تمثل الحل الصحيح فى مواجهة الحضارة المعاصرة غربية السمات والجذور ، وأن احياء هذه الهوية يمثل احياء لجذور قادرة على افراز حضارة معاصرة لها ارتباط حقيقى بالأرض والتراث وطبيعة الشعوب ، وأن الاسلام قد تعدى دوره كدين الى دور أوسع ثقافيا وحضاريا وأن ما يترتب على احياء الهوية الاسلامية من قيام الرابطة الاسلامية يمكن أن يمثل حلا سياسيا ممكنا ومطلوبا فى واجهة صراع القوتين الأعظم الذى يسيطر على العالم الآن •

ويتصدى المعارضون بأن الهوية الوطنية هى الهوية الوحيدة المقبولة من الجميع ، وأن هذا الحوار يمكن أن يطرح فى المجتمعات التى لا توجد بها اقليات غير مسلمة ولم تتبلور فيها الشخصية الوطنية الاقليمية نتيجة صراع فكرى ونضالى كما حدث فى مصر ويضيفون الى ذلك كثيرا من الحجج والتحفظات المناهضة •

(د) هي مشكلة حضارية :

ينظر أصحاب هذا التصور للمشكلة من زاوية حضارية ويرى المؤيدون امكانية الفصل بين جانبين من جوانب الحضارة الغربية ، الجانب الأول منهما هو الجانب الثقافي ، والجانب الثاني يتمثل فيما أفرزته هذه الحضارة من اختراعات مادية ، وعلى حين يرفضون الجانب الأول ، يتصورون امكانية المواءمة بين الحد الأدنى الضروري من الجانب الثاني وبين استعادة كاملة للواقع الحضاري لمجتمعات الصدر الأول في الاسلام فيما يتعلق بالفكر والسلوك ومنابع الثقافة ، وأنه حتى لو كانت النتيجة مجتمعا أقل تقدما بمقاييس الغرب فانه سوف يكون مجتمعا أكثر تماسكا وسعادة واقترابا من الطبيعة الانسانية ، ويرى المعارضون أن منهج المؤيدين لا يزيد عن كونه تعبيرا عن العجز عن مواجهة السباق الحضاري القائم في عالم اليوم ، وانه هروب من المواجهة الحضارية الى بحث عن فردوس مفقود ويتزيد البعض منهم بالقول بأن القراءة المتأنية والواعية للتاريخ تثبت أنه لم يكن كذلك بأية حال .

(هـ) هي مشكلة سياسية :

ويرى أصحاب هذا التصور أن الطبيعة السياسية للمشكلة هي الأساس ، ويتبنى المؤيدون منطق الوصول للحكم اما عنوة أو بالأساليب الديموقراطية لاحداث تغيير جذري في شكل الدولة ونظام الحكم على أساس أن القرآن هو الدستور وان الحاكمية لله . وعلى هذا الأساس يرفضون أن يوكل التشريع للبشر ويرفضون أيضا الديموقراطية القائمة على مفهوم حكم الأغلبية . ويرى المعارضون انه اذا كان من حق هذه الجماعة السياسية أن تسعى للوصول الى الحكم ، فان عليها أن تطرح برنامجا سياسيا واضحا وهو ما لم يحدث ، وأن تلتزم بالشرعية وهو ما لم يتحقق ويتبنى

الكاتب وجهة نظر المعارضين ويرى أن المشكلة ذات طبيعة سياسية أساسا وأن الجوانب التشريعية أو الدينية أو غيرها انما تمثل تنويعات على نغم أساسى فى معزوفة ذات طابع سياسى شديد الوضوح والتميز .

٣ ـ النتائج :

(أ) يمثل تعريف المشكلة والتعرف على طبيعتها نقطة البدء فى الحل .

(ب) تتبنى الدولة تعريف المشكلة بأنها مشكلة أمنية ذات طبيعة دينية وقد ترتب على تبنى هذا المنهج دخول الدولة فى حوار دينى مع الاتجاه السياسى والدينى المتطرف ، رفع فيه كل طرف شعار (نحن أصبح اسلاما) ويرى الكاتب أن المعركة بهذه الصورة خاسرة تماما وان المتطرفين قد نجحوا بذلك فى نقل المعركة الى ساحة هم فرسانها .

(جـ) يتبنى الكاتب تعريف المشكلة بأنها الطرح الدينى لقضية سياسية مؤكدا على الطبيعة السياسية للمشكلة ويرى ان المواجهة يجب أن تكون ذات طابع سياسى بحت ، وانه اذا كان الطرح الدينى للقضايا السياسية مقصودا من المتطرفين ، فان دخول الدولة فى حوار دينى بحت انما يمثل نجاحا لا شك فيه لهم واستجابة غير مفهومة من الدولة لهدف أساسى من أهدافهم . .

المبحث الثاني

الواقع (الايجابيات – السلبيات) *

١ – مقدمة :

هذه محاولة للتعرف على الواقع المصرى الحالى فيما يتعلق بهذه المشكلة بايجابياته وسلبياته من وجهة نظر محايدة بقدر الامكان .

٢ – ايجابيات الواقع الحالى :

(أ) تفتت التيار السياسى الاسلامى الى ثلاثة تيارات سياسية متباينة هى التيار التقليدى والتيار الثورى والتيار الثروى (راجع الفصل الخامس من كتاب « قبل السقوط » للمؤلف) ، وعدم تجانس هذه التيارات سواء فى الفكر أو أسلوب العمل .

(ب) افتقاد التيار السياسى الاسلامى بفصائله الثلاثة للقيادة الاسلامية الواحدة وبمعنى آخر فانه على المستوى العام يفتقد شخصية قيادية من نوع حسن البنا ، الذى يرضى المتطرف والمعتدل على حد سواء والذى يستطيع أن يجمع تحت رايته الهضيبى والسندى فى آن واحد (الفكر الهادىء والمسلح معا) ، والذى يحظى بالقبول الشعبى والتنظيمى فى آن واحد ، والذى يستطيع أن يصل بالتيارات الثلاثة الى حد أدنى من الاتفاق فى الفكر والتنسيق فى الفعل وعدم وجود هذه الشخصية القيادية بجانب كونه مصادفة سعيدة ، الا أنه أيضا مسألة وقت لكنه يمثل حاليا جانبا ايجابيا .

(*) يمثل تقييم الايجابيات أو السلبيات مفهوما نسبيا يتحدد على أساس موقع الكاتب المعروف من هذه القضية وبمعنى آخر فان ما يراه الكاتب ايجابيا قد يراه المتطرفون الدينيون سلبيا وبالعكس .

(جـ) عدم تمتع أى قيادة من القيادات الثلاث للتيارات السياسية الاسلامية بقبول شعبى عام يصدق هذا على عمر عبد الرحمن (التيار الثورى) كما يصدق على عمر التلمسانى (التيار التقليدى) بقدر ما يصدق على زعيم الاتجاه الثورى وبمعنى آخر فان القبول بكل من هذه القيادات لا يزيد عن كونه قبولا تنظيميا داخليا ، ويصدق ذلك أيضا على القيادات المرشحة لخلافة القيادات الحالية لهذه التيارات « الزمر » فى الثورى و « شادى » فى التقليدى (١) ٠

(د) عدم اتجاه القيادات الاسلامية التى تحظى بقبول شعبى واسع (ونموذجها الواضح يتمثل فى الشيخ الشعراوى وبدرجة أقل بكثير فى الشيخ كشك) الى العمل السياسى التنظيمى ، وامكانية التوصل الى مساحة واسعة من (الرسمى) معها (قبول الشعراوى للوزارة وقبول كشك للكتابة فى صحيفة اللواء الاسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى واعتدال كتاباته فيها) ، وبمعنى آخر فانه بالربط بين هذه النقطة والنقطة السابقة لها يمكن القول بأن (القيادات التنظيمية ليست شعبية والقيادات الشعبية ليست تنظيمية) ، وهما أمران ايجابيان بالتأكيد ٠

(هـ) تمثل القيادة الحالية للتيار التقليدى (عمر التلمسانى) أضعف حلقات قيادية تاريخية سواء من ناحية الفكر أو القدرة على التأثير أو التمتع بامكانيات الزعامة ، وقد ساعد على ذلك كونها (قيادة سن) وليست قيادة منتخبة ، حيث تولى التلمسانى رئاسة مكتب الارشاد باعتباره الأكبر عمرا فى غياب العمل الشرعى ، كما ينص على ذلك النظام الداخلى للاخوان ٠

---

(١) كتب هذا المقال قبل وفاة المرحوم الأستاذ (عمر التلمسانى) ، وقد خلفه كمرشد عام الأستاذ حامد أبو النصر على غير توقع المؤلف ٠

(و) معاناة التيار التقليدى (الاخوان المسلمين) من تمزق فكرى شديد نتيجة لظهور سيد قطب كزعامة منسوبة الى هذا التيار اسما (بينما هو فى حقيقته المنظر الفكرى الأول للتيار الثورى) ، الأمر الذى ترتب عليه حدوث صدام بين منهجين فكريين مختلفين ، أولهما منهج أصولى يمثله حسن البنا ، وثانيهما منهج ثورى مختلف تماما وان كان أكثر تماسكا ويمثله سيد قطب ، ولعل آثار معاناة الاخوان المسلمين من ذلك تبدو واضحة فى اصرار قياداته على ذكر الامام الشهيد قاصدين بذلك حسن البنا واحياء كتاباته وتجاهل ذكر سيد قطب تماما رغم كونه (اماما وشهيدا) هو الآخر وعدم الاشارة اليه تجنبا لمنهجه واعتباره داخل صفوف التيار التقليدى خارجا على فكره من ناحية ، وقيادة غير شرعيـة لم يفرزها أحـد السبيلين اللذين لا ثالث لهما ، وهما انتخابات مكتب الارشـاد أو كبر السن ، من ناحية ثانية ، ومثل هذا التمزق الفكرى يؤثر على قوة التنظيم وفعاليته ويحجم كثيرا من قدرته على التأثير ويعطى للمختلفين معه سلاحا فكريا ماضيا ٠

(ز) بدأ التيـار الثورى الاسلامى فى تحقيق بعض ردود الفعل المناهضة له على مستوى الرأى العام الشعبى ، وقد حدث ذلك نتيجة تزيدهم فى التطرف والذى تمثل فى استخدام مكبرات الصوت بصورة مزعجة ، أو لجوئهم لأساليب العنف الجسدى مع معارضيهم فى الجامعات ، أو تأثر بعض الأسر بسلوك أبنائها فى مواجهة أفراد الأسرة أو برفض أبنائهم للتعليم أو العمل ، ورغم أن هذا القدر من رد الفعل ليس كبيرا بدرجة مؤثرة الا أنه قد تكون فى مواجهة مسيرة حافظ سلامة أو فى ازالة الملصقات أو فى التقبل الحسن للحملة الاعلامية التى أعقبت محاولة مسيرة حافظ سلامة والتى كتبت فيها مجموعة من المقالات لم يكن متصورا أن تكتب فى فترة سابقة دون فعل شديد العنف ، على عكس ما حدث ٠

(ح) انه على العكس من تمزق التيار السياسى الاسلامى الى اجنحة مختلفة وربما متصارعة وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة ، يبدو التيار السياسى القبطى متماسكا بصورة لم تحدث من قبل ، كما انه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هى البابا . وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على قيادة رجال الدين للعمل السياسى فى كل من الجانبين الاسلامى والقبطى ، الا أن توحد التيار السياسى القبطى تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها يمثل نقطة ايجابية واضحة ، لأنه اذا لم يكن ممكنا التحكم فى (الفعل الاسلامى) فانه يمكن التحكم فى (رد الفعل القبطى) من خلال امكانية التفاهم مع قيادته ، ومساحة التفاهم واسعة من منطلق احساس الاقلية بالخطر وسعيها المبرر لتحجيم المشكلة ، وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل عند مناقشة اسلوب الحل .

(ط) إن الأقلية القبطية فى مصر على عكس كثير من الاقليات فى أغلب دول العالم ليست أقلية وافدة بل هى أقلية أصيلة ، الأمر الذى يصعب معه النظر اليهم على أنهم دخلاء أو مجموعة قابلة للنزوح الى موطنها الأصلى أو أن ولاءها خارجى ، كما انه من ناحية أخرى لا يمكن الشك فى ولائهم لمصر الأرض والوطن والتاريخ ، وهذه كلها عوامل تحجم كثيرا من مبررات الصراع الطائفى .

(ى) ان تبنى الاقلية القبطية لبعض المطالب السياسية لا ينطلق من عقيدة دينية بقدر ما ينطلق من مفهوم حقوق الانسان فى العالم المعاصر ، وبمعنى آخر فان موقفهم ينطلق من أرضية سياسية وليس من أرضية دينية ، كما أنه لا يتكون الا كرد فعل فى مواجهة تجاوز الفعل فى الجانب الآخر لحدود المعقولية ، الأمر الذى يؤدى الى قصر المواجهة فى اتجاه تحجيم الفعل وهو أمر ايجابى .

(ك) أدى التزيد فى التطرف السياسى الدينى الى ظهور تيار فكرى علمانى واضح تبناه بعض المفكرين فى مقالاتهم وكتبهم واستطاع ان يفرض نفسه على الساحة الفكرية بعد غياب ، كما بدأ تأثيره واضحا فى بعض الأحزاب السياسية حيث بدأت كثير من القواعد الحزبية فى تبنى العلمانية والدعوة للالتزام بها ، ويرى الكاتب أن تبلور هذا الاتجاه سوف يؤدى الى تصحيح مسار الحوار الدائر وذلك باحلال التيار العلمانى محل التيار الدينى المعتدل فى الحوار الدائر مع المتطرفين .

(ل) من أهم الايجابيات أن الغالبية العظمى من المصريين لا زالوا خارج دائرة الحوار واذا كان محسوبا كايجابية عدم تعاطفهم بعد مع المتطرفين ، فانه محسوب كسلبية عدم تصديهم للمواجهة معهم .

٣ ـ سلبيات الواقع الحالى :

(أ) الاعلام :

(أ ـ ١) منطق الحوار الدينى :

ساد الاعلام منطق خاطىء وهو منطق الحوار (الدينى) مع المتطرفين دينيا ، والخطأ فى هذا المنطق يعود الى ما يأتى :

١ ـ أنه (حوار دينى ـ دينى) يصل بالطرفين الى نتيجة واحدة فى جميع الأحوال مضمونها قبول كثير من اتهامات المتطرفين للمجتمع بالخروج عن صحيح الدين مع محاولة من الطرف الحكومى المحاور لاثناء المتطرفين عن اتباع العنف وخلال ذلك كله يتم تجهيل أو تجاهل الخلفية السياسية للمتطرفين .

٢ ــ أن الحوار (الدينى ــ الدينى) يصل بالمتابع له الى اختيار بين دولة (دينية) متطرفة أو دولة (دينية) معتدلة ، وهو أمر خطير اذا كان مقصودا والأخطر أن لا يكون مقصودا •

٣ ــ يتمتع المتطرفين بمنهج متكامل ومتماسك بصرف النظر عما يحمله من خطأ أو صـــواب ، بينما لا يزيد الأمر بالنســـبة للمحاورين لهم عن اجتهادات غير متناسقة تفتقد التكامل ، وفى أغلب الأحيان يبدو موقفهم دفاعيا ، وهو أمر له تأثيره النفسى بالغ السلبية •

٤ ــ يتأثر الرأى العام في مصر بالانطباع وليس بالاقتناع ، والانطباع الذى يتولد لدى مشاهدى الحوار التليفزيونى أو متابعى الحوار الصحفى ، أنه مواجهـــة بين مجمـــوعة ذات انتمـــاء عقيدى صادق ، ومجموعة أخرى تؤدى واجبا رسميا ، أو اذا أردنا المقابلة اللفظية الصحيحة ، مجموعة ذات انتماء رسمى صادق •

٥ ــ في أحيان كثيرة يؤدى الحوار الى نتائج عكســـية للمستهدف منه ، وعلى سبيل المثال فقد استضاف برنامج (ندوة الرأى) بالتليفزيون عالما دينيا فاضـــلا ومشهورا بالاعتدال وهو الشيخ محمد الغزالى ، وسئل عن رأيه فى العلمانيـــة فأجاب (من ينادى بالعلمانية يعتبر مرتدا عن الاسلام) ، وعندما ســـئل فى نفس الحلقة عن رأى زميل له فى تكفير الحاكم أجاب بما يوحى بأن القضية خلافية ، وفى مرة أخرى فى نفس البرنامج هاجم بتحامل شديد غير مبرر أحد أعضاء جماعة التبليغ ردا على عرض له لاسلوب الجماعة ، بدا فيه شـــديد الذكاء والاعتدال والتدين ، الأمر الذى يدفع بالمشاهد لنتيجة معاكسة للهدف من البرنامج ، وأمثلة ذلك كثيرة •

٦ ــ يبقى السؤال الأهم والحاسم لخطأ منهج الحوار بالصورة التى يتم بها حاليا ، وهو : كم متطرفا استطاع البرنامج أن يثنيه

عن تطرفه ؟ الاجابة تقريبا لا أحد ، فالوجوه المحاورة من المتعدلين هى نفسها تقريبا منذ حوالى أربع سنوات ، بينما يمكن القول بأن البرنامج قد دفع الكثير من المتطرفين الى دائرة الشهرة والنجومية ، وربما دفع بالبعض من الشباب المعتدل الى التطرف ٠

ولا يعنى ما سبق أن الكاتب ضد الحوار ، بل هو معه ، على أن يكون حوارا بين مفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة المدنية ، وأن يتم على أساس سياسى وأن تمثل فيه جميع الأطراف الحقيقية للحوار ٠

(أ ــ ٢) أسلوب الحملات الاعلامية :

درج الاعلام على معالجة أو مواجهة التطرف السياسى الدينى بحملات اعلامية مركزة وعالية النبرة فى توقيت ملازم للمواجهات الأمنية للتطرف ، وما أن تنتهى المواجهــة حتى تفتر الحملة وتبدأ المقالات التى تصف المتطرفين بحسن النية وأنهم مغرر بهم ، وأن الدولة هى التى قصرت فى اجراء الحوار معهم ودعوتهم لقيم الدين الصحيح ٠

ومن المؤكد أن أسلوب الحملات الاعلامية (الأمنية) يحمل فى طياته قدرا كبيرا من الخطأ فهو يبدو من ناحية أمام الرأى العــام أمنيا أكثر منه سياسيا أو فكريا ، ومن ناحية أخرى يؤدى التزيد فيه أحيانا الى نتائج عكسية منها التعاطف ومنها تضـــخيم حجم المتطرفين لدى الرأى العام ، والمؤكد أن أسلوب الخط الســياسى الثابت فى مواجهة التطرف هو البديل الواجب اتباعه ٠

(أ ــ ٣) التلفزة الدينية :

وقع المشرفون على التليفزيون فى مجموعة من الاخطــاء التى ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير

على التأثير فى الرأى العام ، فمن ناحية أخلى التليفزيون مساحات كبيرة من ساعات ارساله للبرامج الدينية وشجع على ذلك ارتفاع أصوات المتطرفين بالهجوم على برامج الشباب الصغيرة مما أدى الى مزيد من الخطوات فى هذا الطريق وأى احصائية لعدد ساعات الارسال الدينى ونسبتها الى مجمل ساعات الارسال وتطور هذه النسبة فى السنوات الثلاث الأخيرة تؤكد على انسحاب التليفزيون عن خطه (العادى) ، وهو انسحاب لن يجده شىء لأنه لا حدود للتنازلات التى يطالب بها المتطرفون ، ولعل الاصرار على اذاعة الآذان فى وقته كاملا ثم تطور ذلك الى اذاعة حديث نبوى بعد آذان الصلاة بلا ضرورة يعطى مثالا لهذا الانسحاب واذا كان الشىء بالشىء يذكر ، فقد طالبت جريدة النور فى عدد الأربعاء ٢٩ مارس ١٩٨٥ بأن يتلو الحديث النبوى تفسير له وهو ما يشكل نموذجا لاسلوب سباق الجرى (خلفا) الذى يشارك فيه التليفزيون أو بعبارة أدق يسابق فيه التليفزيون آراء المتطرفين (١) .

ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه الاعلامى التليفزيونى ما أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوى الذى خلق منه التليفزيون المصرى نجما تليفزيونيا باصراره على التركيز عليه واعطاء مساحة يومية له فى التليفزيون ، وعندما مست أحاديثه عقيدة الأخوة الأقباط ومشاعرهم أكثر من مرة ، لم يستطع التليفزيون أن يفعل شيئا ، وترتب على محاولة حصر برنامجه فى وقت أكثر محدودية أن ثار المشاهدون وعبروا عن ثورتهم بسيل من الخطابات وهكذا واجه المشرفون على التليفزيون مأزقا هم صانعوه ، والحديث عن

---

(١) نشر بجريدة الأخبار بتاريخ ٤/٧/١٩٨٦ بالصفحة الثانية (أى بعد تسعة شهور من نشر هذا البحث) الخبر التالى « يبحث التليفزيون الآن تقديم تفسير للأحاديث النبوية التى تلى الأذان مباشرة للانتهاء منها وعدم الاقتصار على القاء الحديث بصوت الفنان محمد السبع » .

أخطاء الشاشة الصغيرة يطول ، والنماذج متعددة ، لكن أكثرها فجاجة ، ذلك البرنامج الذى أذيع فى شهر رمضان وادعت كاتبته أن تصف ملوك الفراعنة كانوا مسلمين واذا كان من حق التليفزيون أن يشهر اسلام الفراعنة فان من حق المتطرفين أن يرفعوا شعاراتهم وأن يغالوا فى تطرفهم عن يقين بأنهم لن يطاولوا التليفزيون فجاجة ولا تطرفا !!

(أ ـ ٤) الجيش السرى الاعلامى :

عندما تحدد شهر مايـو ١٩٨٥ لمناقشـــة قوانين الشريعة فوجىء المصريون فى شهر يناير وفبراير من نفس العام وخلال هذين الشهرين فقط ، بما يمكن أن يكون حملة اعلامية منظمة ، استغلت جميع ما حدث من قضـــايا أو حوادث خـلال هذين الشهرين فى الدعوة والتمهيد لتطبيق الشريعة الاسلامية وأوجز بعض الأمثلة على ذلك فيما يلى :

ـ اعتدى ستة شبان على فتاة تواجدت مع خطيبها فى سيارة فى أحد الشوارع المهجورة فى المعادى ، وقد أثبت الطبيب الشرعى فيما بعد أنها عذراء ، وقد ركزت الصحف على هذه القضية ، وركزت فى عرضها للحوادث أو لجلسات المحاكمة على الدعوة لتطبيق حدى الزنا أو الحرابة ، ولم يخل أى مقال أو موضوع كتب عن الحادث من رأى دينى أو فتوى لرجل من رجال الدين ، وقد نجح ذلك فى التأثير على الحكم (الأمر الذى اعترف به القاضى حين صرح للصحف بأنه لم يكن من الممكن تجاهل الرأى العام فى القضية) ، وحكم على خمسة شبان من الســتة بالاعدام ولكن الأهم من التأثير على الحكم ، ذلك التأثير الذى كان موجها للرأى العام ، حاملا مضمونيا فحواه أن القوانين الوضعية لم تعد صالحة لحماية الأعراض ، وأن البديل ممثل فى تطبيق الشريعة .

ـ قتل شاب مريض نفسيا (وهذا ثابت) والديه ، واستغل الإعلام ذلك بادعاء أن الشاب قد تأثر بالمذاهب (الوجودية) الهدامة وأن الحاده هو السبب ، وخلص من ذلك الى نتيجة مؤداها أن العودة بالمجتمع للدين هي الحل والنجاة ، وأنه من الضروري حماية المجتمع من (الفلسفات الوضعية المنحرفة) .

ـ استغل الاعلام حادث انتحار فتاة مغربية فى منزل ملحن مشهور فى الايحاء بأن مصر أصبحت مرتعا للسكارى ، وتحولت الى ماخور كبير تدور فيه الفاتنات العاريات بكئوس الراح على الشاربين وكان المضمون الذى وصل الى القراء كرسالة اعلامية واضحة هو ضرورة تطبيق حد شرب الخمر وضرورة اقامة المجتمع الاسلامى (المثالى) .

ـ حوكمت قصة ألف ليلة وليلة الشهيرة بحجة (الخلاعة والألفاظ الخارجة) ، رغم أنها موجودة منذ مئات السنين دون استنكار أو ادانة ، وبدلا من أن يواجه الاعلام هذه (المحرقة الفكرية) ساندها باقلام كبار الكتاب وبدا صوت المعارضين باهتا ، وكان الهدف هو التوصل الى الحكم على الفكر والأدب والفن من منطلق دينى ، وهو منطق شديد الخطورة ، لكنه يعتبر تمهيدا لما يتوجه له المجتمع أو يتم توجيهه اليه .

ـ أعيدت مناقشة قضية البهائية للمرة الثالثة (المرة الأولى فى أوائل الستينات والثانية فى أوائل السبعينات) وبعد أن نوقشت القضية فى المرتين السابقتين على أنها قضية مذهب اسلامى منحرف ، نوقشت هذه المرة على حقيقتها ، وهى أنها قضية دين جديد ، ولم تناقش القضية فى وسائل الاعلام على أساس فكرى أو قانونى ، بل نوقشت بمفاهيم دينية أساسا ، وبتوجه واضح الى ضرورة تطبيق (حد الردة) .

- ركز الاعلام على مناقشة قضية ما سمى بالنبى المزعوم بريقع ، تلك القضيه التى يخرج المتابع لهـا بانطباع مؤداه أنهـا قضية خلقية أو شخصية ، لكن الاعلام عرضـهـا من خلال مفهوم آخر وهو مفهوم مضمونه أن المجتمع العلمانى المصرى يسـمـح فى ظـل القوانين الوضـعية بظهور الديانات والأنبيـاء وأن غيـاب (حد الردة) هو السبب فى ذلك .

ومن الممكن سرد أمثلة أخرى عديدة ، لمفردات الحملة الاعلامية الشرسة التى شنها الاعلام فى اتجاهه للتمهيد لتطبيق الشريعـة الاسـلامية ، وهو الأمر الذى يطرح (فزورة) يصعب حلهـا ومضمونها كالتالى :

* **الدولة لا ترى ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية الآن .**
* **الاعلام يتبع الدولة .**
* **الاعلام يشن حملة باتجاه تطبيق الشريعة الاسلامية الآن .**

ولا يحل هذه الفزورة الا جواب واحد ، وهو أن هناك جيشا اعلاميا سريا يسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية ويتجاوز مصالح المسيطرين على الاعلام الى مصالح أخرى يمكن بحثها أو البحث حولها فى مجال آخـر .

(أ ـ ٥) الاعلام والأمن :

تبرر القيـادات الاعلامية تدخـل (الأمن) فيما يتعلق بنشر الموضوعات الخاصة بهذه القضية ، أو اذاعة البرامج المواجهـة للتطرف ، بأنه من الضرورى التنسيق بين الاعتبـارات السياسية والأمنية فيما يتعلق بظاهرة لها وجهيها السياسى والأمنى ، وبصرف النظر عن مدى صحة هذا المنطق ، فان الأمر يتجاوز مجرد التنسيق

فى كثير من الأحيان ، الأمر الذى يترتب عليه غلبة المنطق الأمنى على المنطق السياسى ، ويأتى بنتائج عكسية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وأغلبها يتعلق بنشر (الأخبار) المتعلقة بهذه الظاهرة ، وكمثال على ذلك فقد منع الأمن الصلاة بمسجد النور فى أعقاب محاولة مسيرة حافظ سلامة حتى تتم الانشاءات الخاصة بالمسجد ، وتصدى المتطرفون لذلك بالاعتداء المسلح على رجال الأمن ، واستخدموا فى اعتدائهم السلاح الأبيض ، وترتب على ذلك اصابات فى الطرفين وقبض على بعض المتطرفين ، وقد نشرت جميع وكالات الأنباء العالمية هذا الخبر ، ومنع نشره فى مصر بتعليمات أمنية ، وهو أمر لا يبدو مفهوما ، فلا الأخبار يمكن حجبها فى عالم مفتوح ، ولا النشر ضار ، بل مفيد الى أقصى درجات الافادة ، وقد صرح الأمن بعد ذلك بنشر الخبر وفى الوقت بين عدم السماح والسماح يمكن تصور التأثير الضار للتدخل الأمنى فى مجال الاعلام .

(أ ـ ٦) الشراك الاعلامية :

يحلو لكثير من القيادات الإعلامية والفكرية أن تبدأ مقالاتها بعبارات من نوع (لا يختلف أحد حول تطبيق الشريعة الاسلامية ، لقد أعطى الشعب كلمته ، وأعطت الحكومة وعدها ، وأبدت أحزاب المعارضة تأييدها ، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها) ، (ولكن) وآه من (لكن) هذه ، وآه مما يتلوها عادة من عبارات تناقض العبارات السابقة أشد التناقض ، وتخالفها أشد المخالفة ، بل قد ينتهى المقال برفض تطبيق الشريعة الاسلامية تحت مسميات أهونها التدرج وأقصاها توجه الكاتب للمتطرفين ، بتساؤلات من نوع ، قولوا لنا أولا ماذا تريدون ؟ وكأنه لم يسمع منهم قولا ، أو يسمع عنهم قتلا ، ويتصور الكاتب والمفكر أنه قد نصب شركا محكما لهم ، بدأه باعداد الطعم (بضم الطاء وسكون العين) ممثلا فى العبارات التى بدأ بها المقال ، وهو طعم يسهل ـ فى تصورهم ـ أن يبتلعه

المتطرفون ، ثم يفاجأون باستدراجهم في نهـاية المقال الى نتيجة عكسية ٠ والحقيقة التى لا شك فيها ولا مراء ، ان الشرك منصـوب للقراء وان الجريدة اليومية التى توزع مليون نسخة وبالتالى يقرأها خمسة ملايين قارئ ، قد نصبت بفضل الكاتب أو المفكر الكبير شركا لهذه الملايين ، والسبب فى ذلك انه ليس فى هذه القضايا الحساسة والمصيرية (لكن) ، تماما كما تقول المسرحية الشهيرة ليس فى القانون (زينب) ، فاما ان تكون (نعم) واما أن تكون (ضد) ، ومادمت بدأت القول بأن قضية الشريعة محسومة ، وانها محل اتفـاق عام فان اى قول بعد ذلك لا يجدى وأى (لكن) لا يؤمن بالعبارات التى ذكرها والتى يكررها أمام عيون القراء يوما بعد يوم وكأنها مقرر اعلامى ، والمؤكد أيضا أن ما ذكره للأسف ليس صحيحا ، فالقضية لم تكن يوما (كقضية سياسية) محل اتفاق عـام ، والحكومة لم تكن يومـا (صـادقة) حين وعدت بتطبيق الشريعـة وانمـا أعلنت ما أعلننت عن يقين بأن كان شىء فى مصر (ينسى بعـد حين) ، والأحزاب لم ترفع يـوما من الشـعارات ما اقتنعت به ، وانما رفعت ما تزايد به على الحكومة ، ربما عن عدم ادراك لمخاطر التطرف الدينى ، وربما عن إدراك وسعى فى ذات الوقت لأن تحصد الحكومة ما جنت يداها

ان المثال السابق ليس رأيا لكاتب أو فقرة من مقـال لمفكر ولو كان كذلك ما استحق منى الذكر أو التعليق وانما هو (نغمة) سادت الإعلام المصرى وأسلوب أدمنه كبار الكتاب وعمامة يصرون على وضعها على رأس دافعى الضرائب (وأقصد الشعب) وحجرا ثقيلا يلقونه على رأس دافعى المرتبات ـ مرتباتهـم ـ (وأقصـد الحكومة) ٠

(ب) الديمقراطية بين السماح والمناخ :

من الصعب أن يقتنع الرأي العام المصري بخطأ ممارسات التيار السياسي الديني المتطرف ، طالما ظلت الممارسة الديمقراطية في مصر على ما هي عليه ، وطالما دارت هذه الممارسة ، كما تدور الآن في مساحة السماح الديمقراطي ، الذي يأتي من السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم ، دون أن يتعدى ذلك الى مناخ ديمقراطي ، يتيح لكل الراغبين في الممارسة السياسية أن يكون لهم دور وحزب ومنابر اعلامية ، بل ان الرأي العام يتعاطف معهم أحيانا ويميل الى تبرير مظاهر العنف في حركتهم ، بحجة أنهم لجأوا للأساليب غير الشرعية حين لم يسمح لهم بالعمل السياسي الشرعي أو بمعنى أكثر تحديدا ووضوحا ، حيث لم يسمح لهم بتشكيل أحزابهم السياسية .

ان الحجة الوحيدة التي يرفعها المعترضون على السماح للتيارات السياسية الإسلامية بتكوين أحزابهم مضمونها أن ذلك سوف يؤدي الى تشكيل أحزاب سياسية مسيحية في المقابل ، الأمر الذي سوف ينتهي بمصر الى وضع متشابه لوضع لبنان ، وهذه الحجة مردود عليها بما يلي :

١ ــ ان السماح بتكوين أحزاب سياسية اسلامية لن يضيف جديدا الى الساحة ، فالتيار السياسي الإسلامي الذى يقبل بذلك (وهو تيار الاخوان المسلمين) له قواعده وله قيادته ممثلة في مكتب الارشاد وله زعيمه ممثلا في عمر التلمساني الذى يتولى حاليا منصب المرشد العام وأكثر من ذلك له الآن نوابه في البرلمان وهم لا يخفون انتماءهم الواضح والصريح لهذا التيار .

٢ ــ ان ظهور أحزاب سياسية اسلامية سوف يؤدي ــ من ناحية ــ الى توقف مزايدة الأحزاب السياسية على الشعارات الدينية

ومن ناحية أخرى سوف يحجم كثيرا من مزايدات أئمة المساجد على الشعارات الدينية لأنهم سوف يصبحون أنصارا لحزب سياسي في الساحة ، منافس لأحزاب أخرى .

٣ ـ سوف تضطر هذه الأحزاب الجديدة الى وضع برنامج سياسي يضعون فيه حلولا لمشاكل المجتمع الحقيقية مثل الاسكان أو الأسعار أو الديون أو غيرها ، وفي هذا مجال وأسع للخلاف بينهم والاختلاف عليهم ، ليس هذا فقط بل ان ذلك سوف يفتح المجال للجميع لامكانية الحوار معهم وتفنيد آرائهم لأن ساحة النقاش سوف يتم تصحيحها بأن تصبح ساحة سياسية وليس ساحة دينية وسوف يصبح جميع أطراف هذا الحوار ، مجموعة من الساعين للحكم لا للجنة ، والمتقربين للشعب لا لله ، والطامحين للسلطة لا للشهادة .

٤ ـ ان التخوف من قيام أحزاب دينية مسيحية لا مبرر له لعدة أسباب هي :

(أ) ان التجربة التاريخية أثبتت أن أقباط مصر يتعاطفون دائما مع الأحزاب العلمانية عن ادراك حقيقي بأن المستقبل للتعايش وليس للانفصال والدليل على ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولاؤهم له قبل ثورة ١٩٥٢ وبقاؤهم على هذا الولاء حتى بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد) .

(ب) ان تجربة اقامة حزب مسيحي ديني له سابقة في التاريخ المصري ، تمثلت في حزب مصر الذي أنشأه (اخنوخ فانوس) ولم ينضم له الا قلة محدودة ، وانتهى بعد سنوات في صمت كما ظهر ، دون أن يكون له أي تأثير على مسار الحياة السياسية في مصر ، ودون أن يؤثر سلبيا على مناخ الوحدة الوطنية فيها .

- انني أؤكد على أن الوضع الحالي المتمثل في (السماح الديموقراطي وتحجيم حزبية تكون الأحزاب وقصر التجربة الحزبية على ما هو قائم له تأثير سلبي خطير على واقع التطرف السياسي الديني في مصر ، خاصة وأنه لا يقتصر على تحجيم دور هذا التيار في التواجد السياسي ، بل يمتد الى تحجيم الأحزاب العلمانية سواء اليسارية منها أو الليبرالية .

(جـ) التعصب الديني :

يجب أن نعترف جميعا وبصورة واضحة ومعلنة بأن مصر بها قدر من التعصب الديني وأن هذا القدر موجود لكنه محدود وأن له من الخصائص ما يتناقض مع المنطق ، فهو يزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي أو الوظيفي فيتواجد مثلا في بعض الأقسام بالجامعات ويقل كثيرا في القرى أو المدن الصغيرة ، ويطرح الاعتراف بظاهرة التعصب امكانية دراسة أسلوب حل هذه المشكلة ، وهل يكون بفرض عقوبات رادعة على من يثبت انه قد اتخذ قرارا من منطلق التعصب أو بالتمثيل النسبي السياسي للأقليات أو غير ذلك من الحلول .

ويبقى الحل

ما سبق كان طرحا موجزا للمشكلة (تعريفها ــ طبيعتها ــ سلبيات المرحلة الحالية وايجابياتها) وهو ما يمكن طرحه للمناقشة العامة بهدف محاولة التوصل لحل ، وهو موضوع حديث آخر .

الباب الثانى

معارك فكرية

صندوق الشيخ سلامة *

.. هذه بشرى الى شعب مصر ، في وقت ترتفع فيه الأصوات بالدعوة الى الاعتماد على النفس ، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .. وهي بشرى منشورة في كتيب فاخر الطباعة رخيص الثمن (١) أصدره شاب يحمل لقبا علميا أغلب الظن أنه الدكتوراه، وقد مضى على صدوره نحو عام ، دون أن يتطوع كاتبه أو من كتب عنه بتصحيح ما فيه ، الأمر الذي يعني أنهما متفقان على صحة مضمونه ، وهو ما قصدته في بداية مقالي باللفظ البشري ، تلك التي غفلنا عنها وهي في متناول اليد ، وشغلنا أنفسنا بحديث الاقتصاد وهي طوع البنان ، وأجهدنا أذهاننا علما واجتهادا وهي .. في الصندوق ..

أحسب أن ما سبق كاف لاثارتك ، وهو ما قصدت ، حتى تتعجب معي ، وما أكثر ما تعجبت ، حين تقرأ للدكتور الشاب قصة أدارها في ذهنه مرات ومرات قبل كتابتها ، وفحصها ومحصها بثقافته العلمية ، ثم أطلقها علينا وسط سيل من المحسنات وألوان البديع ، وزينها بحشد من المؤثرات العاطفية ، ان جاز التعبير ،

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر .

(١) كتاب « الشيخ حافظ سلامة » للدكتور محمد مورو ــ دار المختار الاسلامي .

وموجزها حتى لا أثقل عليك كمـا ثقلت على القراءة ، أن الشيخ حافظ سلامة في حصار السويس ، وقف في المسـجد وبين يديه صندوق صغير ملء بكعك العيد ، وكان المسجد غاصـا بالمصلين ، وأخذ الشيخ يوزع منه عليهم ، والكل يأخذ ويشبع ، حتى أكل الجميع ما شاؤا ، وشبعوا ايما شبع ، والصندوق ملآن كما هو ، لا يفرغ منه مدايي الكعك ، ولا تهتز فوقه ابتسامة الشيخ الجليل ، وهي ابتسامة لها ألف معنى ومعنى .

معجزة هائلة بلا ريب ، وهي معجزة شاء قدر جيلنا أن تحدث ونحن أحياء ، وأن تذكر فلا ينكر أصحابها أنها حدثت ، وهي معجزة أهديها لمن أنكروا على نقد منشيرة الشيخ الجليل ، وأعلق لهم انى مصدق لها كل التصديق ، غير أني أرجـــو أن تكون المعجزة الى استمرار ، والقضـة الى اكتمـال ، ولا أحسب أن المعجزة مقترنة بالكعك أو بالعيد ، وانما هي مقترنة بقدرة الشيخ أمام عجزنا عن الاتيان بالمثل ، وبحاجة القوم ـ قومي وقوم الشيخ ـ الى ما يسـد رمقهم حتى ولو كان قمحا أو خبز شعير ، فما بالك اذا أتى كعكا يقطر سمنا ويذوب بين الانامل ، وهي بشرى أهديها لكل من أمضه الجوع ، أو أرهقه أكل الخبز الشمسي والقريشن ، أو شغل نفسه بقوت أولاده في يومه أو غده ، فالحل مع الشيخ ، والصـنـدوق لا ريب موجود ، وشهادة الدكتور موثوق بها ، ما علينا الا أن نعطي الفرصة للشيخ ، فينطلق الغناء في كل أرجاء مصر (يأكلوا حلاوة يأكلوا جاتوه ، يأكلوا كل اللي يحبوه) ، وقد أخطأنا جميعا حين نقـدنا الرجل ، وأثبتنا أنه لا كرامة لخبراء التموين في بلادهم ، وها نحن قد أعطينا لوزير التموين الفرصة تلو الفرصة فلم يقدر على فعل ما فعل الرجل ، وأجهـــد نفســـه بالزيارات والتقارير والمتابعة ، بينما فعلها الشيخ في مسجده دون عناء ، محيطا أتباعه بالابتسامات الحانية ، فعلها ورب الكعبة ، مفحما أمثالي من البسطاء

الذين يؤمنون بالعقل ويرفعون راية احترامه ، ولولا عادة نشأت عليها وهي الرفق في النقد ، لتوجهت الى وزير التموين طالبا منه أن يخلي مكانه للشيخ وصندوقه ، حيث الحل لا المكابرة ، والرزق لا الانتاج ، والمعجزة لا العمـــل ، والبسيمة لا القرارات ، والكعك لا الخبز الأسمر ، والشيخ لا الوزير .

يؤذي أيها القارىء أن أستطرد معك في هزل هو الجد ، وابتســامة مغموســة بالكدر ، وفكاهة هي النكد بعينه ، غير أني لا أستطيع الاستطراد ، فقد ذكر عن الشيخ ما ذكر ، في وقت معاصر لمسيرته ، وكان القصد منه تتويج الشيخ لا هدمه ، ورفع مكانته لا التقليل من شأنه ، وفي هذا استهانة بعقولنا أي استهانة ، ودعوة للجهل كلها مهانة ، وازدراء لنا واهانة ، وما أيسر أن يمسك بالكتيب صــبي من أبنائنــا حتى يعتقد من صدقه ، وحتى يزهــد في ما تعلمه قل أو كثر ، وحتى يرسخ في ذهنه احترام الخرافة وتحقير العقل ، بل ربما اقتنع البسطاء بالقول اذا قصرنا في رفضه وتفنيده ، فالحديث كله موجه اليهم ، وهو جزء من حملة مقصودة مضمونها ، ان لم يقنعكم الرجـــل بفكره فلتقنعوا بكراماته ، وان لم يكن قادرا على تقديم الحل باجتهاده ، فســـوف يأتيكم من الله ما تبتغون جزاء وفاقا على صلاح الشيخ وجهاده .

هؤلاء أيها القارىء من يتصـــورون أنهم قادرون على قيــادة الشعب المصري ، ويرون أنفسهم لذلك أهلا ، ويتطوعون لقيادتنــا جميعا الى مشارف القرن الواحد والعشرين ، ويطمعون في ان نتبعهم لأن معهم الصندوق ، وهم بعون الله سوف يوفرون عليك اجهــاد عقلك أو حتى استعماله ، وعلى أيديهم سوف نفرق بين الصواب والخطأ بالاستخارة ، أما العالم المشغول بالأجيال الجديدة من هذا العفريت الالكتروني المسمى بالكمبيوتر أو نظيره المسخوط المسمى بالروبوت ، أو محطات الفضاء المجرورة بالصواريخ وليس بحروف الجر ، فكبرت كلمة تخرج من أفواهم ، ان هي الا لهو وزينــة ،

وما علينا الا أن نردد قولهم المعاد ، ان الشرق يرتجف ، والغــرب يرتعش ، رعبا وفرقا من صحوة الجماعات ، ودعوتها للخروج من المجتمع أو عليه ، وأن العالم كله يهتز ، حين يطلع الشيخ علينــا بأفكاره في العودة بالمجتمع الى ما قبــل الاحتلال البريطـــاني ، وبصندوقه الذى سوف يملأ أرجاء مصر كعكا وبسكويتا ، وأن القوتان الأعظم ، لا تتفقان على شيء الا على مواجهة هذا التيار الذى يتزعمه الشيخ وأمثاله ..

والنبى ايــه ؟

بين التكفير والتفكير *

هذه محاولة لاثبات علاقة بين حادثتين ، يبدو الربط بينهما صعبا للوهلة الأولى ، محتملا للوهلة الثانية ، مؤكدا أو شبه مؤكد ان أمعنت النظر أو أجهدت الذهن ، وللقارىء في نهاية المقال أن يقتنع وينزعج ، أو أن يشك ويندهش ، أو أن يرفض قانعا بالرياضة الذهنية ، ولأن الطريق الى الحقيقة يبدأ بالشك ، فانى أصارح القارىء بانى أشك فى وجود علاقة بين المحاولة (الحمراء) لاغتيال أمير الكويت على يد منظمة الجهاد الاسلامية (الايرانية) ، ومحاولة تنظيم المسيرة (الخضراء) بقيادة الشيخ حافظ سلامة وبتأييد من فلول منظمة الجهاد الاسلامية (المصرية) ، فالهدف النهائى واحد وهو وأد التجربة الديموقراطية فى كل من البلدين ، والهدف المرحلى واحد وهو ضرب الشرعية بالعنف والتصفية فى حادث الكويت ، وبالديماجوجية والمزايدة فى مشروع المسيرة ، برفع السيف فى وجه حاكم الكويت ، وبرفع المصحف فى وجه حاكم مصر ، واذا كان مفهوما أن يسيل السيف دما ويسقط ضحايا ، فانه متوقع أن يثير المصحف ارتباكا ومستهدف أن يهدد نظاما .. ومن حق القارىء على أن أنقل اليه أوجه الصورة كما تجمعت فى ذهنى داعيا لله أن أكون مخطئا ، وقد أكون ..

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٧/٨ .

الوجه الأول .. منطق التاريخ :

للقارىء أن يتساءل عن حجم المصادفة فى أن يحترق لبنان ، وهو واحة الديموقراطية في المنطقة العربية ، بنيران الفتنة والتمزق ، وأن تلقى مصر نفس الجزاء في حريق القاهرة ، بعد ثلاثة عقود من الممارسة الديموقراطية الفريدة والمنفردة فى المنطقة أيضا ، وأن تشير اصبع الاتهام الى فاعل مجهول في الحالتين ، وأن يكون صدى التفجير فى الكويت تكفير فى القاهرة ، وكأن اختيار العاصمتين وحدهما محض مصادفة بحته ، ومجرد ترتيب قدرى يلتقي فيه العنف بالتفتح ، والتكفير بالتفكير ، والتخلف بالحضارة ، والارهاب بالديموقراطية .

الوجه الثاني .. منطق الجغرافيا :

فى حوار مع أحد الساسة الأمريكيين ذكر لى أن خمسة دبابات فى يد الشيوعيين فى كوبا يمكن أن تؤرقه كسياسى أمريكى أكثر من خمسة صواريخ نووية موجهة من أوكرانيا .. وحين حاورته مداعبا ، وماذا اذا سيطروا على المكسيك .. أجابنى فى جدية .. هذا ما لا يسمح به أحد .. ربما تستطيع أن تفسر التاريخ بالجغرافيا أو بغيرها ، لكنك لا تستطيع أن تغير الواقع الا (بالجغرافيا) ..

تذكرت ذلك وأنا أقارن وضع الكويت فى مواجهة ما سمح به فى ايران الخميني .. معبر الكويت الى آسيا غير العربية ، بوضع مصر فى مواجهة ما سمح به فى سودان النميرى .. معبر مصر إلى أفريقيا غير العربية .. وما صحب ذلك من صيحة الفرح غير المعلنة من بعض متطرفى الشيعة فى الكويت ، وصيحة الفرح المعلنة على ألسنة القادة الاسلاميين المصريين الرسميين وغير الرسميين ،

وتساءلت وللقارىء أن يتساءل معي ، هل كانت لتجربة الخميني في ايران نتائج (محسوبة) في الكويت ، وهل كانت لتجربة النميرى في السودان نتائج (مقصودة) في مصر ، أم أن الأمر محض مصادفة ٠٠ جغرافية ٠

الوجه الثالث ٠٠ المصيدة والمصلحة :

لن أفاجأ اذا كرر الشيخ حافظ محاولته ، أو قلده آخرون بأسلوبه أو بأسلوب آخر ، وبادىء ذى بدء فانه من الواضح أن الرجل نفسه حسن النوايا ، فتصريحاته المعلنة لا توحى بالاحتراف السياسى ٠٠ بدءا باعلانه عن رغبته في العودة بمصر الى ما قبل الاحتلال البريطانى ، (مجلة المصور) ، وانتهاء بتصريحه عن ضرورة فرض الجزية على الأقباط (مجلة روز اليوسف) ، ومن الواضح أيضا أن الرجل عاش حياته كلها يدعو للدين والعقيدة دون أن تتجاوز شهرته دائرة معارفه وسامعية ، بل ربما دهش الرجل معنا وهو يرى زملاءه وقد انقلبوا فجأة الى مشاهير ، وأصبحوا من نجوم الكاسيت ، وكتبت عنهم المقالات والكتيبات ، وانهالت عليهم التبرعات وبعضهم كان يقرأ القرآن للهواية ، فاذا به نجم ينافس كبار المقرئين ، على الرغم من أنهم جميعا لا يزيدون عنه علما ، أو تفقها فى الدين ، أو حتى حلاوة فى الصوت ، وربما سأل الرجل نفسه مرة ومرة عن سبب ذلك كله ، ولم يحر جوابا ، ولعله الآن قد أدرك الجواب ، حين تحول فجأة الى نجم اعلامى ، يعقد المؤتمرات الصحفية ، وتنطلق الاسئلة من حوله بلسان عربى تارة ، وأعجمى تارة أخرى ، وتلمع حوله الفلاشات ، وتسطع أمام عينيه أضواء الفيديو ، وتتردد على مسامعه ألفاظ التايمز واللوموند بديلا عن الطبرى والزمخشرى ، ويصبح هدفا لأسئلة الآخرين بعد أن عاش حينا يسأل نفسه وأحيانا يحاورها ، ووسط ذلك كله لم يجد

الرجل فسحة من الوقت لكى يسأل نفسه سؤالا بسيطا وواضحا ، هل هذا كله أمر طبيعى ؟

ألا يحتمل (وسوء الظن من حسن الفطن) أن تكون الأضواء المسلطة (عن عمد) ، والمبالغ فى حجمها (عن يقين) ، مصيدة لأمثاله من حسنى النوايا ودافعا لهم للاستمرار فى دفع الوطن كله الى حافة عدم الاستقرار ، وأن يكون أصحاب (المصيدة) هم أنفسهم أصحاب (المصلحة) فيما حدث في الكويت وما يحدث فى مصر •

أدعو الله أن تدفع اجابة السؤال بالرجل الى موقف الحيرة ، بين ضمير الوطنية المصرية ومصيدة استكمال المسيرة •

ومازال الحوار مستمرا (*)

هذا نداء الى رؤساء الاحزاب فى مصر ، والمشتغلين بالسياسة فيها ، لكى يقرأوا كتابا فاخر الطباعة رخيص الثمن ، أصدره الشيخ عمر عبد الرحمن وعرض فيه مرافعته فى قضية الجهاد ، حتى يدرك الجميع أن هناك وجها آخر لمصر ، لا يراه الا الشيخ وجماعته ، الحكم فيه حكم الجاهلية والشريعة شريعة الهوى ، والمنهج العبودية ، والحكام فيه كافرون ظالمون فاسقون ، والقوانين فيه وضعية وأمرها (واضح وضوح الشمس وهى كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداوره ، ولا عذر لاحد ممن ينتسب الى الاسلام كائنا من كان فى العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها ، فليحذر امرؤ نفسه وكل امرىء حسيب نفسه) ص٧٤ ، وخوفا من أن يرد عليه بأن أغلب القوانين مطابقة للشريعة أو مستمدة منها فانه يتحسب بقوله (أن تجزئة الشريعة وتطبيق بعضها وترك بعضها ، فعل باطل من يفعله يكون مرتدا) ص١١٧ ، وهكذا لا يملك السائل الا أن يضع يده على فمه ، خوفا من أن يفلت منه تساؤل عن حكم الشيخ على ما فعله الخليفة عمر من تعطيل لحد قطع يد السارق فى عام المجاعة ، أو منعه لتوزيع سهم المؤلفة قلوبهم رغم ورود النص القرآنى الصريح .

وما للسائل لا يخشىء أو يخاف ، وقد أعلن الشيخ بصراحة

(★) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٢ .

ووضوح أن منهجه هو (القتال لاعلاء كلمة الله في الأرض واقـرار منهجه في الحياة ، وحماية المؤمنين به أن يفتنوا عن دينهم أو أن يجرفهم الضلال والفسـاد ، ص١٢٣ ، وهـو لا يترك بابا مفتوحـا للكلمة ، ولا مجالا مسموحا به للموعظة الحسنة ، ولا طريقا ممهدا للجدال بالتى هى أحسن ، ولا سبيلا متاحا لحوار العقل والمنطق ، بل تنطلق من فمه الكلمات هادرة كالرعد (لابد للمد أن يفيض ، ولابد للسدود أن تنهار ، ولابد للقردة أن يغمرهم الموج والركام ، وعندئذ فلتتنزل سور قرآنية في الجهاد وتسمع دمدمة الآيات ومن ورائهـا فرقعة السلاح تضرب السيئة بالسيئة وتعالج الغدر بالقصاص ، تصب النقمة على المتلاعبين بالدين وتكيل لهم الضربات على نحـو يثيرالرعب فى القلوب ، تحدد موقف الاسلام الحاسم من أعدائه تعلن الحرب على الاحزاب المريبة ، وتنظف الجو من آثار الشرك والمشركين ومفاسد أهل الكتاب وذبذبة المنافقين ، ترسم للمسلمين ما يتخذونه أساسا لدولتهم ومنهجا لدعوتهم) ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

وهكذا تستحيل دعوة الاسلام السمح على يد الشيخ الى مـد يفيض ، وموج يغمر ، وآيات تدمدم ، وسلاح يفرقع ونقمة تصب ، وضربات تكال ، ورعب يثار ، وحرب تعلن ، ويصبح المعارضون لمنهجه قردة غارقين ، وسدودا منهارة ومذبذبين ومشركين ، مفسـدين ، وباختصار شديد كفرة ، يلزم قتالهم ويستحل قتلهم وباب الـكفر واسع فى رأى الشيخ ، فما أسهل أن يحمل أى اعتراض على آرائه على محمل التكذيب أو الاعراض أو النفاق أو الشك أو الاستهزاء أو الاستكبار وكلها كلمات مطاطة تتسع لكل شيء ولأى شيء ، واقرأوا معى كلمات الشيخ (من أتى بكفر أكبر سواء أكان كفر تكذيب أم اعراضا أو نفاقا أو شكا أو استهزاء أو استكبار ، من أتى بأى واحدة

من هذه فقد نقض ايمانه من أصله وخرج من ملة الاسلام) ص١٣٠ ، ولا يكتفى الشيخ بحديث الدين والعقيدة وانما ينتقل الى حـديث

السياسة معلنا أن (الشعب ليس له سيادة ولا هو مصدر للسلطات ، كما جاء فى الدستور وهذا يعرفه الكبير والصغير بالضرورة من الدين، ويبرأ الاسلام من النظام الديموقراطى بمعنى حكم الشعب للشعب فهذا معناه أن الحاكمية للشعب وليس لله) ص١٤٧ ٠

والرجل يربأ أن يتساوى المسلمون مع غيرهم من أصحاب الكتاب ، فاحدى جرائم السادات فى رأيه (أن هذا الرجل جعل أحفاد القردة والخنازير من الضالين الذين كفروا بربهم ونعتوه بصفات النقص ، مثلهم كمثل المسلمين ، بل اتخذهم أولياء وأصدقاء وأحبابا) ص١٥٠ ، وجريمته الكبرى التى أخرجته من ملة الاسلام أنه (قال ـ فض فوه ـ كلمته المشهورة لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة فخلع بذلك ربقة الاسلام من عنقه) ص١٥١ ، ان العرض السابق لما يتضمنه الكتاب يثير مجموعة من الملاحظات أوجزها للقارىء فيما يلى :

أولا : أليس من الواجب علينا أن نتعظ من درس كتاب (الفريضة الغائبة) الذى أصدره محمد عبد السلام فرج ، ولم يجهد واحد من رجال السلطة أو الدين أو الفكر أو السياسة نفسه بعناء الرد عليه ، وعندما تنبه الجميع كان الوقت متأخرا ، وكانت كلمات الكتاب قد تحولت الى رصاص ، وكان عدد ضحاياه من القتلى والجرحى فى حادثتى المنصة وأسيوط يكاد يقترب من عدد قرائه المحدودين ٠

اننى لا أدعو الى منع النشر أو المصادرة ، فهذا مرفوض بمنطق الديموقراطية التى نقبل بها جميعا ، لكننى فى نفس الوقت ارى أنه من الخطر الشديد أن يترك هذا الفكر بلا رد ، ورغم اقتناعى بأن القضية كلها سياسية الا أن ما ورد بشأن تكفير المسلم والحكم بارتداده ، وخلعه من ربقة الاسلام وتجهيل المجتمع ، ورفض موالاة أهل الكتاب يحتاج الى رد من المتخصصين فى الدين ، ويترتب على ذلك احدى نتيجتين ، اما أن تكون جماعة الشيخ ومعتنقو آرائه ممثلة

للاسلام الصحيح ، ونصبح نحن جميعا من المسلمين المؤمنين بسماحة الاسلام وقدرته على استيعاب جميع متغيرات العصر خارجين على صحيح الدين ، واما أن يصبح الشيخ وجماعته خارجين على أصول العقيدة السمحاء ، أو على أحسن الفروض مجتهدين أخطأوا فى اجتهادهم ولهم أجر الخطأ ، وفى هذه الحالة يصبح منع الشيخ من ارتقاء المنبر لبث دعواه . والإنتقال من مسجد الى مسجد داعيا للثورة والتكفير واجبا دينيا قبل أن يكون مسئولية سياسية ..

ثانيا : ان مسئولية مواجهة الارهاب ليست مسئولية الحكومة وحدها ، بل هى مسئوليتنا جميعا وهى واجب قومى يجب أن يشارك فيه الجميع بل اننا يجب أن نسلم بأننا بدون قصد قد شاركنا جميعا فى نمو هذه الظاهرة ، لقد شاركت فيها بعض قيادات الاحزاب حين وصفت حوادث الاغتيال السياسى بالبطولة وأسمت قادتها شهداء وأبطالا ، وارتفعت بعض الاقلام فيها منادية بالدولة الدينية على أنها الحل الوحيد . وأنا أدعو هؤلاء جميعا الى قراءة الكتاب حتى يدركوا أنهم سوف يكونون أول الضحايا لما يدعون اليه ، وشاركت فيها وسائل الاعلام حين حولت حادث اغتصاب الى قضية قومية ، وبدلا من أن ينشر الخبر فى سطرين أو ثلاثة مشيرا الى أن (ستة من الشبان قد اعتدوا على فتاة كانت تجلس فى سيارة خطيبها فى أحد الشوارع المهجورة فى المعادى وقد أثبت الطب الشرعى أنها عذراء) بدلا من نشر الخبر بهذه الصورة التى لا تثير أحدا ولا تلفت انتباها ، تبارت الاقلام فى وصف أدق التفاصيل ومتابعة المحاكمة واثارة الشعور العام بصورة لم يسبق لها مثيل ، وقد جارتها بعض صحف المعارضة فى ذلك ، الأمر الذى أثار كثيرا من الشك فى أن ذلك كان مقصودا ، خاصة وأنه كان يسبق مناقشة قوانين الشريعة فى مجلس الشعب ، الأمر الذى طرح تساؤلا عن امكانية أن يكون ذلك كله محاولة لقيادة الرأى العام الى نتيجة غير صحيحة ، وهى قصور القوانين الوضعية

(ويعلم المتخصصون أنها مستمدة من مبادىء الشريعة الاسلامية) ، وعجز الدولة (المدنية) عن حماية مواطنيها ، ويصدق نفس الشىء على تحويل قضية انتحار لاحدى الفتيات فى منزل ملحن مشهور الى قضية الموسم ٠

ان تهويل الأمور وليس تصويرها ، يعطى جماعات الارهاب أقوى أسلحتها وهو سلاح التكفير والحكم على المجتمع كله بالجاهلية والخروج على الدين ، بينما الأمر كله أمر اخطاء تحدث فى أى مجتمع فى كل زمان ، ولا يستطيع أحد أن يعطى لنا مثالا عن مجتمع تحول أفراده الى ملائكة ٠

ثالثا : ان الكتاب تتصدره مقدمة ، وينتهى بخاتمة ، وكل من المقدمة والخاتمة موقع بامضاء (الجماعة الاسلامية) ، وهى ذاتها جماعة الجهاد التى شاركت الشيخ فى السجن والقضية ، والمقدمة تعلن بلا مواربة أن أفراد الجماعة يدينون للشيخ بالولاء ويعملون تحت رايته ، وهو الأمر الذى اجتهد الادعاء فى القضية لاثباته دون جدوى ، بينما تطرح الخاتمة برنامج هذه الجماعة فى عبارات شديدة العمومية والاغراء فى آن واحد ٠٠ وهذا كله يطرح تساؤلا مباشرا عن مدى شرعية هذه الجماعة التى تصدر برنامجا وتنشر كتبا ، واذا لم يكن نشاط الجماعة جزءا من اطار الشرعية فى المجتمع ، فلماذا اذن هذا الكم الهائل من القوانين المنظمة لتكوين الاحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والدينية واصدار النشرات والصحف ٠

اننا يجب أن نكون واضحين فى هذا الأمر ٠٠ علينا أن نقبل الحوار فى ظل الشرعية مهما تجاوز أو اختلفنا معه ، وعلينا فى ذات الوقت أن نرفض الحوار خارج اطار الشرعية مهما تعاطفنا معه ، أما اذا تحولت الكلمات الى رصاص ، والعقيدة الى انفجارات ، فانه من الواجب علينا جميعا أن نؤيد المواجهة بأقصى درجات العنف ،

والحسم الرادع دون مزايدة أو تحسب ، لأن الأمر فى هذه الحالة أمر أمن للمجتمع ، وأمان للمواطنين ، وهذا الخيط الرفيـع هو الذى يفصل تماما بين منطق الدولة المتحضرة ، وهو ما نقبل به ، وبين منطق الغابة وهو ما يجب أن لا يقبل به أحد •

ورغم أن الموضوع يغرى بالكتابة بما لا تتسع له ظروف النشر ، فاننى أرجو أن أكون قد أبلغت الرسالة ونبهت الى الخطر ، وتبقى كلمة أخيرة موجهة منى الى الشيخ عمر :

ان دمدمة اسلحتك وفرقعة قنابلك أيها الشيخ الجليل لا تخيف أحدا ، ولا تمنع مواطنا من أن يرد عليك دون أن يخشى اتهامك له بالكفر والارتداد ، فالايمان يا شيخنا الجليـل ليس صكا يصـدره الشيخ عمر ، ولا شهادة تصدر من الجماعة الاسلامية ، وما دمت قد طرقت حديث السياسة وسلكت سبيل الوصول الى الحكم ، فسوف يكون لى معك حديث طويل فى مقال قادم ، وسوف تكون أداتى فيه شيئا لم أجد له أثرا فى كتابك المثير ، ولعلى لا أكشف سرا اذا ذكرته لك ، أنه المنطق والحوار الهادىء والدعوة بالتى هى أحسن ••

العزبية السياسية وأعضاء الأنابيب (*)

ليس فى العنوان خطأ مطبعى ، فالعزبية السياسية هى التعبير الأدق عما آلت اليه أمور أغلب الأحزاب ـ على قلتها ـ فى مصر ، حين أصبحت أمور الحزب تدار كما كانت تدار أمور العزبة قديما ، وحين مارس بعض رؤساء الاحزاب تصريف الأمور فى أحزابهم بمنطق صاحب العزبة ، فاللجان الحزبية على مستوى المحافظات يتم اختيارها بواسطة رئيس الحزب وليس بالانتخاب ، والتعيينات قائمة على قدم وساق ، وأقدار القيادات الحزبية ومواقعها معلقة بارادة رئيس الحزب أو صاحب العزبة ، ان شاء رفع أقواما وان شاء خفض آخرين ، وان أراد أحال الى لجان للتحقيق أصدر هو نفسه أمرا بتشكيلها .

لا عجب اذن اذا تحولت الاحزاب من فكر يتزعم الى زعيم يفكر ، ولا غرابة ان ألمح رئيس الحزب عن عزمه على الاستقالة (١) فتسابق أصحاب الحظوة فى تأكيد الولاء ، عن يقين بأن مصير الاستقالة الى تراجع ، ومصير الرئيس الى بقاء ، ومصير المعترضين على نهج الحزب وما أكثرهم الى عقاب ، فالمعترض يحال الى لجنة ، واللجنة يشكلها

(★) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣ .

(١) اشارة الى استقالة فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ثم تراجعه عنها .

الرئيس ، والاتهام توجهه اللجنة ، والقرارات يوقعها الرئيس ، وهكذا يصبح الأمر كله صياغة جديدة لقصة الفرخة والقمحة الشهيرة ٠

لا عجب ولا غرابة فيما سبق ، فمنطق العزبية السياسية يبرره ، لكن العجيب ، والغريب ، أن ترفع هذه الاحزاب أصواتها بالدعوة للديموقراطية ، متناسية أن فاقد الشيء لا يعطيه ، وأن الاحزاب التي تدعو للديموقراطية يجب أن تبدأ بممارسة الديموقراطية داخلها ، والا أصبح الأمر فى نظر الشعب خداعا ، وأصبح من الضرورى لهذه الاحزاب أن تفسح مجالا لاحزاب جديدة ، تؤمن بما ترفعه من شعارات ، وتدعو للديموقراطية وتطبقها فى ذات الوقت ، ولعلى أنتهز هذه الفرصة لكى أدعو أعضاء مجلس الشعب الى تعديل قانون الاحزاب بما يسمح بقيام أحزاب جديدة وبالنص على ضرورة عقد الأحزاب القائمة للجمعية العمومية مرة على الأقل كل عامين وأن يتم اختيار القيادات الحزبية بالانتخاب المباشر ، والا فقدت هذه الاحزاب مبرر وجودها القانونى ، وليس فى هذا افتئات على الديموقراطية أو تقييد لحرية الإحزاب فى الممارسة السياسية بل هو فى حقيقته عودة بالاحزاب الى قواعدها ، وتأكيد لشعبية الممارسة السياسية ، وتثبيت لقواعد الممارسة الديموقراطية التى تمثل المبرر الوحيد لقيام الاحزاب واستمرارها ٠

واذا تجاوزنا الحديث عن العزبية السياسية الى الحديث عن أعضاء الأنابيب ، فان الأمر أيضا فى استخدام هذا التعبير يخلو من خطأ اللفظ الى قصده تأكيدا للمعنى ، فتعبير أطفال الأنابيب يطلق على الأطفال الذين يتكونون خارج رحم الأم ثم يعاد زرعهم فبه ، وهو

نفسه ما حدث لقلة من أعضاء مجلس الشعب ، انتسبوا ومازالوا ينتسبون لاتجاه سياسي واضح ومعروف ، وقد تم زرعهم ـ بمناسبة الانتخابات ـ داخل كيان حزبي آخر ، وحين أصبحوا أعضاء في المجلس النيابي لم يتحرجوا من اعلان ولائهم الأصيل ، ولم يتحرج الحزب الذي نجحوا تحت رايته في عزلهم بعيدا عن تشكيلاته الحزبية ، واذا كان للهيئات العلمية في العالم المتقدم أن تباهي العالم بنجاحها في زراعة اطفال الأنابيب تأكيدا لتقدمها الحضاري ، فان لأصحاب هذه التجربة أن يباهوا العالم كله بتجربتهم الفريدة في زرع أعضاء الأنابيب في المجلس النيابي ، تأكيدا على مدى ما أصاب التجربة الديموقراطية والحزبية في مصر من تخلف وقصور ٠

وما دمنا قد تحدثنا عن هذه القلة من أعضاء الأنابيب والتي تمثل انجاها سياسيا معروفا ، فان الشيء بالشيء يذكر ، فقد قرأت منشورا وزعته (الجماعة الاسلامية بالمنيا) بمناسبة العيد ، ملأته كعادة هذه المنشورات ، بالصراخ ولطم الخدود وشق الجيوب على ما أصاب المسلمين والاسلام ، واتهمت فيه حكام المسلمين بالردة وموالاة اليهود والنصارى ، ودعت فيه كل المسلمين الى بذل دمائهم وأنفسهم وأموالهم في سبيل الدين والاسلام وهي كلها أمور يصعب تفسيرها ـ ولا أقول الرد عليها ـ الا بتأثرهم بقصة دون كيشوت الشهيرة ، والتي انطلق فيها محاربا لطواحين الهواء ، مغمدا رمحه في تلال القش ، متصورا كما تصوروا عدوا لا وجود له ، فلا الدولة كافرة ، ولا الدين مهان ، ولا رجال الدين مضطهدون ، ولا الحكام مرتدون ، لكنها آفة التخلف الفكري والأمراض النفسية حين يجتمعان معا فيفرزان ظاهرة (الهوس الديني) وأخذ أعراضها (الهلوسة) التي تعبر عن نفسها أحيانا بالمنشورات وأحيانا أخرى بالارهاب الصريح ، وكما خاطب دون كيشوت الطاحون فقد خاطبوا في نهاية منشورهم (العيد) قائلين (وختاما نقول للعيد أبشر ، ابتسم لأولئك

الذين لم تزلزلهم المحن ، ولم يفتنهم البـلاء عن قولة الحق ، ابتسم لأولئك الذين ساروا ويسيرون على درب خالد الاسلامبولى وعطـا وحسين وعبد الحميد) ، وقد تذكرت وانا اقرأ ذلك ما حدث عندما دعيت لندوة فى أحد الاحزاب ، فاذا بمقدم الندوة يقـدم المتحـدث بقوله واليكم المجاهد (فلان) ، الذى تطوع بالدفاع عن الشهيد العظيم خالد الاسلامبولى ونظرت الى الأستاذ (فلان) عندما ذكر ذلك فوجدته منتفخا ومنتشيا ومتباهيا ، وحين جاء دورى فى الحديث وجدت نفسى أعلق على ذلك بما يستحق ، فقد ذكرت لهم أن خلافاتهم مع السادات شىء ، وموقفهم من الاغتيال السياسى يجب أن يكون شيئا آخـــر ، وأن مرتكب الاغتيال السياسى لا يوصف بأنه شهيد ، بل يوصف بأنه ارهابى مهما كان الرأى فيما قام به ، وأن من يجد مبررا دينيا لاغتيال السادات ، سوف يجد مبررا دينيا لاغتيال رئيس هذا الحزب الذى كنت أتحدث فى مقره ، وأننا جميعا اذا لم يكن لنا موقف واضح ومحدد من الارهاب فسوف ندفع بالمجتمع كله الى مصير أسود ، وسوف ندفع بمصر الى فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة .

قلت ذلك فى مقر أحد الاحزاب وأعيد نشره اليوم حتى يقرأه الجميع ، فمواجهة الهوس الدينى مسئولية الشعب ، ومواجهـــة الهلوسة مسئولية المفكرين ، ومواجهة الارهاب مسئولية الاحزاب جميعا ، وبدلا من الحوار مع العيد ، والتغزل فى ذكرى الارهاب ، والتفنن فى العزبية ، دعونا نواجه معا مشاكل المجتمع فى الأسعار والأجور والاسكان والديون الخارجية ، ومن كان قادرا على الحل والتقدم بالمجتمع فليتفضل ، ومن كان عاجزا فليصمت ، ومن أصر على المزايدة الدينية فى قضـايا السـياسة فلنواجهه بالمنطق دون تردد أو خوف .

اما من اعلنوا فى منشورهم انهم سائرون على الدرب ، فاننى ابشرهم بنهاية مماثلة لنهاية من سبقوهم عليه .

رد هادىء على أستاذ جليل (*)

حين قرأت رد الأستاذ خالد محمد خالد على الدكتور يوسف ادريس أحسست بأن أستاذنا الجليل قد شحذ من أسلحته أسلوبا هو السهل الممتنع ، وأملا رائعا يملأ عليه وجدانه وخياله وان كان لا يزيد عن كونه حلما لا يرتبط بالواقع بسبب ولا يؤيده من التاريخ سند ، وهو حلم الدولة الاسلامية ، تلك التى حاول استاذنا اقناعنا بقبولها ، مؤكدا على أن الاسلام دين ودولة ، ولعله هــو العاشق للديموقراطية أبدا ، تعمد ألا يكمل العبارة ، فلم يذكر أنه مصحف وسيف ، وربما لعلمه ، وهو العالم الجليل ، بمـا فعـل السيف ــ سيف المسلمين ــ برقاب المسلمين ، تأكيدا لجور الحاكمين باسم الاسلام على مدى قرون طويلة يصعب أن نتمثل فيها بأكثر من فترة حكم الرسول والعمرين ، وأنى لنا بأمثالهم ٠

ان الأستاذ خالد يرى أن مصر من خير بلاد الله اسلاما ، وأنا له مؤيد ، بل اننى أتزيد وأقول أنها خير بلاد الله اسلاما ، وهــو يشجب كل مظاهر التطرف الدينى ، وأنا أنحنى لمقولته اعجابا ، وأؤكد له أننى لم اتوقع منه غير ذلك ، وهو الذى عاش عمره مدافعا أصيلا عن الديموقراطية مجاهدا يسعى جاهدا لربطها بحلم رائــع لدولة اسلامية تتبنى مفاهيمها العصرية ، وهى دولة ألتفت للخلف فى صحائف التاريخ فلا أرى لها أثرا ، وأنظر حولى متأثرا بالاعلان الشهير الى دولة ترفع الرايه فلا أجد لها محـلا ، واقـرأ وأسمع

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٧/١ ٠

للمتشددين بحديث الدولة الاسلامية فى مصر ، فلا أرى فى أعينهم الا شرا مستطيرا ، ولا أسمع منهم الا توعدا ونذيرا ، ولا أرى فى الافق الا نكوصا عن ركب الحضارة ، وفتنة تمزق وحدة الوطن الآمن ، وظلاما يسدل أستاره على الفن والفكر والثقافة ، ولا أحسب الا أن ذلك كله ، أو بعضه ، هو ما جال فى خاطره وهو يستدرك فى الفقرة التالية بقوله ، « ان الشريعة حين تطبق فى بلادنا لن تكون شريعة الخمينى ولا شريعـة النميرى ولا شريعة القذافى ، ذلك أن الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق » ، وهو قول عظيم وصادق وأمين ، لولا أنه يدفع الى تساؤل يراود أذهاننا عن ذلك الحق الذى لم يصادف رجلا يعرف به منذ ألف عام ، ألا يدفع ذلك الى التروى فى أحسن الأحوال ، (ولا أحسب أن وصف حالنا بالحسن جائز) ، أو الى الرفض فى أسوأ الأحوال ، (ولا أحسب أن سوء حالنا يخفى على أستاذنا الأزيب) ٠

ان أستاذنا يتساءل ، لماذا الشريعة ؟ وهو يجيب ، لأن الاسلام دين ودولة ، بمعنى أن قبولنا بالدين يترتب عليه قبولنا بالدولة الاسلامية ، ولا أظن أن صياغة العبارة بصورة عكسية يمكن أن تؤدى الى نتيجة صحيحة ، بل انى لا أحسب أن واحدا يمكن أن يتحمل وزر القول بأن عدم القبول بالدولة الاسلامية يخرج مسلما عن دينه ، وحجتي فى ذلك أنني لا أعتقد أن ثلاثة ممن يتصدرون مجال الدعوة للدولة الاسلامية يمكن أن يجتمعوا حول مفهوم موحد لها ، والأستاذ خالد يعلم أكثر منى أن أغلبية الفقهاء يجمعـــوا على أن الحاكم ملزم بأن يستشير ، لكنه غير ملزم بأن يأخذ برأى الاغلبية أو حتى برأى الاجماع ، وهو عكس ما ينادى به الأســتاذ خالد ، وهو أيضا عكس ما تؤكده روح الديموقراطية وجوهرها ، وهو أيضا ما يدفع الى أن نتساءل ، هل الدولة الاسلامية جزء من

العقيدة فيصبح أحد الطرفين خارجا على صحيح الدين والعياذ بالله ، أم أنها لزوم ما لا يلزم فنتردد أمام مقولة الدين والدولة ٠

والأستاذ خالد يعلم أيضا أكثر منى أن اختيار أبى بكر فى السقيفة باجماع أغلبية المسلمين ، مناقض لأسلوب اختيار أبى بكر لعمر ، مناقض لأسلوب اختيار عثمان على مرحلتين ، أولهما اختيار أهل الحل والعقد لعثمان وعلى ، وثانيهما ترجيح عبد الرحمن ابن عوف لاختيار عثمان ، مناقض لأسلوب اختيار على ببيعة أهل المدينة ، مناقض لتولية معاوية بحد السيف ، مناقض لتولية يزيد بالوراثة ، مناقض لتولية الرشيد للامين ثم أخيه المأمون ثم أخيه القاسم ، ومعاذ الله أن يكون أسلوب اختيار الحاكم ـ وهو أحد أهم الأركان السياسية للدولة ـ جزءا من عقيدة الاسلام والا كان الاختلاف خروجا على صحيح الدين والعياذ بالله ، والله أكبر من أن يفرط فى الكتاب من شيء ، الا أن تكون رحمته قد علت بالعقيدة على السياسة ، ونزهت الدين عن الدولة ٠

والأستاذ خالد يعلم أن من استندوا الى القرآن والسنة فى تبرير المنحى الرأسمالى للاسلام ، لم يخرجوا على قاعدة فى الدين ولم يتعسفوا فى تفسير نصوصه ، وأن من استندوا الى القرآن والسنة فى تبرير المنحى الاشتراكى للاسلام لم يخرجوا على قاعدة فى الدين ولم يتعسفوا فى تفسير نصوصه ، وانما وجد كل ضالته فى الاسلام ، لأنه دين الرحمة الذى يسع متغيرات الزمان والمكان ، ولا يضيق لكى يرتبط بشكل من أشكال الدولة أو نظمها الاقتصادية والسياسية ، وانما يتسع لها جميعا رحمة بالعباد ، وتأكيدا على أن الدين أشمل من الدولة ، وأن العقيدة أكثر اتساعا وشمولا من المفهوم الضيق لنظام الحكم ٠

وأصل الى تساؤل أستاذنا الجليل ، ماذا يعنى تطبيق الشريعة ؟ وبدون أن أدخل فى متاهة الشريعة والفقه ، أو أن أتساءل

كما يتساءل الكثيرون عن ماهية الحـدود ، وهـل هى قاصرة على ما ورد فى القرآن نصا ، أم أنها تشمل ما طبقه الرسول ، أو تتسع أكثر لكى تشمل تطبيقات الخلفاء الراشدين ، أو تزداد اتساعا لكى تشمل اجتهادات الفقهاء فى مرحلة زمنية تالية ٠٠ تلك قضية فقهية لا أتوقف عندها لأن ما يعنينى هو الجانب السياسى للقضية ، ذلك الجانب الذى يدفعنى الى اجابة أستاذنا الجليل على تساؤله بأن تطبيق الشريعة سوف يجعل المواطن المسيحى مواطنا من الدرجـة الثانية لا تقبل له شهادة ، ويزداد البعض تطرفا بالقول بأن لا ولاية له ، وسوف يصبح غناء المطربات دعوة للزنى لا تستقيم مع اقامـة حده ، وسوف يصبح الرقص مجونا ، والتمثيل فسقا ، وتزين المرأة تبرجا من الجاهلية الأولى ، ونحت التماثيل كفرا الا اذا دمرنا موقع القلب فيها أو الكبد ، والله وحده يعلم مصير تماثيل الفراعنة التى تصور آلهة المصريين القدماء ، وهو معلومة غابت عن حـكام الدول الاسلامية المتعاقبة رحمة من الله بالتاريخ ، وشاءت ارادته جل شأنه أن يطمرها التراب فتبقى لنا صامدة الا من نقب المأمون الهرم أو تشويه أحد الزهاد لوجه أبى الهول العظيم ٠٠

٠٠

أما اجابة أستاذنا الكبير عن تساؤله ، كيف ستحكم الشريعة المجتمع ٠٠ والتى سرد فيها أروع ما أتت به الديموقراطيات الحديثة من كون الأمة مصدرا للسلطات وحرية تعدد الاحزاب واصدار الصحف واختيار أعضاء البرلمان وحق نوابه فى المعارضة واسقاط الحكومة ، فهى اجابة تحتمل القليل من التعجب والكثير من الاعجاب ، أمـا الاعجاب فبالرجل ، وأما التعجب فمصدره أنه لا يوجد نص دينى واحد فى قرآن أو سنة يؤكد صراحة على بنـد واحـد من البنـود السابقة ، غير أن الاقرب الى المنطق أن نقول بأنهـا روح الاسـلام وليست شريعته ، تلك الروح التى لا تناقض عدلا ولا تنقض حقا ، غير أن طرح الأمر بهذه الصورة ينشىء مأزقا ويطرح تساؤلا ويدفع

الى دعاء ، أما المأزق فيتمثل فى خروج نظم حكم (اسلامية) مجاورة وغير مجاورة من دائرة روح الاسلام كما أتصور وشريعته كما يتصور أستاذنا الجليل ، وأما التساؤل فعن الاصرار على نعت المبادىء السابقة بمسمى اسلامى ، وهى مبادىء ان التقت مع روح الاسلام وجوهره ، فانها بالقطع نشأت فى غير دياره وتسمت بغير مسمياته، وأما الدعاء فلاستاذنا العظيم بأن يحفظه الله من ألسنة وأقلام – وربما خناجر – من يرفعون راية الاسلام ، ولا يرون فيه الا حزبا لله قائما ، وحزبا للشيطان مقضيا عليه ، ولا يعترفون للانسان بحق فى التشريع ، ويتزيد بعضهم فينكر عليه حق الاجتهاد أو حتى حرية الفكر والعقيدة ، ويشغلهم حديث الذبابة فى عالم منشغل بحرب النجوم ، ويلهون مواطنيهم بالحديث عن الطين الارمنى فى وقت ينشىء فيه الآخرون متاحفا لصخور القمر ..

وأصل الى التساؤل الأخير لاستاذنا الجليل ، وأستميحه العذر ألا ينكر على عجبى وأنا الذى قضيت عمرى كله معجبا به ، أليس عجيبا يا أستاذنا الفاضل أن تكون اجابتك على سؤالك ، لماذا الشريعة الآن ، موجزة فى أنه ما دام هناك احتمال لأن يصل هذا التيار يوما – قرب أو بعد – الى الحكم ؛ فلنبدأ بتقنين الشريعة ونظام الحكم الآن ، ولنطرحه الآن فى استفتاء عام حتى لا يخرج عليه أحد بعد ، ألا يشبه ذلك لجوء صاحب المنزل القديم الى احراقه بأكمله ، تخوفا أو توهما لسقوطه على رأسه يوما ما .. أما قولك بأن الشريعة مطلب شعبى ، فانه يفتح على بابا من أبواب الهم ، لا لكونها كذلك ، ولا لرفضى لذلك ، بل لأنى موقن بأنها تبدو بهذه الصورة لكونها طرحت على الرأى العام كقضية دينية ، وأمام الدين لا يملك أحد ، ولا أملك أنا ، أن يختلف أو يعترض ، بينما لو عرض الأمر على وجهه الصحيح ، وهى أنها قضية سياسية ودنيا وحكم ، لاختلف الأمر ، وليس هذا مبعث الهم الوحيد ، وانما

مبعثه افلاس الساسة حين يتوسلون الى صوت هنا أو هناك بالمزايدة على أمن الوطن ومستقبله ..

ما علينا أيها الأستاذ العظيم ، بل رب ضارة نافعة ، فقد استمتعنا بما ذكرت ، وسعدنا بالحوار معك .

والله والوطن من وراء القصد .

بين العقل والنقل (*)

طالعتنا الصحف فى الفترة الأخيرة بفتاوى تحريم المخدرات قياسا على تحريم الخمور ، ومثال ذلك ما ورد بالصفحة الدينية فى أهرام الجمعة ١٩٨٥/١١/٢٩ حيث ذكر ما نصه (أن الخمر يدخل فى حكمها كل ما سكر مائعا كان أو جامدا أو معصورا أو مطبوخا ولذلك يحرم تناوله شربا كان أو حقنا أو شما أو بأى طريقة من الطرق) ، وهو ما يفهم منه ادراج جميع أنواع المخدرات بما فيها الهيروين والكوكايين تحت مسمى الخمر ، لانهـا هى المقصودة بلا شك بالشم أو الحقن ، حيث لم يذكر فى الأثر أو فى الخبر أن سكيرا تعاطى الويسكى شما أو عثر عليه وهو يحقن نفسه بالفودكا ، وقد ورد بنفس الصفحة أن جمهور الفقهاء قد أفتوا (بأنه كما يحرم شرب الخمور وبيعها وجمعها فان هذا الحكم ينطبق على المخدرات بكل أنواعها) وهو ما يفهم منه انطباق ما يتعلق بالخمور تحريما أو عقوبة من وجهة النظر الاسلامية على جميع أنواع المخدرات .

وفى تقديرى أن ما سبق ذكره قياسا يحتمل كثيرا من الخطأ لأنه يترتب عليه نتيجة منطقية فحواها انه اذا كانت علة التحريم واحدة فى الحالتين وهى ذهاب العقل ، فان العقوبة لابد وأن تكون واحدة هى الأخرى ، وهى نتيجة مفزعة لأن أقصى ما يصل اليه المتشددون فى عقوبة تحريم الخمر هو جلد من يضبط ذاهب العقل

(*) أرسل المقال الى الأهرام ولم ينشر .

(حتى لا يفرق بين الأرض والسماء أو بين الرجل والمرأة) عددا من الجلدات يتراوح بين أربعين وثمانين جلده ..

وقد يتعجب القارىء لهذه النتيجة ، خاصة وأنها تبدو فى ظاهرها ترتيبا منطبقا على افتراض يصر كثير من الدعاة على أنه صحيح ، وقد يخطر فى باله أن من أفتوا بذلك قد توقفوا عند علة التحريم ولم يربطوا بينها وبين العقوبة ، لكن ذلك ليس صحيحا للأسف الشديد ، فقد ذكر أحد الدعاة فى ندوة دينية نشرتها له جريدة النور (١) أن كثيرين ممن يقضون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بسبب جرائم المخدرات قد ارسلوا اليه يناشدونه الاسراع فى تطبيق الشريعة حتى يستعيضوا عن الأشغال الشاقة بالجلد ويخرجوا لأعمالهم ومصالحهم .

هنا نصل الى نتيجة يأباها الضمير الدينى ، ولا يتحرج أحد الدعاة من اعلانها ، وهى أن يصبح تطبيق الشريعة الاسلامية فى جانب من جوانبه مطلبا ملحا لفئة من الخارجين على المجتمع ، وهى نتيجة لا يقود اليها صحيح الاسلام كما سأوضح ، بل يقود اليها عقم الاجتهاد ممن يقصرون وظيفة العقل على النقل ، ويستنكرون أن يخرج قانون من غير عباءة مالك أو الشافعى أو أبى حنيفة أو ابن حنبل ، ويتحرجون من أن يجتهدوا لأنفسهم كما اجتهد السابقون .

اننا هنا أمام منهجين للتفكير ، المنهج الأول يتمثل فى ادعاء أنه لا جديد تحت الشمس ، وأن ما صح فى عهد السلف وما نقل عنهم قادر على مسايرة كل أحوال المجتمع الجديد الذى يعايشه الخلف ، وأن علينا أن نطوع هذا المجتمع لأحكام الفقهاء القدماء ، فاذا كان ائمة الفقه الأربعة قد تحدثوا عن الخمر ولم يذكروا شيئا عن المخدرات ، فلنطلق نحن اسم الخمر على المخدرات حتى لا يتشدق أحد بادعاء أننا أمام مشكلة جديدة يلزمها اجتهاد معاصر ، ويتفلسف البعض بدعوى اعمال العقل ، أو يدعو (العلمانيون) الى القبول

---

(١) الشيخ صلاح أبو اسماعيل .

بالقوانين الوضعية الحالية ، وما علينا الا أن نوقف تطبيق عقوبات القوانين الوضعية (اللا انسانية) ، وأن نقتحم بستان الخلاف الفقهي حول كون الخمر محل اجتناب فقط أم محل تحريم ، واذا كانت محل تحريم فهل هي محل عقوبة شرعية واردة بنص قطعي أم محل عقوبة تعزيزية مجعها لولى الأمر ، وبمعنى آخر هل هي أحد الحدود كما يرى بعض الفقهاء أم أنها ليست حدا كما يرى آخرون مثل المرحوم الامام الأكبر محمود شلتوت في كتابه الاسلام عقيدة وشريعة (ص ٢٩٥) ، واذا كانت الخمر محل عقوبة بصرف النظر عن كونها حدا أم لا فهل العقوبة أربعون جلدة أم ثمانون ، وهكذا ننشغل عن مواجهة الظاهرة بالبحث في الأضابير ، فان طال بنا النقاش أو أفحم بعضنا البعض نادى المفحمون (بفتح الحاء) بتطبيق عقوبة الإفساد في الأرض وكأنها مخرجنا من المأزق وليست عقوبة محددة لفعل محدد .

هذا عن المنهج الأول ، أما المنهج الثاني فهو أيسر بكثير وأقرب الى المنطق ، وفحواه أن نعترف بأننا نواجه أمورا لم يواجهها أئمة الفقه في عصورهم ، وأنه لا قاعدة محددة في هذا الأمر ، فعهد الرسول والخلفاء الراشدين لم يعرف الهيروين ولا الكوكايين ، الأمر الذي يفسح مجالا واسعا لا قيد عليه ولا حد له للاجتهاد بشأن هذه الجرائم ، وهو اجتهاد لا يخرج من عباءة الدين كما أنه لا يتناقض معه بأية حال في ذات الوقت ، حيث يحقق مصالح المجتمع المرسلة ، وهي قاعدة اسلامية صحيحة ، حين تواجه هذه الجرائم بعقوبات تصل الى الاعدام اذا شعر المجتمع بأن ذلك هو رادع الجزاء .

ليس خروجا عن الدين اذن بل احتراما لجوهره وروحه ، وليس ابتعادا عنه بقدر ما هو امتناع عن اقحامه دون دليل أو سند ، وليس اعتراضا على فرض منطقي بل تحذيرا من نتيجة غير منطقية ، وهي أخيرا دعوة لاستخدام العقل ، وعدم قصره على النقل .

أما مصر فلا يواكى لها *

يتصور البعض أن كل شيء فى مصر مستباح ، فاذا عجزوا عن الهجوم على نظام الحكم في بلادهم استباحوا الهجوم على نظام مصر ، واذا منعوا من التعرض حتى للتفصيلات في حياتهم أباحوا لأنفسهم التدخل في أخص خصوصيات الحياة المصرية بدءا بالسياسة الاقتصادية وانتهاء بحوادث الاغتصاب ، واذا عجزوا عن اقامة أحزاب فى عواصم بلادهم استعاضوا عنها بفتح (بوتيكات) سياسية قاهرية يستعينون فيها ببعض ضعاف النفوس ، الذين يحلو لهم الحديث عن المصالحة السياسية مع الانظمة التي تعلن شن الحرب على مصر ، بالإعلام تارة ، وبالارهاب تارة أخرى ، يغريهم على ذلك سماحة مصر ، واعلانها مرة بعد أخرى أنها الأم الرؤوم ، وأنها أكبر من أن ترد ، وأعلى من أن تعالج الإرهاب بالارهاب ، وأرقى من أن تواجه العنف ضد الأبرياء بعنف مماثل ، وهو أمر محسوب لمصر لا عليها .

مطلوب من هؤلاء المناصرين لكل مهاجم أن يعلنوا اليوم موقفهم ، وأن يوضحوا لنا كيف يناصرون مصر بمثل ما ناصروا الآخرين ، وان يعلنوا رأيهم ازاء ما حدث بالأمس وما حدث قبل ذلك وما هو متوقع الحدوث ، حين يراق دم المصرى ، ليس بيد اسرائيل أو أعوان الامبريالية ، وانما بيد من ينتسبون للعرب، ومن شاهدناهم

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ .

جميعا بالصوت والصورة فى حادث لارناكا وهم يتنادون ، أبا مازن وأبا السؤدد وأبا الهول ، بينما رصاصهم يحصد رجال الصاعقة المصريين ، وقبلها وهم يحررون الأرض المغتصبة بقتل يوسف السباعى ، وأمس وهم يتبادلون النكات والغناء والرقص بينما رصاصهم يحصد ركاب الطائرة الأبرياء ٠

لقد تصادف أن حدث ما حدث فى ذكرى المولد النبوى الشريف ، فتذكرت الرسول العظيم حين تفقد قتلى معركة أحد ، ووجد بينهم عمه حمزه ، وارتفعت اصوات الباكين على غيره من الشهداء ، بينما جثمان عمه الممثل به لا يجد من يبكيه ، فانحدرت الدموع على وجنتى الرسول وهو يردد كلمته الحزينة الباكية (أما حمزة فلا بواكى له) ٠٠

تذكرت ذلك وأنا أقرأ فى احدى صحف المعارضة مانشيتا فى الصفحة الأولى نصه (تساؤلات حول الدور الأمريكي فى مواجهة المختطفين) ، وبحثت عن سطر واحد يدين المختطفين أو من وراءهم فلم أجد ، ووجدت لسانى يردد ، أما مصر فلا بواكى لها ، فها هى الأصوات العالية تدافع عن الغير ، وتنسب اليهم الانتصارات الوهمية ، وتتنافس فى تبرير أخطائهم ، وتزايد على الاقتراب منهم ، وتسعى الى رفع شعاراتهم وأعلامهم ، وتؤيدهم حتى لو سعوا الى تحرير القدس مرورا بشركة مصر للطيران ، وتدعو فى مواجهة الارهاب الى ما أسمته (ضبط النفس) ، وتشكك فى كل ما تفعله مصر محاولة الايهام بأن قرار اقتحام الطائرة كان قرارا أمريكيا أو أن أمريكا كانت وراءه ، وكأن مصر العزة قد أصبحت حرما مستباحا للغير ، ويعلم الله أنها ان استبيحت فبيد قلة من أبنائها ، لا يرعون للوطن حرمة ، ويفضلون (الجار) على ابن الدار ، ويقارنون كما قارن بعض السلف بين الحق على لسان على والطعام الشهى على مائدة معاوية فيفضلون الأخير

وأرجو أن تصحح (*)

الأستاذ صلاح منتصر

قرأت مقال سيادتك المعنون بـ (الطبيب الذى شنقوه) أكثر من مرة متسائلا فى كل مرة عن قصد المقال مستبعدا أن يكون القصد تبرير حكم الاعدام فى قضية من قضايا الرأى أيا كان مضمونها ، متوقفا عند تحسرك فى نهاية المقال على من أسميتهم بالدعاة الحقيقيين الذين أعدموا فى مصر ولم يجدوا كلمة يخطها كاتب تطلب لهم الرحمة وبمبعث علمى (وأرجو أن تصحح لى) أن ذلك كله لم يكن بسبب خلاف فى الرأى أو انكار للدعوة ، وانما مواجهة لتنظيمات مسلحة لقلب نظام الحكم أو ارهاب مسلح يسعى لفرض الرأى بالقوة وتبقى ملاحظة (اجرائية) لا أرى أنها هينة لأنها تتعلق بجوهر حقوق الانسان وتتمثل فى المحاكمة لمدة ساعة واحدة ، وتنفيذ حكم الاعدام خلال ثلاثة أيام ، وعدم مراعاة عمر الرجل الذى بلغ الثمانين ، وتنفيذ الحكم أمام هتافات الآلاف ، وحضور الأربعة من زملائه المحكوم عليهم بالاعدام للتنفيذ تمهيدا لاستتابتهم ...

وأخيرا فلست تجمعيا أو ماركسيا لكنى أرحب بمن أتفق معه أو يقف معى فى معسكر حقوق الانسان ، وكنت وما زلت أعتبرك واحدا منهم .

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ .

تعقيب أخير (*)

لك الشكر أولا على النشر الكامل ، وثانيــا على التعليق الهادىء ، وأستأذنك فى توضيح أربع نقاط وردت فى ردك على ، أولها ما يتعلق بقولك أننى (وأنا في معسكر حقوق الانســان) أعطيت الحاكم حق اعدام الذى حاول الانقلاب عليه ، وردى أنه حق المجتمع وليس حق الحاكم ، وأن من يرمى قنبلة يدوية لا يواجه بابتسامة حانية ، ومن يلبس حزاما ناسفا لا يقابل بالاحضان ، وأن هذا ينطبق على الاخوان انطباقه على الجهاد أو الألوية الحمراء ، وأنه لا علاقة لذلك بقضية محمود طه الذى لم يرم الا بمنشــور مطبوع ولم يرفــع الا صــوتا عاليا ، وثانيها ما يتعلق بدعــوى محمود طه التى أدهشتنى بخروجهــا على الاجمــاع فى مضمون العقيدة ، لكنه خروج يجب أن يواجه بالرأى الصــائب والحجة المقنعة ، وفى علماء الاسلام ما يكفى وزيادة ، أما أن يواجه بالقتل فهذا ما لا أقرك عليه ، ولست فى حاجة لأن أذكرك بأن كل حوادث الاغتيال السياسى فى مصر حدثت تحت مظلة (أو مظنة) التكفير ، وثالثهــا أنك قد ذكرت معسكر حقوق الانسان ومعســكر حقوق الاسلام بما قد يوحى بأنهما مختلفان ، وأكدت أن حقوق الاسلام أشمل وأسبق ، بما قد يدفع البعض للرد بأن وجود الانســان

(*) أرسل هذا الرد الى الأستاذ صلاح منتصر بعد اتصال تليفونى رحب فيه باستلامه ، ولم ينشره ، وسهل على القارىء أن يعرف السبب اذا قرأ الرد .

أسبق ، وأن كل مسلم انسان وليس كل انسان مسلما ، بينما أرى أن الاسلام لا يتناقض فى جوهره مع حقوق الانســـان بأى وجــه ، ورابعها أمنيتك بأن أكون واحدا ممن يقفون بجانبك فى معسكر الاسلام ، ولعلك تقصد معسكر (رؤيتك للاسلام) ، أما معسكر الاسلام ذاته فأنا جزء منه ، وأما رؤيتى للاسلام فلها أوجه متعددة ورحيمة ، وجه منها يتعلق بحوارنا ، وهو وجه يؤمن بحق الانسان الأصيل فى التعبير عن فكره ومعتقداته ، بالكلمة لا بالرصاصة ، وبالمواجهة بالمنطق لا بالاعدام ، فان تطابقت الرؤيتان فانه يسعدنى أن أعلن انضمامى اليك

لله الحمـــد (*)

نشر الأستاذ صــلاح منتصر في عموده اليومي بالأهـــرام بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٨٦ تحت عنوان (الكفاح الحقيقي) رأيا عبر فيه عن ايمانه بحتمية لجوء المرأة الى المطالبة بعودتهـــا الى البيت بشرط أن تتقاضى من الدولة أجرا يساعدها على التربيـــة ، وقد أوضح ما يقصده بالتربية بأنها تربية الأولاد وأيضا تربية الرجل الزوج ، وقد أكد دعواه برسالة لا تخرج عن نفس المضمون تلقاها من عضوة بمجلس الشعب .

ولعله من نافلة القول أن ألفت النظر الى أن تعبير (تربيـــة الرجل الزوج) يحمل من الاهانة أكثر مما يحمل من روح الدعابة ، ويبعث على التعجب أكثر مما يبعث على الابتسام ، ان كان للابتسام موقع في ثنايا هذه الدعوة المحزنة ، ولعلى أنتهزها فرصة لكى أقلب مع القراء ذلك الحزن على وجوهه ، فوجه منه أن تواكب هذه الدعوة نهاية القرن العشرين وأن تصـــدر بعـد أكثر من نصف قرن على اقتحام المرأة للحياة العامة في أغلب المجالات ، بل ان شئنا الدقة فيها جميعا عدا ما يقف القانون بالنسبة اليها حائلا ، ووجه آخر

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٧ .

للحزن أن يكون مضمون هذه الدعوة عزل قوة عمل منتجة تتجاوز الخمسة ملايين في وقت نحن أحوج ما نكون فيـــه لزيادة القدرة الانتاجية كما وكيفا ، وأن تتمثل وسيلة الكاتب فى دفع عجلة التنمية في مصر في استبدال البطالة (المقنعة) بالبطالة (الكاملة)، ووجه ثالث أن حرية الكتابة يقابلهـا الإلتزام بالانتقاء وليس مـن الانتقاء في شيء أن يعرض الكاتب آراء شخصية تضع قيدا على حرية الآخرين وحقهم الانســاني والدســتورى وتعاند حـركة التاريخ الإنساني الى الامام ، ووجه رابع أن ننشغل معا بدعوة لا سابقة لها في أي مكان لأنها ببساطة غير ممكنة ، ولا جدوى منها الا شــغل الرأى العام بغض الوقت دون فائدة ، وزيادة استهلاك أدوية التسكر والضغط والاكتئاب النفسى فى وقت نحن أحـوج ما نكون فيـــه لضغط الاستيراد والاستهلاك ، أما الوجه الأخير فهو ما ورد برسالة السيدة عضوة مجلس الشعب والتي أكدت فيها نفس الدعوة مع الاشارة الى (الاسلام) ، فى مقدمة ما تدعو اليه ، ولا أحسب أنها وجدت فى الاسلام سندا لما تقول ، وأحسب أيضا أنه من ضعف الحجة وليس العكس أن نستخدم الاسلام فيما ندعو اليه بينما هو برىء من كل ما يعوق حركة المجتمع فى سبيل التقدم تأكيدا على قيم الحرية والانتاج والعمل ، ولعلى لا أنهى هذا التعليق دون أن أتعجب من أن تتصدر لهذه الدعوة (عضوة) بمجلس الشعب وليس (عضوا) ، وأن يكون موقع العضوة أن تدعو لهذا الرأى وليس أن تواجهه بدفاع مضاد ، لكنه يبدو أن (المتنبى) كان صادقا كل الصدق حين قال :

لك الحمــد أما ما نحب فلا نرى

ونسمع ما لا نشتهى .. فلك الحمد

ولله الحمد فى كل حال ؟؟

حديث الطناش والجلاش (*)

درج كثير من الكتــاب والمفكرين ، ســواء كانــوا مؤيدين أو معارضين لتطبيق الشريعة الاسلامية على بدء مقالاتهم بعبارات نمطية من نــوع (لا يختلف أحد ، حكومة أو معارضــة مسلمين أو أقباط ، على ضرورة تطبيق الشريعة الاســلامية ، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها ، وقد حسم النقاش حولها) ، وعادة ما ينتهى المقال بالدعوة للبدء أولا بتنقية القوانين القائمــة ، أو التدرج في تطبيق الشريعة ، أو التخويف بصورة غير مباشرة من تأثير التطبيق السريع والمتعجل لها ، وفى رأيى أن طرح المقولة السابقة وتكرارها يمثل نوعا من الخطأ فى أحسن الفروض ، أو المزايدة فى أسوئها ، فالمقولة ذاتها غير صــحيحة ، فلا الجميع مؤيدون ، ولا القضــية منتهية ، ولا النقاش محسوم ، ولا الموضــوع محل لاتفاق عام ، ولا حب الوطن يسمح بالخوف ، ولا حب المنصب مبرر للمزايدة ، ولا الكاتب أذكى من القراء ، ولا القراء سائمة يسهل سحبها بنعومة الى الرفض المقنع بالقبول ، ولا نتيجة لذلك كله الا اثارة غبــار ضبابى ، يحجب الرؤية الصحيحة ، ولا يدرك أحد معه من يسير فى هذا الاتجاه ، ومن يسير فى عكسه ، ويجد فيه البعض مجالا لاثارة تساؤل له ما يبرره عن حكمة وضع العراقيل واثارة المخاوف، ما دام الحديث قد بدأ بالتسليم ، والنقاش قد حســم بالموافقة ،

(*) أرسل لجريدة الأهرام ولم ينشر .

ولعل الدكتور عبد المنعم النمر قد قصد هؤلاء الكتاب فى مقاله بالأهرام (كلمة هادئة حول تطبيق الشريعة) حين ذكر متعجبا أنهم (ينمقون الكلام ويعلنون ـ على خلاف المعروف عن بعضهم ـ أنهم مع المبدأ ، مبدأ التطبيق ، ثم نجدهم بعد ذلك يلقون الطوب والحجارة في الطريق) ، ولعل تعجب الدكتور النمر يزول حين أقدم له نفسى ملقيا بالمنطق لا بالطوب ، سعيدا بتلقى الرد لا الحجارة ، مزيحا فى البداية حجرا ثقيلا ألقاه الدكتور فى مقاله حين ذكر أنه يخشى (رد الفعل ، رد فعل الاثارة ضد الشريعة باثارة أكبر من المتحمسين لها ، وتكون فتنة فى الأرض وفساد كبير) متعجبا من أن يتسرب الى حديثه وهو صاحب الكلمة الهادئة ، سيف تهديد صريح ، ومعنى يخرج بالحوار عن دائرة الديموقراطية وحرية الفكر ، فالدعوة صريحة الى فتح الأبواب للآراء المؤيدة ، وتقبلها بالعناق ، وحملها على الأعناق بينما كلمته مسلطة على أعناق الطرف الآخر فى الحوار ، ان تكلم أثار ، وان أبدى رأيه فهى الفتنة ، وان عرض منطقه فهو الفساد الكبير ، ولعلى لا أخفى على الدكتور النمر اعجابى بقدرته على الايحاء النفسى ، وتطويعه لهذه القدرة فى خدمة دفاعه عن قضيته ، فهو يسرب بين فقرات مقاله مقولات من نوع (اننا حين نشرع لن نخضع للمتطرفين ولا للمتحللين ولا لاهواء الاداريين) ، أو قوله ردا على المتخوفين (فليطمئنوا وليعلموا أن الذين سيقومون بهذا العبء سيكونون من أبصر الناس بالشريعة وظروف المجتمع والحياة) ، وكلها مقولات توحي بأن الأمر الى تحقيق ، والشريعة الى تطبيق ، أما آراء المعارضين أو المختلفين فالرد عليها تصلح له عبارته التى أوردها فى مقاله (الطناش يأكل الجلاش) وهى عبارة سردها تهكمنا على ما يتعلق بقوانين العرض (بكسر العين) فى التشريعات المطبقة حاليا ، والتى لا تقيم له فى رأيه ـ وزنا لحق المجتمع ولا الأسرة فيما يختص بهتك العرض ، (وانما الأمر للزوج وحده ، ان شاء غار واشتكى وان شاء فتح الباب للمدعوين ورحب

بهم) ، والذى يقرأ عبارات الدكتور ويبتسم لتهكمه ، يمكن أن يتصـــور أن المجتمع المصرى قد تحول الى ماخـــور ، يرتع فيـــه (الطناش) ، ويستهلك على موائده (الجلاش) ، وأن الحل فى العودة الى ما كان مطبقا من قوانين فى ظل الدولة الاسـلامية التى استمرت ثلاث عشر قرنا ، أكل فيها الطناش ما شاء حتى أتخم ، وتنوع فيها الجلاش ما بين حلال سائغ ممثل فى الزواج الشرعى المتعدد تارة ، وزواج المتعة أحيانا ، والتسرى بالجوارى غالبـــا ، أو حرام يتمثل فيما تحدثنا به كتب التاريخ والأدب من أخبـــار غراميات القيان وأشعار التغزل فى الغلمان ، بل ان الدكتور النمر نفسه لم يسلم من اتهامه فى عقيدته ، حين دافع عن قانون الأحوال الشخصية السابق بصفته أحد واضعيه ، ذلك القانون الذى وصفه البعض بأنه يسمح للمرأة بالجمع بين زوجين (راجـع شـــهادة أبو اسماعيل فى قضية الجهاد) ، وبمعنى آخر فقد أصبح الدكتور النمر نفسه فى نظر المدافعين عن تطبيق الشريعة الاسلامية قائدا من قواد جيش الطناش .

وبعيدا عن أحاديث (الموائد) الهادئة ، أود أن أوضح للدكتور النمر أن ما يطرح اليــوم من حديث الدعـوة لتطبيق الشريعـة الاسلامية ، انما هو حديث سياسة ، فالقصد منه بدءا وانتماء تحويل مصر الى دولة دينية ، الأمر الذى لا ينكره دعاة الشريعة والذى يقود اليه أى تحليل هادىء لتداعيات تطبيقها ، واثبات أن تطبيق الشريعة سوف يقود الى دولة دينية أمر هين ، والاســتدلال عليـــه ممكن ويسير ، ولهذا فان قصر الحديث على الدعـوة لتطبيق الشريعـــة انما يمثل تركيزا على وسيلة ، وتجهيلا متعمدا لقصـــد ، وما دام الأمر أمر دولة ونظام حكم فما أحرانا أن نطرح السؤال وضـــحا ، هل نحن نسعى الى تكوين دولة دينية أم أننا نستهدف دولة مدنية، الدين فيها ضمير المجتمع وأساس من أسس ثقافته وتاريخه ؟ ومادام الحديث حديث سياسة ودنيا فلا حـرج فى القبول أو الرفض ،

ولا خوف من سيف الاتهام بالمعصية ، فاباحة ارتكاب المعصية اتقاء لفتنة قاعدة شرعية ، والدكتور النمر يعلم أكثر من غيره أن الدولة الدينية مرفوضة ابتداء من الأقلية ومرفوضة يقينا من أكثر المتنورين من المسلمين ، حجتهم في ذلك التاريخ ، وحديث التاريخ ذو شجون ، ناهيك عن الواقع فى دول مجاورة ، ولو شاء الدكتـــور النمر أن أحدثه أحاديثا يعلمها لحدثته وحدثته (*) ، وسـنـدهم أن رافعي الشعارات أنفسهم لا يملكون برنامجا لحكم ولا اتفاقا على قضـية واحدة وحسبى أن أذكر الدكتور النمر بالخلاف حول قوانين الأحوال الشخصية قديمها وجديدها ، والاختلاف حول معاهدة السلام بين مكفر للحاكم ورافع له الى أعلى عليين ، مع الاستدلال في كل حال بالقرآن وهو أرفع وأكرم ، أو الباس القضايا السياسية ثوبا دينيا بينما الدين أعلى وأغلى وأعز ، ولقد كنت أنت ياسـيدى وزيرا فى عهد رجل قتله من يرفعون راية الاسلام ، وزعموا أن قتله كان دفاعا عن الاسلام وبسند من تعاليمه ، ولا أحسب أنك قبلت تولى الوزارة معه والمشاركة فى مسئولية الحكم بجانبه الا عن اقتنـاع دينى كامل بصلاحه ان كنت تـرى للدين حكمـا ، أو بصلاحيتـه ان كنت ترى للدين فصلا عن أمور السياسة والحكم ٠ من يضمن لنا ياسيدى أن لا يكون هؤلاء القتلة حكاما للدولة الدينيـة التى يدعون لها والتى تمثل الشريعة مدخلا مؤكدا اليها ؟ ٠٠ من يضمن ياسيدى أن يحكمنـــا فى ظل هذه الدولة العقلاء أو المعتدلون ؟ ،

بل دعنى ياسيدى أذكرك بموقعة الجمل الشهيرة ، التى حدثت بين على بن أبى طالب وصحبه ومنهم عمار بن ياسر وعبد الله بن عباس فى جانب ، وعائشة زوج الرسول والزبير وطلحة فى جانب آخر ، وكيف وصل القتلى الى ما يقرب من عشرة آلاف ، وقتل من دعى الى تحكيم كتاب الله برفعه بين الجانبين ، وأسألني وأسأل نفسك ،

(*) راجع كتاب (الحقيقة الغائبة) للمؤلف ـــ دار الفكر

من كان على صواب ومن كان على خطأ ، وأسألني وأسأل نفسك ، هل كان هذا أمر دين أم أمر ثأر أم أمر سياسة وحكم ؟ وأسألني وأســأل نفسك ، اذا كان هذا هو الحال على يد أقرب المقربين الى الرسول وأكثر المسلمين فهما للقرآن ونقلا للســنة ، فماذا يكون الحال على يد مجموعة من ثلاث ، اما مجموعة تخرج بنا جميعا من الاسلام ، ولاترى للاسلام وجها الا فيما تراه ، واما مجموعة لا ترى فى الاسلام الا سبيلا للحكم ، ولا يثنيها عن ذلك قاض في الخاندار أو حاكم في المنشية ، وأما مجمـوعة تنظر اليها المجموعتـان الأولى والثانية على أنها اسلام رسمي باع رجاله دينهم بدنياهم ، وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحا ٠

حسبي ياسيدى وحسبك ما حدث في السودان ، وما يحدث في قطر آخر ذكرت أنت من حديثـه شـيئا ولم تذكر أشياء ، ان ذكرتها أو دفعتني الى ذكرها لخرجنـا معا بعكس ما خرجت أنت به ، وحاول ياسيدى معنا أن تكفل لنظام الحكم استقرارا ، وللديموقراطية تطورا واستمرارا ، ولمشاكل الناس حلولا علمية واقعية ، وحرام أن تصرف الناس عن مشاكلهم الحقيقية في الاسكان والأجور والأسعار والمواصلات والتعليم الى دعوة لم يستقر دعاتها على مضمونها بعد ويصورون لمن تطحنهم الأزمة أنها الحل ، وحرام أن يشارك واحد منا فى هذه المزايدة ، وفكر معى فى كيفية نقل نصف مليـون من سـاكنى المقابر والعشش الى مستوى معيشى وانسانى أفضل ، وفى كيفية توفير القوت الضرورى لأجيال تنشأ بلا مستقبل في ظل موارد محدودة وامكانيات قاصرة ، وحدثنـا يا سيدى حديث رغيف الخبز لا الجلاش ، وطالبنـا جميعا بأن نتصدى للمشاكل ولا نضرب عليها (طناش) ، وادع معى الله أن يوفقنا جميعا لاعادة كلمة الحق ، ورفع راية المنطق ، والتصـدى (الحقيقى) لمشاكل (حقيقية) ، ورفع مستوى معيشـة قوم لم يسمعوا عن الجلاش الا فى أحاديث الجدود ، ومقالات فضيلتكم ٠

الاستقلال التام والموت الزؤام (*)

فاجأنا الأستاذ فهمي هويدي في مقاله بالأهرام (الشريعة والسيادة المنقوصة) بمفهوم جديد مضمونه أن تطبيق الشريعة الاسلامية ضروري لتحقيق هدفين أولهما الاستقلال الوطني وثانيهما الانعتاق الثقافي والحضاري ، أما احساسنا بالجدة فنتيجة لما تعودنا عليه من تبرير الدعوة لتطبيق الشريعة باستكمال الدين أو التناسق مع نصوص الدستور أو تحقيق أغراض سياسية تتراوح بين جموح الاستيلاء على الحكم وطموح المشاركة فيه ، وهي كلها دعاوي ساهمنا بالرد عليها في حينها .

جديد اذن بالنسبة لنا ان نكتشف فجأة أننا محتلون ، وأن المحتل الذى اكتشفناه على يد الأستاذ هويدي هو الشرائع المستوردة ، وأنه احتلال أقسى من الاحتلال بالجيوش الأجنبية التي هي على حد قوله شر نسبي لا يقارن بالشر المطلق للاحتلال التشريعي ، وهو قول — اذا استبعدنا بلاغة أسلوبه وجزالة ألفاظه — لا يختلف في مضمونه عن ادعاءات عبد السلام فرج في كتابه (الفريضة الغائبة) حيث وصفنا بأننا (تتار) مستنداً الى تشبيه تشريعاتنا الحالية بتشريعات الياسق التتارية ، تلك التشريعات التي تحول بيننا — في رأي الأستاذ هويدي — وبين

(★) ارسل للأهرام بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٦ ولم ينشر

(الانعتاق) الثقافي والحضاري ، وهو ما يعني بمفهوم المخالفة أننا نخضع لرق الثقافة والحضارة الغربيــة ، وكأن عشرات القرون من تراكم الثقافات والحضارات لم تكن كافية لاقناع البعض بأن الثقافة لا جنسية لها وأن الحضارة ليس لهاوطن الا حيث يوجه الانسان ، شريطة أن تجد في ذهنه موقعا ، وأن تلقي في وجدانه من السماحة ما يتسع لادراك تلك الحقيقة التى بقدر ما هى بسيطة الفهم فانها عسيرة القبول على البعض .

ولنا فى السودان عبره :

تطبيقا لمفاهيم الأستاذ هويدى يمكننا القول بأن السودان قد نال استقلاله التام فى سبتمبر ١٩٨٣ حين أعلن الرئيس السابق النميرى تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية ونصب لنفسه اماما ، وقد حرص (الامام) النميرى على تعديل مواد الدستور لكى تتسق مع المفاهيم الاســتقلالية الجديدة ، وكان من أهم التعديلات مبايعـــة (الامام) مدى الحياة ، واختيــاره لمن يخلفه بكتاب مختوم ومغلق وعلى مجلس الشورى مبايعة الخليفة مدى الحياة هو الآخر دون أن يعرف اسمه ، واضافة نصوص دستورية أخرى منهـــا ـ لا تجوز مساءلة رئيس الجمهورية أو محاكمته (تعديل المادة ١١٥) ـ رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية (تعديل المادة ١٩١) ـ نقض بيعة الامام خيانة عظمى (تعديل المادة ٢٢٠) ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تم تشكيل محاكم طوارىء لتطبيق الشريعة أدخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية أوكل الامام لنفســـــه حق تشكيلها بحيث تتكون من قاض واثنين من رجال القوات المسلحة أو الشرطة ، وألغى استعانة المتهم بالمحامى الا اذا كان صديقا وحرم المتهم من تدوين أقواله كاملة فى محضر اجراءات المحاكمة حيث أصبح من حق المحكمة أن تدون من أقوال المتهم ما تشــاء وتترك ما تشـــاء وتوج ذلك كله بحرمان المتهم من حق الاستئناف ، وقد

تمخض هذا الاستقلال (السعيد) عن شبه انفصال كامل لجنوب السودان ، وانعتاق لشعب السودان من قيود القوت الضروري الى الأفق الرحب للمجاعة ، وتوالى الاحتفالات بقطع اليد والصلب والقطع من خلاف والصلب مع الشنق ، وتوحد مفهومي الاستقلال التام والموت الزؤام ، ولم يعدم النميري أصواتا مؤيدة انهالت عليه من كل صوب ، وكان أغلبها للأسف الشديد من مصر ، حين أدرك البعض أن رياح (الاستقلال) تهب على أبواب مصر الجنوبية ، وأن أمل (الانعتاق) قد أصبح على مرمى حجر ، فاندفعوا في التأييد العنيف للنميري والمطالبة الصاخبة لمصر أن تترسم خطاه ، وقد صدر ذلك كله في كتاب موثق أصدره البرلمان السوداني ، لا أريد أن أعرض ما فيه حتى لا أحرج أحدا ، لكني أود أن أقف لحظة مع القارىء أمام تعليق يجب أن لا يمر بسهولة دون أن نتأمل فيه ، وهو تعليق الأستاذ الكبير الفاضل عمر التلمساني المرشد العام للاخوان المسلمين ، والذى يعلن دائما عن ايمانه بالممارسة الحزبية وقبوله لقواعد العمل السياسى ، وقد أدرك بثاقب فكره أن ما يفعله الامام النميرى في السودان يستفز كل أنصار الديموقراطية فيه وكل أنصار حقوق الانسان خارجه ، تأمل معنى قوله في كتاب البرلمان - مطابع الشعب ص ١٣٨ - موجها حديثه الى النميرى (سينبرى البعض للقول بأن الاسلام هو الذى أودى بالمسلمين الى هذا المصير ، فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم وأن يكبح جماحهم ، وألا يفسح لهم في غيهم بحجة حرية الرأى والكلمة ، فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم وأما شرع الله فلا نقاش فيه) ، هذا قول أكثر من نعرفهم في التيار السياسى الدينى اعتدالا وقبولا لمفاهيم العمل السياسى ، وهذا تصوره للحرية التى يؤمن بها والتى يعتقد جازما أنها جوهر ما يعتنقه من عقيدة الاسلام ، ولست أدرى ما قوله الآن ، بعد أن أصبح رأس (الامام) السابق مطلبا جماهيريا للشعب السودانى الذى استقل على يديه .

والاجابة معروفة سلفا :

لا أشك في أن الرد جاهز على ما عرضته من نموذج (استقلالى انعتاقى) وهو لن يخرج عن القول بأن الاسلام حجة على الناس وليس العكس ، وأن تجربة النميرى لم تكن تطبيقا لصحيح الاسلام بقدر ما كانت خروجا عليه ، وهى اجابة لم يتحرج عن اعلانها من أيدوه وقت أن كان الامام فى السلطة ، والشعب فى المجاعة ، والخبراء المدربون فى دولة مستقلة مجاورة على عمليات القطع فى قمة نشاطهم ورواج صناعتهم ، ولأنى لا أملك التنبؤ بقبول الأستاذ هويدى لهذا النموذج أو رفضه له ، فاننى أدعوه الى أن يعرض علينا أى نموذج واقعى آخر ، فى أى دولة يراها من الدول التى أخذت بمفهومه الاستقلالى ، والتى جاهدت أيما جهاد للانعتاق من الثقافة الوافدة والحضارة المستوردة ، فدفع الشعب ثمن الاستقلال من حريته ، وانعتق من رق الثقافة والحضارة الوافدة الى رق الحكام باسم الدين .

النضال الوطنى والشريعة :

ذكر الأستاذ هويدى فى مقاله (أن العودة الى الشريعة احتلت موقعا بارزا فى النضال الوطنى ، بحتى أن النص على اعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا أساسيا للقوانين ، لم يأخذ مكانه فى الدستور المصرى الا فى مرحلة الاستقلال) ، ويبدو أن أستاذنا الفاضل يستهين بذاكرتنا التاريخية أو يتحدث عن تاريخ شعب لا نعرفه ، فاذا أرخنا بداية النضال الوطنى فى العصر الحديث بالزعيم أحمد عرابى ، فانه هو نفسه الذى أسس الحزب الوطنى القديم الذى ورد فى أول سطور برنامجه السياسى أنه (حزب مصرى سياسى علمانى لا دينى) ، واذا اعتبرنا ثورة ١٩١٩ قمة النضال الوطنى المصرى من أجل الاستقلال فاننا لا نذكر أنه ورد فى نص

توكيل الشعب للوفد ما يشير الى الشريعة من قريب أو بعيد كما أن أقوال زعماء الثورة وأفعالهم لا تؤيد ما ذهب اليه الأستاذ هويدى من احتلال الشريعة لذلك الموقع البارز ، بل حتى لأى موقع ، واذا اعتبرنا دستور ١٩٢٣ وثيقة مكملة لهذه الثورة فانه على حد قول الأستاذ هويدى نفسه فى مقاله (لم يشر الى الشريعة كمصدر للقوانين وانما اكتفى بذكر أن دين الدولة الاسلام) ، وحتى هذا النص كان مثارا لنقاش طويل حول جدوى النص عليه فى الدستور ، واذا استعرضنا الفترة منذ ١٩١٩ الى ١٩٥٢ فاننا لا نجد لما يذكره الأستاذ هويدى أثرا ، اللهم الا اذا كان يقصد بالنضال الوطنى نضال الاخوان المسلمين ، وهو قول لا أسمح لنفسى بأن أنسبه اليه ، واذا أخذنا الفترة التالية لقيام الثورة وحتى نهاية الستينات والتى ذكر الأستاذ هويدى أنها (حفلت بمعارك النضال الوطنى) فاننا نجد حقيقة معاكسة لما حاول اثباته ، تتمثل فى الغاء القضاء الشرعى واسقاط نص أن الاسلام هو دين الدولة الرسمى من دستور الوحدة بين مصر وسوريا ، ولست فى حاجة الى أن أذكر الأستاذ هويدى بأن شعبنا المصرى الطيب لم يعرف على مدى تاريخه النضالى الوطنى أرهابا وسفكا للدماء الا على يد أنصار (الاستقلال والانعتاق) الذى يدعو اليه ، بدءا بالتنظيم السرى للاخوان المسلمين وانتهاء بجماعات الجهاد .

والشىء بالشىء يذكر !

وتمشيا مع مفاهيم الأستاذ هويدى حول الاستقلال والتبعية ، فاجأنا سيادته بمقاله سابق دعا فيه مصر الى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع النظام الايرانى وتبادل السفراء معه ، ملوحا بما تحمله هذه الدعوة من جاذبية تمنح مصر دورا فى مساعى المصالحة بين ايران والعراق . ومبعث المفاجأة أن هذه الدعوة التى أتبعها بسفر الأستاذ هويدى الى ايران تنطلق فى وقت غير مناسب

بالمرة ، بل انهـا تثير نفوس كثير من الوطنيين الذين يحملون فى وجدانهم ايمانا بالتضـامن العـربى ، والذين يتابعون بكل القلق والأسى محاولات ايران المتكررة لاحتـلال البصرة ، فالعراق ـ مهما اختلفنا مع حكامه أو اختلفوا معنا ـ هو البوابة الشرقيـة للأمة العربية كلها ، والبصرة لا تقـل فى وجداننـا قيمـة ومكانة عن الاسـكندرية ، والصرعى من العراقيين مأتمهم فى بيت وقلب كل مصرى ، والدعوة حتى وان كانت مغلفة بجاذبية الحنكة السياسية يأباها الضـمير الوطنى حين تأتى فى هذا التوقيت ، بل أن هذه الحنكة مشكوك فيها الى حد بعيد ، فالنظام الايرانى لايزال يزايد على إطلاق أسماء الاسلامبولى وخاطر على شـوارعه وطوابعه ، والسلام لا يبدو واردا لديهم رغم مساعى السعودية ودول الخليج، وحين تكون البصرة أو بغداد عرضة للسقوط ، فانه لا مجال للتردد فى اختيار الجانب الذى نقف بجانبـه ، ولا متسـع للحيـاد بين الفريقين ، ولا وقت للتساؤل عمن بدأ الحرب ، ولا اجتهـاد فى تفسير معنى الاستقلال بغير الدفاع عن حدود الوطن العربى ضد الغزاة مهما تلونت راياتهم ، أو غلفت دعواهم بشعارات الاستقلال والانعتاق ٠

وتبقى كلمة اخيرة :

هى كلمة للتاريخ قبل أن تكون لغيره ، فهو لن يغفر لنا أن نقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين لكى نتحدث عن الانعتاق من أسر الحضارة الانسانية الحديثة ، وأن نتلهى بالتعبير عن دعوة قديمة بالباسها كل يوم ثوبا جديدا ، فتارة هى الدين ، وتارة هى الاصلاح ، وتارة هى الدسـتور ، وتارة هى الاستقلال ، بينما الأمر كله لايخرج عن معنى واحد هو الانغلاق لا الانعتاق ، والاستغلال لا الاستقلال ، أما الانغلاق فحاشا لله أن أقصد به الشريعة ، وانما أقصد به من يصورون للجميع أننا خارجون عليها أو متآمرون

ضدها ، بينما هي مطبقة في شتى المجالات عدا النزر اليسير لغياب الاتفاق بين أنصار هذه الدعاوى على رأى موحد حيالها ، واسقاط حضـــارة العصر لبعض المفاهيم مثـــل الرق والتسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الايمان ، واما الاستغلال فأقصد به ان نتلهى عن مشاكلنا الاقتصادية المعقدة سواء فى مجال الديون أو الاسكان أو الأجور أو الأسعار بأسئلة من نوع ، هل نحن مستقلون حقا ؟ هل نحن أحرار حقيقة ؟ وكلها أسئلة تستغل المأزق الذى نعيشه ، وتدفع المجتمع كله الى حلم وردى لا يعيش الا فى خيال أصحابه ، ولا سند له من واقع أو تاريخ ، ولا طائل من ورائه الا أن يصـــل الاخرون الى مزيد من التقدم والاتفاق علينا ، بينما نصـــل نحن الى مزيد من التخلف والاختلاف بيننا .

انها حقا استقالة غريبة (*)

ما من مرة ذكر فيها القضاء المصرى ، الا وخشع الفؤاد لتراث عريق فى العدل والاعتزاز والعزة ، وما تناول القلم القضية التى أعرضها على القارىء الا لكونها تعدت دائرة القضاء الى أفق القضايا العامة ، وحفاظا على هذا التراث وحفظا له من شائبة عابرة ، لا تضيره وان كانت تضره •

لقد تكرر فى الفترة الأخيرة صدور أحكام فى قضايا معينة مرفقة بحيثيات للحكم يعلن فيها القضاة أنهم قد تقيدوا بنص القانون التزاما بيمين أقسموه ، لكنهم يجدون صدرهم ضيقا حرجا لاعتقادهم أنهم قد خالفوا نص المادة الثانية من الدستور ، والتى تنص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين ، وهى شريعة تخالف — فى رأيهم — نص القانون الذى حكموا به •

وكما هو متوقع فقد استغلت بعض الصحف الدينية هذه الحيثيات ، ونقلتها من محراب القضاء الى ساحة المزايدة السياسية ، متوجة لها بعناوين مثيرة ومعممة ، أما الاثارة فتتمثل على اعلان الرفض لكل القوانين الحالية وأما التعميم فيتمثل فى تصوير هذا الرفض وكأنه صادر من جميع رجال القضاء فى مصر •

(*) نشر فى جريدة الأهرام ١٩٨٥/١٠/٣ •

ما عليهم فى هذا فهو متوقع ، وما علينا ـ بل الأدق أن نقول وعلينا ـ واجب أن نشير الى وجهين للأمر يمكن أن يكونا محل اعتبار أو فى أقل القليل محل نظر .

أما الوجه الأول فهو أن النص الدستورى موجه الى السلطة التشريعية وليس الى السلطة القضائية ، والى أن ترى السلطة التشريعية ما تراه ، يبقى واجبا على القضاء الالتزام بنص القانون وفاء ليمين أقسموه ، ولتراث مصرى وعالمى التزموا بمنهجه ، بل وآكد من ذلك وفاء لنصوص الدستور الذى تمثل مواده فى مجملها منظومة للفصل بين السلطات .

أما الوجه الثانى للأمر ، فهو ما يتعلق بحياد القاضى أمام القضية وهو حياد يلزمه بالحكم فيها وفقا لمواد القانون من ناحية وملابسات القضية كما ورد أمامه فى أوراقها من ناحية أخرى ، فاذا ألزمته مواد القانون بالعقوبة ، أعطته ملابسات القضية مبررا لتخفيف العقوبة أو تشديدها اذا سمحت مواد القانون بذلك . ويرى البعض أن اعتقاد القاضى بمخالفة نص القانون للشريعة الاسلامية ، قد يؤثر على حياده فيدفعه لتشديد العقوبة ان كانت الشريعة أقسى ، أو لتخفيفها ان كانت أرحم ، وفى الحالين فان عاملا ثالثا قد أضيف الى مواد القانون وملابسات القضية ، وهو عقيدة القاضى الشخصية ، وهى عقيدة تختلف بطبيعتها من قاض لآخر ، وتؤدى على الأرجح الى تفاوت الأحكام رغم وحدة الملابسات والظروف .

ربما هون البعض من شأن ما سبق ، عن ظن بأن هذه ظاهرة مؤقتة ، أو بمعنى أدق موقوتة بشبهة الخلاف أو الاختلاف الحالية بين القانون والشريعة ، وقد يغالى البعض فى حسن الظن فيظن أن الظاهرة الى زوال ، بمجرد تطبيق الشريعة فيما هو مختلف عليه ، ذلك التطبيق الذى يزيل الحرج ويصلح الحال ، لكن هذا محض وهم ، بل بمعنى أدق محض عدم تمييز بين الشريعة والفقه ،

فقد تحولت أحكام الشريعة الى تراث فقهى ملك بناصيته أئمة مشهود لهم بالعلم والدين ، وهم فى علمهم وبتدينهم ، جاوزوا حد الخلاف الى اختلاف المذاهب ، وأجبروا التابعين على الاختلاف فى الأخذ منهم أو عنهم ، ودون الساعى الى التثبت من حجم الاختلاف أن يرجع الى فتاوى أبو حنيفة فى الخمر ، وفتاوى مالك فيها ، وقصر الأول للتحريم على النبيذ ، وتوسع الثانى فى التحريم الى كل ما أسكر كثيره ، حتى يصل الى نتيجة مضمونها أن تطبيق حد الخمر على مذهب مالك سوف يصل بالقاضى الى حيثيات حكم معترضه لو كان حنيفيا ، وأن العكس صحيح ، وأن بين الموقفين من المتشابهات ما تبرره حنبلية القاضى أو شافعيته ويزداد الأمر تعقيدا لو ارتقع القاضى بعقيدته فوق المذاهب وذهب الى رفض حد الخمر لكونه قد استند الى قياس من على بن أبى طالب على حد القذف ، وهو قياس قد يرى البعض أنه لا يجب الأخذ به فى مجـــال العقوبة ، لكونه لا سند له فى نص قرآنى أو حديث نبوى شريف .

ليس الأمر اذن أمر غاية وانما هو أمر أسلوب ، وليس أمر تطبيق للشريعة أو عدم تطبيق ، بقـدر ما هو أمر منهج يتسـع أو يضيق ، يتحسب بالعقل فيبتعد ، أو يندفع بالعاطفة فيقترب أشد الاقتراب ، ويثير باقترابه أسئلة حائرة ، وقد يتجاوز ذلك الى الوقوع فى مأزق حقيقى ، ودليلى على ذلك القصة التى أســوقها للقارىء ، والتى نشرتها احدى الصحف الدينية (النور ـ العدد ١٨٢) تحت عنوان (محكمة جنايات بنى سويف تناشد الرئيس باصدار قرار بتطبيق الشريعة الاسلامية وتنفيذها) ، والتى ذكر فيها القضاة وهم ثلاثة من المستشارين فى مقدمة حيثيات الحكم فقرة أفزعتنى ، نصها (أنها ـ أى المحكمة ـ تفتقد ذاتهـا كمدا وحسرة أن طوعت قلمها باسم وفاء زائف ليمين حلفته ، وباسم طاعة خاطئة فى غير موضعها لولى الأمر) ، واذا تجاوزنا الفقرة الأخيرة لأن طاعة القاضى تكون للدستور والقانون وليس لولى الأمر ، فان الفقرة الأولى خطيرة

الدلالة لأنه اذا استقر فى وجدان القاضى أن وفاءه لليمين الذى أقسمه زائف ، لترتب على ذلك سقوط اليمين ، لأنه يصبح فى هذه الحالة يمينا مغشوشا أو بمعنى أدق يمينا مردودا ، وتدلنا على ذلك معاجم اللغة فى معنى الزيف ، ففى لســـان العرب (الزيف من وصف الدراهم ، يقال زافت عليه دراهمه ، أى صارت مردودة لغش فيها ، وقد زيفت اذ ردت) ، ومادام حلف اليمين شرط لتولية القاضى ، فان رد اليمين عن فعل (بالاستقالة) ، أو عن يقين (بالاعتقاد فى زيف الولاء له) يفقد القاضى شرطا جوهريا لتوليه منصبه ، ويترتب على ذلك اعتبار حيثيات الحكم السابقة بمثابة استقالة (مكتوبة) من المستشارين الثلاثة ، يتعين على المجلس الأعلى للقضـاء قبولهـا أو اتخاذ موقف بشأنها ، ولا عبرة فى هذا بالسهو أو عدم القصـد أو أنه التزيد الذى أملته عاطفة دينية مشبوبة ، فلا السهو مقبـول فى حيثيات حكم ، ولا عدم القصد مفترض فى القاضى ، ولا ساحة القضاء محل لسطوة العاطفة مع خالص احترامى لعاطفـــة الدين ، وعميق تقديرى لمحراب القضاء ، وخالص عجبى لهذه الاســـتقالة المفاجئة لى وربما للمستشارين الثلاثة .

انها حقا اســـتقالة غريبة ؟

رد علـــى رد (*)

طالعتنا جريدة (الشعب) بمقال هادىء النبرة ، موضوعى التحليل بليغ العبارة ، عنوانه (أهى دعوة الى مذبحة للقضاه) ، رد فيه كاتبه الأستاذ مصطفى الفزغلى الشقيرى رئيس النيابة العامة على مقال نشر لى بجريدة الأهرام عنوانه (انها حقا استقالة غريبة) تعرضت فيه لما ورد بحيثيات حكم لمحكمة جنايـات بنى سويف ، نشرتها جريدة (النور) فى صفحتها الأولى وورد فيها أن هيئـة المحكمة المكونة من ثلاثة مستشارين تتمزق كمدا لحكمها بالقانون الوضعى المخالف ـ فى رأيها ـ لأحكام الشريعة الاسلامية ، وأن ذلك الحكم كان وفاء زائفا ليمين أقسمه القضاه (ويقصدون به يمين القضاء) ، وقـد أوضحت أن اعتقادهم بأن الوفـاء ليمين القضـاء زائف ، واعلان ذلك الاعتقاد فى حيثيات حكم منشورة ، يفقدهـم شرطا جوهريا لتوليهم منصبهم القضائى ، ويعتبر بمثابة استقالة مكتوبة يتعين على المجلس الأعلى للقضاء قبولهـا أو اتخاذ قـرار بشأنها .

وردا على ما اثاره كاتب المقال من ملاحظات على مقـالى أوجز رأيى فيما يلى :

(*) ارسل لجريدة الشعب للنشر ، ولم ينشر .

أولا : انني لم أتطوع بنشر حيثيات الحكم والتعليق عليها ، بل انحصر دورى فى التعليق على ما نشر من الحيثيات فى جريدة (النور) التى يصدرها حزب الأحرار ، وقد أرسلت الجريدة مرفقة بالمقال المرسل الى الأهرام لتوثيقه ، ولأن الجريدة سياسية دينية ، فقد تم عرض الحيثيات وكأنها وثيقة سياسية تدين سياسة الدولة فى التقاعس عن تطبيق الشريعة الاسلامية ، وهو أمر فى تقديرى محل نظر بل ومحل مراجعة ، وصورت الجريدة هذه الحيثيات على أنها اعلان (القضاء المصرى) لموقفه من قضية الشريعة الاسلامية ، ولعل السيد كاتب المقال يرى معى أن النشر بهذه الصورة ، قد خرج بمحتوى الحيثيات من مجال التداول فى ساحات القضاء أو درجاته الى مجال المداولة فى ساحة الرأى العام المصرى ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تنشر فيها مثل هذه الحيثيات فى مثل هذه الصحف والمجلات ، بل حدث ذلك من قبل مرات ومرات ، وتعدى ساحة الرأى العام المصرى الى ساحة الرأى العام العربى كله كما حدث فى أحد اعداد جريدة (المسلمون) التى تصدر فى لندن .

من هنا كان التعليق واجبا ، وكانت المناقشة واردة وكان ابداء وجهة النظر الأخرى ـ الغائبة ـ ضرورة .

ثانيا : ان المقال الذى نشر فى جريدة الأهرام ، كان محاولة منى للحفاظ على قدسية القضاء ومهابته ، وكان الهدف منه صيانة هذه المهابة من الآثار الضارة لواقعة نشرت على الرأى العام ولم يتطوع أصحابها بتكذيبها ، وأقصد بها اعلان زيف يمين القضاء على يد قضاة ، واذا لم تكن هذه استقالة فماذا تكون ، وكيف يتسنى لقاضى أن يعتلى منصة القضاء بعد أن أسقط اليمين الذى أقسمه ، وأهدره باعلان زيفه ، هذه أسئلة لم يتطوع كاتب الرد بالرد عليها ، واكتفى بقوله بأن هذه الاستقالة (صنعها وصاغها قلم الدكتور فرج فوده) ، وكأنى أنا كاتب الحيثيات ، بل وكأنى لم

أمر مرور الكرام على بعض ما ورد فيها وكان يستحق التعليق والنقد، خاصة بعد أن نشر، ومنها ما ذكر من أن القضاة قد أصدروا الأحكام (طاعة منهم فى غير محلها لولى الأمر) ، ولعل السيد كاتب الرد يتطوع باجابتى عن كنه هذه الطاعة ومحلها من الوجود أو الشرعية ، بل ولعل هذه هى المرة الأولى فى تاريخ القضاء المصرى التى يتطوع فيها قاض باعلان طاعته فى أحكامه لولى الأمر ، وهى طاعة تطوعت بها الحيثيات دون سند من الدستور أو القانون . غاية ما فى الأمر ، أن القلم هو الذى أطاع أصحابه طاعة فى غير محلها ، كان الأولى بها أن تكون محل تداول ومساءلة بين جدران ساحات القضاء ، لكنها خرجت الى الرأى العام على لسان من أيد ، واستخدمها لخدمة هدف سياسى ، فأعطى العذر والحجة لمن يعارض، ولعلى لا أختلف مع كاتب الرد فى أن الاجدر بالمنع هو نشر الحيثيات لأنقدها بعد نشرها ، وفيها ما فيها ، بعض منه علقت عليه ، وبعض منه أحجمت عن تناوله متصورا أن الاستقالة الى قبول ، أو فى أقل القليل الى وصول ، وانتظارا لخروج السادة القضاة الى ساحة السياسة والرأى العام ، حيث يجدون لعرض آرائهم ساحة أرحب ، وأجد فى مجادلتهم حول هذه الآراء مجالا أكثر اتساعا .

ثالثا : يتساءل كاتب المقال فى عنوانه (أهى دعوة الى مذبحة للقضاة) وأرد عليه بأنها دعوة لانقاذ القضاء من مذبحة ، وأى مذبحة أكثر من حيرة المتقاضين بين قانون استندوا اليه فى سلوكهم ودفاعهم أو دعواهم ، وبين فقه اسلامى لم يستقر أصحابه عليه ، ورسخ فى وجدان من يحكمون ، وأى مذبحة أعتى من أن ينفصل وجدان بعض القضاة عن لسانهم فينطق اللسان بحكم ، وينصرف الوجدان الى حكم آخر ، وأى مذبحة أعتى من أن يتحدى القضاة قسم القضاء ويحكمون بزيفه ويخلعون من أعناقهم اعتقادهم بمشروعيته .

رابعا : اننى أود أن أغلق النقاش حول هذا الموضوع تقديرا

لما أشار اليه كاتب الرد من حرصه على تداول ما يخص القضاة في مجالسهم أو هيئاتهم ، وعلى ذلك فانى أعتبر مقالى الأول بالأهرام بلاغا الى رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، وأعتبر الرد المنشور بجريدة الشعب بلاغا ثانيا موجها اليه ، راجيا أن يصدر المجلس الأعلى للقضاء بيانا بأن الأمر موضع بحث أو تحقيق ، خاصة بعد أن أصبح الموضوع متداولا أمام الرأى العام ، مؤكدا ما أكدته فى مقالى السابق ، وهو أننى أنحنى احتراما لقدسية القضاء المصرى العريق ، بل أننى أضيف الى ذلك أننى أنظر للقضاة فى مصر على أنهم أشبه بالشهداء ، حيث يتحملون ما لا طاقة لبشر على تحمله من جهد ذهنى ، ويطالبون فى ذات الوقت بأن يحفظوا للقضاء المصرى ما درج عليه من قيم ومثل وتاريخ ، وذلك كله فى أسوأ الظروف المادية والمعنوية ، وهو ما يرتفع بمكانتهم فى نظرى وفى نظر الجميع الى أعلى عليين ، لا أقول هذا تراجعا بل تأكيدا على ما سبق وأعلنت ، ولا مجاملة بل اعلانا لحقيقة واثباتا لحق .

.. وتبقى قضية أخرى أثارها كاتب المقال خارج موضوع الاستقالة وحيثيات الحكم ، وأقصد بها رده على ما ذكرته فى مقالى من أن تطبيق الشريعة لن يقضى على ظاهرة التفاوت والاختلاف فى الأحكام أو حولها نتيجة لاختلاف الفقهاء حول الحدود سواء من ناحية الشروط أو الوجوب أو العقوبة ، وقد أوجز كاتب الرد رأيه فيما يلى تعليقا على حد شرب الخمر :

١ ــ تحريم الخمر مصدره القرآن .

٢ ــ عقوبة شرب الخمر مصدرها السنة وسندها حديث الرسول (من شرب الخمر فاجلدوه ، وان عاد فاجلدوه) .

٣ ــ مقدار العقوبة ثمانون جلده فى عهد عمر بفتوى على .

٤ ــ رأى الشافعى أربعون جلده .

٥ ـ من ذلك يتضح أنه ليس هناك اختلاف أو تضارب فى الأحكام ٠

وردى على ذلك موجز فيما يلي :

١ ـ ما ورد في ثالثا ورابعا ينفي ما ورد في خامسا فاختلاف العقوبة بين ثمانين وأربعين دليل على الخلاف فى الأحكام وليس دليلا على العكس ٠

٢ ـ ورود التحريم فى القرآن صحيح مع ملاحظة أنه ليس كل ما حرم مجل لتطبيق الحد ومثال ذلك الربا وأكل الميتة أو لحم الخنزير وغيرها ٠

٣ ـ ان الحديث المذكور لم يرد فى صحيح البخارى أو صحيح مسلم وقد ورد فى سنن النسائى وسنن أبى داود كحديث ضعيف السند ونصه (من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ، ثم ان شرب فاقتلوه) وفى حاشية الامام السندى على سنن النسائى أن الأمر بالقتل منسوخ وهذا تضعيف للحديث ، ولعل المجال يسمح فى حديث آخر ببيان ما ورد فى السنة بشأن الخمر وما اختلف فيه الفقهاء أو عليه ٠

وتبقى كلمة أخيرة وواجبة ، وهى أن كاتب المقال قد ارتقى بلغته وموضوعيته الى الحد الذى دفعنى للرد والحوار ، وما أندر ما نجد ذلك فى زمننا الردىء ، الأمر الذى يستوجب منى فى نهاية الرد أن أشيد وأن أكرر الشكر ٠

الحابل والنابل والقنابل (*)

هذه وقفة مع النفس ، ومحاولة للاعتراف بالخطأ ، عن ادراك بأن الاعتراف بالخطأ أول خطوات الحل ، ودون توقف عند من أخطأ وكيف ، وعن تسليم بأن العلاج الآن هو الهدف ، وأننا جميعا أمام الردة الحضارية واحتمالات الارهاب في سلة واحدة ، أما صحيح الدين فلا أظن أن عاقلا يواجهه ، أو أن نفسا طيبة تأباه ، فهو من القلب في قــرار مكين ، وهو جـد مختلف عن كثير ممـا نسمعـه ونشاهد ونلقاه .

الخطأ الأول : أسلوب الحملات الاعلامية :

أخيرا وكالعــادة هـدأ كل شيء ، قبلهـا تطـايرت الكلمات الساخنـة ، وتبـارت الصحف في الهجوم على التطرف ، وكانت المناسبة مسيرة الشيخ حافظ سلامة التي وصفها بأنهـا خضراء . ووصفها معارضوه بأنها حمراء ، واتفق الجميع على أنها ملونـة . وفي مواجهة ذلك كله نشط الاعلام المصري ، وأثبت أنه خبير في اخراج الحملات الصحفية ، وهي حملات من نوع اعصار (جلوريا)(١)، يأتي هادرا ثم ينتهي كأن لم يكن ، وترتفع بعد أصوات معاكسة ،

(*) نشر في أخبار اليوم بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٣ .

(١) اعصار شهير يهب على شرق الولايات المتحدة الأمريكية .

ربما فى نفس منابر الاعلام ، تصف من وصفتهم من قبل بالتطرف بأنهم حسنو النوايا ، وأنهم ينحرفون أحيانا ، للارهاب وأحيانا للفتنة ودائما ضد الشرعية ، ليس عن خطأ منهم ــ معاذ الله ــ بل لتقصير منا ، فنحن المخطئون لاننا لم نأخذ بأيديهم المخضبة بالدماء إلى طريق الصواب • ونحن المقصرون لاننا نسينا أن نذكر لهم أن الإسلام دين الرحمة والعدل والكلمة الطيبة ، وليس دين القسوة والبطش والارهاب •

حدث ما سبق بمناسبة المسيرة وبعدها ، وحدث قبلها بعد حادث المنصة وحوادث أسيوط وحادث اغتيال الذهبى وحادث الفنية العسكرية ، وسوف يحدث باستمرار الى أن نتنبه الى أننا نفعل ما فعله البوربون فى فرنسا من قبل وموجزه أنهم لم ينسوا شيئا ، تماما كما فعلنا حين كررنا نفس الخطأ ، ولم يتعلموا شيئا ، كما هو واضح من تكرارنا للمواقف دون استيعاب الدروس •

أما الخطأ فيتمثل فى تبنى أسلوب (الحملة الاعلاميــة) ، تلك الحملة العالية النبرة ، والتى يبدو ظاهرهـا أمنيا وطبيعتها سلطوية ، ومظلتها حكومية ، والتى تهب فجأة وتنتهى فجأة ، ووسط المفاجأتين ، يبدو المشاركون فيها بالكتابة والفكر ، عن ايمان وصدق مع النفس ، وخوف حقيقى على الوطن وكأنهــم أفراد فى جهــاز (الشرطة الفكرية) • وتتحول مقالاتهـم فى نظر القــراء الى بلاغات ، ويتحول كل منهم أمام الرأى العــام الى (مخبر) مــن نــوع المخبرين الذين يظهرون فى الأفلام المصرية القديمـــة ، واقفين بجوار عمود الانارة ، وعلى أكتافهـــم معطف أصغر ، وفى يدهم جريدة وفى فمهم ســيجارة يميلون بهــا على القراء ، بينما تهمس شــفاههم بالجملة التقليدية (تســمح تولعها) ، وهى صورة رديئة لا ذنب لهم فيها ، فالذنب كله أنهــم نشروا مقالاتهم وسط (الحملة الاعلامية) وهو أسلوب يجب أن يتوقف وأن يحل محله أسلوب (الخط الاعلامى الثابت) الذى يتبنى فكرا واضحا

وإتجاها مستمرا ، ونغمة اعلامية ثابتة لا تعلو بالصوت المرتفع ، ولا تهدأ بالصمت المندفع ، ولا تتحول من النقيض الى النقيض ٠

الخطأ الثاني : الاستدراج الى حوار ديني ـ ديني :

اننا يجب أن نعترف بأننا أمام ظاهرة متشابكة يختلط فيها الحابل بالنابل بالقنابل ، ووظيفتنا أن نواجه الظاهرة بأسلوبين متوازيين ، أما الاسلوب الأول فيتمثل فى (الفرز والتجنيب) ، وأقصد بالفرز التفرقة بين من يقبلون بصيغة العمل السياسى ومن يرفضونها ، وأقصد بالتجنيب استقطاب الراغبين فى العمل السياسى الشرعى فى منابر متاحة لهم يمارسون فيها العمل السياسى بحرية كاملة ، وأما الأسلوب الثانى فيتمثل فى (التمييز والمواجهة)، وينصرف الى الفريق الرافض للعمل السياسى الشرعى ، وأقصد بالتمييز هنا التفرقة بين الرفض بالفكر والرفض بالعنف ، وأقصد بالمواجهة أن يكون الرد على العنف بالعنف ، وعلى الارهاب بالقمع ، ليس انتقاما منهم ، بل حماية للمجتمع ونظامه العام ، ولا أعتقد أننى أتجاوز فى ذلك أو أتجنى ، فالتجاوز هنا أن يعامل الجميع نفس المعاملة ، والتجنى هنا أن نأخذ المعتدل بذنب المتطرف والمتدين بذنب الارهابى ٠

ان التهوين الشديد من حجم الظاهره ، والتسطيح الفكرى لها بتصويرها على أنها خلاف حول صحيح الدين ، والدخول نتيجة لذلك فى حوار (دينى ـ دينى) خطأ كبير ، فالاسلام الصحيح يتحقق بالعقل لا بالمدفع وبالحوار لا بالقنبلة ، وبمعايشة الواقع لا بالهروب منه ، وبالتصدى لعلاج مشاكل المجتمع لا بتجهيله ، وبالمشاركة بالقول والعمل لا بالاعتزال ، وبالاجتهاد لا بانغلاق الذهن ، وبالتقدم للمستقبل لا بالبكاء على الأطلال ، وليس متصورا أن يقود المجتمع الى عصر الفضاء من يتصورون التكنولوجيا بدعة وضلالة ، ومن ينظرون لكبار المخترعين والمفكرين على أنهم رسل الصهيونية والامبريالية لضلال العالم ، ومن يفرقون بين الخطأ

والصواب بالاستخارة ، ومن يخططون للمستقبل من خلال تفسير الأحلام ، ومن لا يرون في الحضارة الغربية غير الدعارة والايدز ، والأهم من ذلك كله من يسعون لقيادة المجتمع والحكم دون أن يقدموا برنامجا سياسيا يحسمون فيه ما اختلفوا عليه بدءا من اختيار الحاكم والتهاء بالديمقراطية والأحزاب ، والعجيب أنك تجد فيهم بعض المعتدلين ، الذين اذا سألتهم عن البرنامج السياسي صمتوا ، واذا سألتهم عن أمر أفتوا ، فاذا سألت عن حظ الفتوى من الاجماع ران عليهم الصمت من جديد ، ودعوا لك بالهداية ، وسألوا الله أن يثبت قلبك باليقين ٠

هذه هي قاعدة الحوار وأرضيته ، وأقصد بها أن الحوار سياسي بحت ، وأن الهدف سياسي لا لبس فيه ، وأن الوسيلة هي التجاهل أو التعميم أو التعتيم أو العنف نتيجة لافتقادهم لبرنامج سياسي واضح ومحدد ، وعلينا أن نرد عليهم دائما بسؤالهم عن برنامجهم السياسي ، وأن لا نمل تكرار السؤال عسى ربهم أن يهديهم وأن يهيىء لهم من أمرهم رشدا ، فاذا هربوا من السؤال بالاحالة الى القرآن الكريم ، رددنا بأن القرآن في القلب ، لكنه كما قال الامام علي لا ينطق بلسان ، ولا يمنع من اختلاف ، فقد اختلف المسلمون في عهد عثمان وفي عهد علي رغم وجوده ، بل ان الفتنة الكبرى بدأت عندما ارتفعت دعوة الاحتكام الى القرآن الكريم ، وهي دعوة أنكرها الامام علي ووصفها بأنها حق يراد به باطل ، لسبب واضح لا لبس فيه ، وهو أن الله جلت حكمته ، وعلت قدرته ، ترك للبشر تنظيم أمور حياتهم باجتهادهم ، لعلمه وهو العليم أن أمورا سوف تجد لا سابقة لها ، وظروفا سوف تطرأ لا نظير لها في عهد السلف، وأن ذلك سوف يقود المسلمين الى فريقين أولهما (وهو كثر) يشعرون بالعجز عن مسايرة العصر ناهيك عن الاجتهاد في أموره ، ويجدون أن السبيل الأسهل أن يدمروا كل مظاهر الحضارة حتي يعود المجتمع الي ما كان عليه في عهود السلف ، وحتى ينطبق عليه

ما انطبق عليهم ، ويرددون بينهم وبين أنفسهم مقولة مضحكة مبكية ، مضمونها أننا اذا لم نلحق بالعصر فلنعد بالزمن الى الوراء ، وثانيهما (وهم قلة) يرون أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحا وواسعا وأنهم مطالبون بالاجتهاد للمجتمع الجديد على أساس من العقيدة ، وللاسف الشديد فإن الساحة تكاد تخلو للفريق الأول ، ويكفى ما أثارته قوانين الأحوال الشخصية التى نسلم جميعاً بحكم الشريعة الأسلامية فيها ، وكيف شهدنا ثلاثة قوانين فى عشر سنوات ، وأثار كل منها ما أثار ولا يزال يثير ، ذلك لاننا ودعنا الاجتهاد منذ زمن ، واكتفينا بأن مالكا قال أو أن الشافعى ذكر أو أن أبو حنيفة أو أن ابن حنبل استحسن أو كره ، ولا اعتقد أن مسلما واحدا يدعى لاحد من الأئمة الأربعة عصمة ، أو يفترض أن احكامهم مقدسة أو أنها ترقى الى مرتبة أصول العقيدة ، هم بشر ورجالنا بشر ، وهم متفقهون فى الدين ورجالنا متفقهون ، لكن الأربعة الكبار اجتهدوا لعصرهم ، بينما آثر رجال عصرنا أن يجهدوا عقولهم بالمقارنة بين أقوال الأربعة وأحكامهم واختلافهم واتفاقهم ..

وما بال الفتوى بتجهيل المجتمع وتكفير الحكام وحل الدم تصدر بسهولة ويسر ، ويتطوع لها الفتيان من الأمراء ، ويتصدى للدفاع عنها الصبية ، ويتبارى فى ساحتها الزعماء ، كبارا وصغارا ، شيبا وشبانا ، وبينما الفتوى فى أمور الحياة العامة عزيزة لا نجد لها أثرا ، وصعبة لا يحتويها برنامج سياسي واضح أو يصدر بمجملها منهج فكرى متكامل ؟

هذا هو السؤال وعليهم الاجابة ..

الخطأ الثالث : تركناهم فتركونا :

فى محاولة فردية منى ذهبت للأحياء التى تتركز فيها ظاهرة التطرف السياسى الدينى ، وهى منتشرة فى أقصى شرق القاهرة

الكبرى وأقصى غربها ، وكنت أتمنى أن يكون رئيس الوزراء الجديد معى حتى يشاهد ما شاهدت ، وحتى يقتنع بما أقترحه عليه ٠

زحام سكانى هائل ، نسبة عالية من الشباب ، وخدمات متدنية ، والأهم من ذلك أنك لا تجد ساحة شعبية أو ناديا رياضيا أو مكتبة عامة ، أو منتزها أو كشكا للموسيقى أو متحفا للفن أو ندوة ثقافية أو منتدى راقيا ، وبعض هذه الخدمات ذات تكلفة محدودة وليس مطلوبا أن تكون على مستوى مرتفع ٠٠

لقد شاهدت بعينى فى الأحياء الفقيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية أنهم يسورون الأراضى الخالية بأسوار عالية من الأسلاك المربعة ، ويدكون أرضها بالحمره ، ويقيمون فيها مرميين لكرة السلة ، ودورة مياه نظيفة ، ترى كم يكلف ذلك اذا اقيم فى كثير من المساحات الخالية وسمح بتأجيره برسم ضئيل حتى يمارس الشبان نشاطا رياضيا ، ولماذا لا نعطى اعفاء ضريبيا لمن يؤجر الدور الأول من المبنى ليكون مكتبة عامة صغيرة أو ناديا صغيرا به منضدة تنس طاولة وبعض الألعاب المسلية وتليفزيون وبعض الكتب الثقافية ، وماذا يكلفنا اذا حولنا الأراضى التى تملكها الدولة فى كل حى من هذه الأحياء الى مساحة خضراء بها بعض مقاعد ، وأعدنا أكشاك الموسيقى الى المساحات المتسعة منها بدلا من تركها خرائب أو دورات مياه مكشوفة أو مقالب للقمامة ، وكم تتكلف الدولة اذا نشطت مجالس المحليات والأحزاب السياسية فى اقامة المسابقات الرياضية والثقافية بين الأحياء والشوارع ولماذا لا يتوجه الفنانون فى مجالات الغناء والتمثيل والرسم والنحت لاقامة حفلاتهم ومعارضهم فى هذه المناطق لنشر الوعى الثقافى والفنى بها ٠

يجب أن نعترف بأن جزءا من هذه الظاهرة يعود لفشل المدارس فى أداء دورها التعليمى والتربوى لأسباب متعددة متراكمة، وأننا تركنا الشباب نهبا لأحد بديلين ، اما الانحراف ، واما التطرف،

وأن البديل الثاني يحظى بتشجيع الأباء رحمة بهم من البديل الأول ، وأننا يجب أن ندرك أنه بجانب هذه الحلول الجزئية التى يجب أن تتوجه الى هذه الأحياء فى المدن الكبرى ، وتتوجه بنفس الصورة الى القرى ، علينا مسئولية أكبر ، وان كانت تستغرق زمنا أطول ، وهى أن نعطى شبابنا أملا فى المستقبل ، وأن ندرك أن التطرف الذى نشهده فى بعض الشباب ، هو فى مجمله تعبير عن انغلاق الواقع وندرة الأمل ، وأن تقديم حلول مدروسة وواقعية (ولو جزئيا) لمشكلة الاسكان ، انما يمثل خطوة على طريق دفع الشباب لقبول المجتمع وليس رفضه بالتكفير والانكار والتجهيل ، وأن كل محاولة لعلاج الخلل فى هيكل الأسعار والأجور انما تمثل خطوة بناءة على طريق قبول الشباب للحياة وليس هروبهم منها تحت مسميات الاستشهاد أو الهجرة الى الله ، وأن كل خطوة في سبيل اتاحة مناخ ديمقراطى أكثر رحابة تمثل خطوة على طريق الحل وتأمينا للمجتمع من الانفجار ، وبالقطع فان الحديث فى هذا المجال يمكن أن يطول ويتشعب بما لا تسمح به ظروف النشر لكن موجزه أن جزءا كبيرا من هذه الظاهرة أو المشكلة قابل للحل ، وفى حدود المتاح والممكن ..

ما سبق كان كما ذكرت فى البداية وقفة مع النفس ، ومحاولة للاعتراف بالخطأ ، وسبيلا الى الحل ، واجتهادا قد يخطىء وقد يصيب ، وفصلا للحابل والنابل ، عن القنابل .

لعلها محض مصادفة *

لولا أن الأستاذ فهمي هويدي ذكر اسمي ، واستشهد بفقرات من أقوالي في ندوة نظمتها ونشرتها مجلة (فكر) ، ما كلفت نفسي عناء الرد ، أو حاولت (عدل الحقائق) ، ان جاز أن يكون هذا التعبير وجهنا مقابلا لما فعله الأستاذ هويدي في مقاله (التطرف العلماني) المنشور بالأهرام ، وأقصد به قلب الحقائق ، لا أقل وربما أكثر ٠

أما زهدي في الرد لو اقتصر على الغمز في ، أو الاشارة الى دون ذكر الاسم ، وهو ما حدث منه أكثر من مرة ، فمرجعه الى سببين أولهما أنني — وأستعير نص كلماته في مقاله الأخير — (لست أحسبني مؤهلا للاسهام في مثل ذلك المستوى من الحوار) فالحق أبلج والباطل أعوج ، وللقارئ عقل ، ولمصر ضمير ، وثانيهما رؤيتي للقضايا العامة وأنها أكبر من الغمز وأرفع من اللمز ، وأبقى من الأشخاص ٠

نحن والتطرف :

لا أحسب أن هناك من يختلف حول مفهومي الاعتدال ، والتطرف ، فالاعتدال ينتهي حين تتحول الكلمة الى رصاصة ، والقبول

(*) ارسل للأهرام ولم ينشر ، وعلمت أنه أرسل للأستاذ هويدي للرد ، فحفظه في درج مكتبه ، وله حق ٠

بالشرعية الى خروج عليها ، والاحترام للقانون الى انتهاكه ، وأمام تنظيمـات مثل (الجهـاد) و (التكفير والهجرة) ، تتحـاور مع المخالفين بالخناجر ، وتصفى الحسابـات مع المعارضين بالقتـل لا بالقول ، يسهل علينا وصفهـا بالتطرف ، ويصعب علينـا بل يستحيل أن نقبل اكتشاف الأستاذ هويدى المثير لما أسماه (تنظيم الجهاد العلمانى) ، الذى شرفنى بوضع اسمى ضمن أعضائـه ، وتهكم عليهم بتسمينهم الحكماء التسعة ، وأعلن فى بدايـة المقال احتفاظـه بالأسماء ــ حتى لا يحرج أحدا ولأن الله أمـر بالستر (كذا !) ــ ثم ناقض قوله بذكر أسماء سبعة منهم موثقة بأقوالهم ، وهـم بترتيب نشر أسمائهـم د . محمد نور فرحات ، د . فؤاد زكريا ، د . فرج فوده ، د . الحبيب الجنحانى (من تونس وليس المغرب) ، د . يونـان لبيب رزق ، لطفى الخولى ، د . طاهـر عبد الحكيم ، وأضيف اليهم من لم يذكرهما كاتب المقال ، وهمـا الدكتور وحيـد رأفت (نائب رئيس حزب الوفـد) ، والدكتور رؤوف عباس (رئيس قسم التاريخ بآداب القاهرة) ، وحين تجتمع الأسماء السابقة لمناقشة مشكلة التطرف السياسى الدينى ، يصبح ذلك ارهابا فى نظر الأستاذ هويدى ، ويصبح اجتماعهم تنظيمـا موازيا لتنظيم الجهاد فى تطرفه ، ويصبح وحيد رأفت مناظرا لعمر عبد الرحمن ، وفؤاد زكريا قرينا لعبد السلام فرج ؛ ولطفى الخولى سماوى آخر ، ونور والجنحانى ويونان وعبد الحكيم ورؤوف وفرج أمراء لجماعات الجهاد العلمانية ، وهم يستحقون الوصف بالتطرف لانهم لا يعرفون غير القول سبيلا ، وغير الرأى منهجا ، وغير المنطق أسلوبا ، وغير الشرعية اطارا ، وغير الحوار وسيلة ، وغير المستقبل هدفا ، وغير وحدة الوطن غاية ، وغير القلم سلاحـا ؛ وغير ضمير الوطن ملاذا .

.. من حق الأستاذ هويدى ، أن يصفنا بالتطرف ، وأن يسمنا بالارهاب ، لاننا نرفض أن تحكمنا سلطة دينية تفرض رأيها لكونه

من وجهة نظرها حلالا ، وترفض رأى المعارضة بحجة مخالفته لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولا تتحرج في تبني رأى الخميني حين سألته صحيفة ايطالية عن رأيه فى اعدام الأبرياء ، فكانت اجابته ، وماذا فى ذلك ؟ اذا كانوا أبرياء حقيقة فسوف يدخلون الجنة . منطق هزله جد ، وجده جد ، يظنه البعض اجتهادا ونراه اثما ، ويحسبه البعض الهاما ونستشعره كابوسا .

نحن فى رأى الأستاذ هويدى متطرفون ، وارهابيون ، لأننا نحتكم فى أمور السياسة والحكم الى الدستور وليس الى الكتب السماوية ، ليس رفضا لها ــ معاذ الله ــ بل ارتفاعا بها ، وتنزيها عن استغلالها فى خدمة الاهواء ، ومناصرة السلطان ، وتبرير الهوى، وما أيسر أن نستدل على ذلك بحديث التاريخ وما أهون أن نستنبطه من حديث الواقع ، ودونك معاهدة السلام التى يقبلها البعض منا ، ويرفضها البعض ، لكننا نحتج حين نقبل وحين نرفض بالمنطق والحجة ، ونختلف عن ايمان بأن الرأى المخالف اجتهاد ، قد يخطىء وقد يصيب ، ولكنه لا يخرج وطنيا عن وطنيته ، ناهيك عن دينه ، وحسبك ما شاهدناه من أئمة كبار ، ذوى علم وفضل ، واجتهاد وفقه ، واطلاع وتفقه ، حين ناصر بعضهم المعاهدة بنصوص القرآن وصحيح السنه ، وهاجمها بعضهم بنصوص القرآن وصحيح السنه ، ولم يخش المؤيد أو المعارض مغبة رأيه ، لانه فى دولة مدنية تسمح بتعدد الآراء ، وتنوع الاجتهاد ، واختلاف الرأى ، بينما لو حكم فريق منهم لفر الفريق الآخر ناجيا بدينه ودنياه ، وربما أعلن توبته وسحب فتواه ، خوفا من اتهامه بالرده ، أو الافساد فى الأرض ، ولعل الأستاذ هويدى وهو المؤيد لعودة العلاقات مع ايران بعد زيارته الميمونه لها (رغم حربها مع العراق العربى الشقيق) ، يتحفنا ببعض ذكرياته عن حديث المعارضة فيها ، وعن حقيقة قتل خمسين ألفا من المعارضين ، ولعله يفسر لنا ذلك التطور التكنولوجى الهائل المتمثل فى استخدام الأوناش الآلية فى شنق المعارضين ، وهو

ما نقلته لنا وكالات الأنباء موثقا بالصور ، بديلا عن بذل الجهد والوقت في القتل بأساليب عفى عليها الزمن ٠

أحسب أننا جميعا ـ معشر الحكماء التسعة ـ مؤيدون للدولة المدنية ، وبمعنى آخر مؤيدون لبقاء الحال على ما هو عليه من شكل للحكم أو اختيار بين الهوية المدنية والهوية الدينية ، تحسبا مما ذكرت وهو بعض من كل ، وتخوفا من فتنة تصيب الوطن كله ، وتميز بين بنيه ، وتفرق بين طوائفه ، مهما أبلى الأستاذ هويدى في بيان مدى السماحة في معاملة أهل الذمة ، لأن قصارى ما ينادى به رأى من آراء وحجة من حجج ووجه من وجوه ، وغاية ما يراه انه اجتهد فأصاب ، بينما يرى الآخرون ـ وهم كثر ـ انه أخطأ ولم يجتهد ، أو أنه أخطأ الحقيقة في أقل القليل ، وأنكر الحق في أكثره ، ولعله يعرف يقينا أن الأصوات المختلفة معه ، والمخالفة له : أقوى وأعنف وأقدر وأفعل ، وأكثر جمعا ، وأعلى صوتا ، وأنه يمهد لها نصف الطريق ، حين يهيىء الأذهان لقبول الدولة الدينية وهو أمر جد مختلف عن الدين ، وفى تقديرى خارج عن اطاره ، حين يخدر الأعصاب بالحديث عن سماحتها ، وملاحتها ، وعدلها ، وفضلها وهو ما لم يحدث على مدى ثلاثة عشر قرنا ، الا في نصف قرن ان تحقق ، أو نصف النصف ان دقق ٠

يرحم الله أبا حنيفة :

من حقى بعدما ذكرته أن أترحم على أبى حنيفة ، وأن أتمثله في مجلسه في المسجد ، مرددا كلمته المشهورة ، آن لأبى حنيفة أن يمد قدميه ، وأنا أقرأ أن مجموعة الحكماء ، وكلها أسماء لها وزنها الفكرى والسياسى ، يمينا ويسارا سياسة وتاريخا ، فكرا ونضالا ، ترتفع من وجهة نظر الأستاذ هويدى في سلم الارهاب درجات حين تقارن بالجهاد أو التكفير والهجرة لأنهم (أى الحكماء) مجربون

محترفون ـ اتخذوا مواقعهم عمدا ومع سبق الاصرار والترصد ، بينما أعضاء منظمات التكفير والهجرة شباب مندفع سلك طريقه على سبيل الخطأ .

الاسلاميون والمصادفات السعيدة :

يتبقى فى تعليقى نقطتان غاية فى الأهمية ، أولاهما ما يحاول الأستاذ هويدى ترسيخه فى الأذهان وعلى الألسنة بترديده لعبارة (الاسلاميون) مطلقا اياها على كل من رفع مصحفا حتى لو أخفى فى دأخله خنجرا أو مسدسا ،أو ستتر به مطمحا سياسيا ، أو مطمعا دنيويا أو تاجر به فى رحلة شتاء أو رحلة صيف ، وذلك لعمرى مسىء غاية الاساءة ، للاسلام أولا لأنه أرفع من أن ينسب اليه صوت ارهاب أو صدى ضيق أفق ، ولنا ثانيا لأنه لا الأستاذ هويدى ولا غيره بقادر على أن يصنف البعض بالاسلاميين فينفى عن البعض ونحن منهم هذه الصفة ، ولكن من لا يوافق الأستاذ هويدى فى أفكاره ثالثا لأن الجميع ونحن منهم (اسلاميون) .

وتبقى النقطة الثانية والأخيرة ، وهى ما الاحظه من مصادفات سعيدة ، حفلت بها مقالات الأستاذ هويدى المتتالية ، وتوافقت جميعا لكى تشكل منهجا فكريا وعمليا واحدا وواضحا وهى مصادفات تبدأ بزيارته لايران ، ثم دعوته لاعادة العلاقات معها ، ثم اعلانه أن استقلالنا منقوص لاننا لم نطبق الشريعة بعد ، ثم تركيزه على كتاب مغمور لمؤلف مغمور ، منقذا للكتاب من الركود ، ودافعا لنجم جديد من نجوم الارهاب الى الصعود ، ثم دفاعه المستتر عن الشباب المندفع الذى أخطأ الطريق ، ثم هجومه الضارى على (المجربين المحترفين المصرين المترصدين) ، وهى كلها مصادفات قد تكون مقصودة وقد لا تكون ، لكنه زمن عجيب فعلا ، ذلك الذى تحفل فيه الصحف القومية بالمصادفات

مع خالص الاعتذار (*)

أشهد أنني منذ سنوات طويلة ، لم أقرأ فقرة قصيرة ، حفلت بأخطاء تاريخية كثيرة ومثيرة ، كما حدث عندما قرأت للأستاذ الكبير فهمي هويدى فى مقـــاله (انكار فى الحاضر واهـدار للماضى) ما نصه :

« والذين جاءوا بعد معاوية كانوا على الجملة أهل حكمة وسداد وعلم وحزم ، مروان بن الحكم انتخب فى ظل شـورى حقيقية ، تمت فى مؤتمر عقده أهل الرأى بالشام ، واستمر ثلاثين يوما فى بلدة « الجابية » ـ بين الأردن ودمشق ـ حيث رجحت كفته على عبد الله بن الزبير وخـالد بن الوليد وكان مروان شيخ قريش فى زمانه ، وكبير بنى أمية ، وعرفت عنه الكفاءة والشجاعة والتقوى ، فضلا عن أنه يعد من الطبقة الأولى للتابعين ، الذين تلقوا معارفهـم على أيدى الصحابة » .

ابنه عبد الملك ، الذى تولى الخلافة بعده ، كان من أعظم الناس عدالة ، كما يقول ابن خلدون ، فوق كونه من أفقه أهل زمانه ، حتى احتج الامام مالك بفعله فى كتابه « الموطأ » وفى عهد خليفة الوليد بن عبد الملك ظهرت عظمة الدولة الاسلامية ، ويذكر له أنه

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر ، وقراءة المقال تفسر السبب .

لم يعهد بالخلافة من بعده لأحد من أولاده وانما عهد بها الى أفضل أهل زمانه ، عمر بن عبد العزيز الذى هو أجل من أن يعرف .

ولا نريد أن نستطرد ، فنفصل فى بقية المسيرة الظافرة التى استمرت حتى العصر العباسى الأول » .

لقد حفلت الفقرة السابقة بالأخطاء التاريخية التالية :

أولا : ذكر الأستاذ هويدى أن الوليد بن عبد الملك عهد الى عمر بن عبد العزيز بعده والصحيح أن الوليد عهد الى أخيه سليمان ابن عبد الملك تنفيذا لوصية والدهما عبد الملك بن مروان واستمر حكم سليمان بعد الوليد سنتين وستة أشهر وخمسة عشر يوما .

ثالثا : الحديث عن كفاءة مروان وتقواه ينقضه ما أجمعت عليه لمروان بن الحكم وعبد الله بن الزبير عندما اختير مروان فى « الجابية » والصحيح أن خالد بن الوليد مات قبل هذا التاريخ بأربعين عاما ، وبالقطع فان الأستاذ هويدى يشاركنا الرأى فى أن أرواح الموتى لا تشارك فى الشورى ، ناهيك عن المنافسة على الخلافة .

ثالثا : الحديث عن كفاءة مروان وتقواه ينقضه ما أجمعت عليه كتب التاريخ (راجع الطبرى وابن كثير وابن الأثير والمسعودى) من أنه كان وراء أخطاء عثمان ، وأنه كان دائم الافساد لمحاولات على بن أبى طالب لإصلاح ما بين المسلمين وخليفتهم ، وهو صاحب القول المشهور قبيل قتل عثمان (جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من بين أيدينا ، أخرجوا عنا ــ « الطبرى ــ جزء ٣ ــ ص ٣٩٧ ») ولعله أول قول يصف الخلافة بالملك وهو القول الذى عجل بفجيعة قتل ثالث الخلفاء الراشدين ، ولا بأس أن نذكر الأستاذ هويدى بما تجمع عليه كتب التاريخ من أن مروان كان صاحب السهم الذى أصاب طلحة بن عبيد الله ، المبشر بالجنة ، وزميل مروان فى جيش عائشة ، وحسبنا ذلك دليلا على تقوى مروان ، وصلاحه .

رابعا : ساق الأستاذ هويدى واقعة اختيار مروان بن الحكم فى « الجابية » كمثال للشورى الصحيحة ، وأوحى ظاهر لفظه بأن الأمر كان اختيارا بين مروان وخالد بن الوليد وعبد الله بن الزبير ، أما خالد بن الوليد ، فقد صححنا الأمر بالنسبة له ، والصحيح أن المقصود هو خالد بن يزيد بن معاوية ، ولم يكن الأمر شورى كما ذكر الأستاذ هويدى ، بل كان مؤامرة أموية ، دبرها عمر بن سعيد الأشدق بعد وفاة معاوية بن يزيد (أو قتله على الأرجح) مقابل وعد من مروان بتوليته وليا ثانيا للعهد بعد خالد بن يزيد وذلك لمواجهة نفوذ عبد الله بن الزبير وسيطرته على أغلب ديار المسلمين عدا الشام ، ويصف المسعودى فى كتابه مروج الذهب (جزء ٣ - ص ٩٥ - دار المعرفة) اختيار مروان فى الجابية بما يلى (وكان مروان أول من أخذها بالسيف كرها على ما قيل بغير رضا من عصبة من الناس - بل كل خوفه الا عددا يسيرا حملوه على وثوبه عليها ، وقد كان غيره مما سلف أخذها بعدد وأعوان ، الا مروان فانه أخذها على ما وصفنا) ، أين الشورى اذن والايحاء بأن المسلمين قضوا شهرا فى الجابية فى الأردن يقلبون الأمر على وجوهه ويختارون بين ثلاثة يعرضون أنفسهم عليهم (مروان ، وروح خالد بن الوليد ، وعبد الله بن الزبير) ، ولا بأس أن يعلم القارئ كيف انتهى الأمر بشورى الجابية فلم تنقض خمسة أشهر حتى نقض مروان عهده لخالد بن يزيد وللشدياق من بعده ، وأحضر حسان بن مالك ، وأرغبه ورهبه ، فقام حسان فى الناس خطيبا ودعاهم الى بيعة عبد الملك بن مروان بعد مروان وبيعة عبد العزيز بن مروان بعد عبد الملك فلم يخالفه فى ذلك أحـــد (مروج الذهب للمسعودى - جزء ٥ ص ٩٧) .

خامسا : ليس صحيحا أن من عهد الى عمر بن عبد العزيز هو الوليد ، والصحيح أنه سليمان بن عبد الملك ، وأسباب العهد الى عمر لم تكن التقوى والورع فقط (ان سلمنا بهما) ، بل يضاف الى ذلك ثلاثة أسباب توردها كتب التاريخ ، أولها صغر أبناء سليمان بما

لا يمكنهم من القيام بأعباء الحكم ، وثانيهما أن الوليد (شقيق سليمان والخليفة السابق له) كان قد أراد نقض البيعة لسليمان خلافا لعهده لأبيه ، وتولية ابنه من بعده ، فعارض عمر بن عبد العزيز فى ذلك ، فحبسه الوليد في غرفة سد منافذها حتى يهلك اختناقا ، ثم عفا عنه بعد ذلك وتراجع عن فكرة تولية ابنه ، فحفظها له سليمان ، وثالثها أن عمر بن عبد العزيز لم يكن بعيدا عن الخلافة بحيث تصبح توليته مفاجأة ، فوالده عبد العزيز بن مروان كان ولى عهد عبد الملك ، ولولا وفاة عبد العزيز قبل عبد الملك لآلت اليه الخلافة ثم الى عمر ، ولما وصلت الى الوليد أو سليمان ، والمفاجأة الوحيدة فى تولية عمر ابن عبد العزيز أنه كان صالحا بأكثر مما هو معروف عن بنى أمية ، وتقيا بأكثر مما هو مطلوب لخليفة من شاكلتهم ، ولعل هذا ما دفع سليمان الى العهد بالحـــكم الى يزيد بن عبد الملك بعد عمر بن عبد العزيز ، حتى يفسد ما أصلحه عمر ، فتعتدل الكفة ويستقيم الميزان ، وهو ما حدث بالفعل دون زيادة أو نقصان •

سادسا : لعل أغرب ما ورد فى الفقرة السابقـــة ، حديث الأستاذ هويدى عن عدل عبد الملك بن مروان وفقهه في الدين وتقواه (حتى احتج الامام مالك بفعله فى الموطأ) ، ولعلى أذكره بأن اليد اليمنى لعبد الملك كان الحجاج بن يوسف الثقفى ، الذى قتل من المسلمين ما لم تقتله جيوش الفرس أو الروم ، والذى كان أول من رمى الكعبة بالمنجنيق ، وهدمها على من فيهـا دون أن ينكر عليه عبد الملك ذلك ، بل أن آخر وصايا عبد الملك لخليفته الوليد ، أن يلزم الحجاج وأن يحفظ له صنيعه في الدفاع عن ملك بنى أمية ، ويؤثر عن عبد الملك انه خطب عام حج سنة خمسة وسبعين للهجرة على منبر الرسول في المدينة قائلا (والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا الا ضربت عنقه) ـ راجع تاريخ الخلفاء للسيوطى ـ ولابن كثير فى كتابه الشهير (البداية والنهاية ـ جزء ٩ ـ مجلد ٥ ـ ص ٦٧) رواية طريفة تقول (أنه لما سلم على عبد الملك بالخلافة

كان فى حجره مصحف فأطبقه وقال : هذا فراق بينى وبينك)
وما دمنا فى مجال الحديث عن فقه عبد الملك وتقواه ، فقد روى عنه أنه نهى عن ذكر عمر بن الخطاب وسيرته لأن سيرة عمر فى رأيه (مرارة للأمراء — مفسدة للرعيه) — المرجع السابق ص ٧١ .

سابعا : لعل القارىء يلاحظ انتقال الأستاذ هويدى فجأة من ذكره لمعاوية الى ذكره لمروان بن الحكم ، متخطيا يزيد بن معاوية الذى حكم ثلاث سنوات وثمانية أشهر ونصف بينما لم تزد فترة حكم مروان عن ثمانية أشهر وخمسة أيام ، حتى يتجنب ذكر مقتل الحسين أو واقعة ذى الحرة التى استباحت فيها جيوش يزيد المدينة وقال فيها شعرا أنأى بمشاعر القراء عن ذكره ، كما يلاحظ القارىء أيضا انتقال الأستاذ هويدى من عمر بن عبد العزيز الى صدر الدولة العباسية متحاشيا ذكر يزيد بن عبد الملك الذى قتله عشقه لجاريته (حبابه) ولهشام بن عبد الملك (الذى قتل يزيد بن على بن الحسين وصلبه عريانا) وللوليد بن يزيد الذى كان يهوى رشق المصحف بالسهام ويقول فى ذلك شعرا وكم أتمنى على الأستاذ هويدى أن يفعل ما ذكر أنه يوده من استطراد فى وصف المسيرة الظافرة ، غير أنى متصف له من حيث لا يحتسب ، فمعاوية وعبد الملك والمنصور والمأمون عظماء ما فى ذلك شك ، لكن ليس بمقياس الدين والعقيدة ، بل بمقياس الدنيا والسياسة والحكم وهذا جوهر ما نختلف عليه ، ويبقى على فى النهاية واجب الشكر للأستاذ هويدى لأن مقاله أتاح لنا تصحيح ما سلف من أخطاء وكشف عن تبحر الأستاذ هويدى ، فى التاريخ الرومانى ، ولعلها أخطاء مطبعية ، أو لعلها كبوة جواد عظيم ، ولا بأس ولا ضير ، ففوق كل ذى علم عليم .

قانون الوكالة السياسية (*)

هـــذا حديث يخلط الجد بالهزل عن عمد ، ويغلف الحزن بالدعابة عن قصد ، وهو حديث موجه الى الغرفة التجارية وأجهزة مكافحة التهرب الضريبي ، وليس موجها بحال إلى المشتغلين بالعمل السياسي ، وهو فى نفس الوقت محاولة متواضعة منى للاسهام فى حل مشـــكلة نقص حصيلة الدولة من العملات الصعبة ، وجوهر الحديث اقتراح محدد باصدار قانون لتنظيم الوكالات السياسية على غرار قانون تنظيم الوكالات التجارية ، بحيث يسجل المشتغل بالعمل السياسي والمرتبط بدولة من الدول المحيطة بنا اسـمه فى جدول خاص تحت مسمى (وكيل سياسى) ، ويسجل أيضا بصفة دورية ما يحصل عليه من هذه الدولة من أموال بصفته (وكيلا معتمدا) ، الأمر الذى يترتب عليه أن تخضع موارده لضرائب الدخل والايراد العام ، وأن يسبق اسمه الموضوع على مقالاته عبارة (وكيل سياسى معتمد لدولة كذا) .

سوف يحل هذا عديدا من المشاكل ، وسوف يوضـــح أمام القارىء ألوان المقالات ودوافعها ، ولن يقف القارىء موقف الحيرة أمام اعلان أحد السياسيين عن سعيه للمصالحة مع سوريا ، دون أن يستجد فى موقف سوريا جديد ، أو أن يعلن آخر أنه سوف

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر .

يتوسط لتصفية الخلافات مع الجماهيرية الليبية ، دون أن تبدى ليبيا من حسن النوايا الا طردها للمصريين العاملين فيها ، أو أن يعود قطب سياسى دينى من السعودية بأحدث طراز من سيارات المرسيدس ، خالصة من الجمارك معلنا أنها خالصة (لوجه الله) ، أو أن يعلن رئيس لاحدى الجمعيات الدينية أنه جمع أموال بناء المساجد الكبرى من تبرعات (المسلمين) بالخليج ، فى زيارة قصيرة الزمن ، عظيمة العائد ، أو أن تتوقف كثير من الأقلام (القومية) عن اعلان تأييدها للعراق ، أو ادانتها للعدو الايرانى ، وفاء منها للشقيقتين العربيتين ، اللتين شاءتا أن تقفا فى خندق واحد مع اسرائيل ، لمساندة الثورة الايرانية فى تهديدها لأرض العراق ، بالسلاح لايران ، وبالمال للمناضلين العرب .

قد يحتج معترض بالصعوبات الفنية التى تواجه هذا القانون ، مثل الوضع القانونى للوكيل فى حالة تعدد الوكالة أو بمعنى آخر الارتباط بأكثر من دولة ، وفى رأيى أن التيسير واجب ، وأنه من الممكن أن يسمح القانون بذلك مع اشتراط كتابة أســـماء الدول الموكلة جميعا تحت اسم الوكيل ، ولا بأس من ذكر رقم البطاقة الضريبيـــة تيسيرا لتحصيل حق الدولة ، وقـد يثير معترض آخر الوضع القانونى للوكالة (الداخلية) ، بمعنى أن تتحدث قيادة وفدية عن الاخوان المسلمين بصفتها وكيلة عنها فى ظل التحالف القائم بينهما ، وفى رأيى أن العبرة فى ذلك تكون بالتعامل المادى – ان وجد – مع استبعاد الدفع بالعملة المحلية باعتباره (نفقات محولة) وقصر المحاسبة الضريبية على التعامل بالعملة الصعبة الواردة من الخارج .

ما سبق كان اجتهادا قد يخطىء وقد يصيب ، لكنه ان أخطأ التطبيق فقد أصاب كبد الحقيقة المحزنة التى يعيشها مناخنا السياسى الحالى ، وقد يأخذ البعض المقال بجدية مسترشدا بقانون مماثل

فى الولايات المتحدة الأمريـكية ، وقد يأخـذه البعض على محمل الدعابة ، فتنطبق عليه المقولة الشهيرة (شر البلية ما يضحك) ، وفي كل الأحوال فانها رسالة أرجو أن تصل الى من قصدت ، والله والوطن من وراء القصد ٠

أبو المكارم ومكارم الأخلاق (*)

نشرت مجلة (الاعتصام) مقالين عنيفين (كعادتها) ردا على كتاب « قبل السقوط » ملأتهما بعبارات لا تثير الغضب بقدر ما تبعث على التعجب وصدرتهما بأوصاف لى من نوع (طريد الوفد) ، (عدو الشريعة) وهى عبارات تدل على ما يتحلى به بعض المتشددين بالشريعة من خلق رفيع ، وأنهته بعبارات ذكرت فيها (ما تزال الأيام تكشف لنا عن نوايا هؤلاء الذين لا يعرفون لدين حرمة ، أو لفكر طهاره ، أو لكلمة شرف) ، وكاتب هذه الكلمات الذى يفترض فيه ، بمنطق المخالفة ، أنه شريف الكلمة ، طاهر الفكر ، هو الدكتور محمد أبو المكارم قنديل .

وكاتب المقالين يذكرني (بيوم أن خضت غمار الانتخابات ورأيت رفاقى على الدرب يضعون أمنية تطبيق الشريعة على رأس قائمة ما يتبنون من أفكار) ، ويؤسفني أن أذكره بأنني لم أخض غمار أى انتخابات حتى الآن ، ولم أكن منضويا فى الانتخابات الأخيرة تحت راية أى حزب ، حيث استقلت من الوفد فى ٢٦ يناير ١٩٨٤ ، وهى استقالة مكتوبة ومسببة ومنشور عنها بما لا يستقيم معه وصفى بأننى (طريد الوفد) ، لأن من يقدم الاستقالة طارد

(★) نشر بالاعتصام (العدد السادس) ، بتاريخ يناير ١٩٨٦ .

وليس بطريد ، الا اذا كان الأمر أمر سقط ألفاظ أو تدنى لغة ، وهنا أشهد لمن كتبوا العنوان بالسبق والتجويد ٠

ومرة أخرى يتســاءل الكاتب فى تعليقه على عبارة (نعم للمصحف والدين ٠٠ ولا للسيف والحكم) ، أقول يتساءل (لماذا أقحمت كلمة السيف هنا) ، وأرد عليه بأنى أرد بهذا على رافعى شعار (الاسلام مصحف وسيف) وهو شعار يعلم الكاتب أن الاخوان المسلمين قد رفعوه منذ قامت دعوتهم فى عام ١٩٢٨ ، واتهام اقحام السيف مردود اليهم وعليهم ، والفقرة التى ذكرت على غلاف الكتاب دعوة للفصل لا للخلط ، والنزع لا الاقحام ، وهى دعوة لمن لا يرون فى الاسلام الا سيفا مشرعا ، فان عز عليهم ذلك أبدلوه لســانا سليطا ، والاسلام عندى أعز ، وهو فى حقيقته أرحم ، وهو فى طبيعته أكرم ٠

والكاتب يعيد ويزيد ، ويناقش ويفند ، فى عبارة أوردتها عن اقتناعى بكون الدين أساس من أسس المجتمع ، ورفضى فى ذات الوقت خلط الدين بأمور السياسة والحكم ، مؤكدا أننا (نسعد جميعا بتعليم الدين فى المدارس ، وبآيات الله تتلى فى أجهزة الاعلام ، وبالاحتفال بالمناسبات الدينية ، وباحترام رجال الدين وتوقيرهم) ، وقد تلقف الكاتب ذلك بالتجزئة والاستهزاء وناقشه بمنطق (هل الدين فى نظرك يا ســيدى ان تسعد بالاحتفالات الدينية ؟) ، (هل يسعدك حقيقة ان يتعلم أولادك أصول الدين ؟) ، ولم يفته الغمز بوصفى بأننى (الباحث الفقيه السيد فرج فودة) ، ثم انبرى رافضا عبارات (الحكم بالحق الالهى ، الحكم الدينى ، رجال الدين) مؤكدا أن مجتمع المسلمين لم يعرف الا (علماء الدين) ، وأن هؤلاء العلماء لا يسعون للحكم ، أو الولاية ، فالولاية كما قال (أولها ملامة ، ووسطها ملامة ، وآخرها خزى يوم القيامة) وهى عبارة مسجوعة ، وليست بحديث أو بحكمة بليغة ، وانما هو قول منغوم

على نسق (لولا الملامة يا هوى لولا الملامة) ، وهو يستدرك بعد ذلك حتى يترك الباب مواربا لمفهوم الحكم الاسلامى أو الحكم بالاسلام فيقول (هذا بالنسبة لمن وليها حبا فيها لا رغبة فى اقامة العدل) وهو يوضح مفهومه للحكم الاسلامى بأنه قد (انعقد الاجماع على أن يكون حكم المسلمين للقادر الكفء الذى ينهض بأعباء الحكم ومسئولياته ـ صابرا محتسبا ـ محكما منهج الله ، مسترشدا بفقه العلماء من أبناء هذه الأمة فى كل ناحية من نواحى الحياة) ، وهنا أتوقف لكى أناقش (الباحث الفقيه) السيد محمد قنديل موضحا له ما يلى :

أولا : أن الكتاب كله حديث سياسة ودنيا وليس حديث دين وعقيدة ، وهو يناقش مفهوم فصل الدين عن أمور السياسة والحكم دون أن يعنى ذلك المطالبة بفصله عن الدولة وشئون الحياة ، ويطالب الطرف الآخر فى النقاش بدحض ذلك بالحجة والمنطق .

ثانيا : ان الحجة المطلوبة والمنطق المواجه يتمثل فى أنكم ما دمتم تدعون لدولة دينية اسلامية فعليكم أن تقدموا لهذا برنامجا سياسيا يناقش الأصول والفروع ، ويتعرض لقضايا الاقتصاد والاسكان والأجور والأسعار كما يتعرض فى ذات الوقت للقضايا العامة مثل نظام الحكم واسلوب تولية الحاكم واسلوب تنحيته ان حاد عن الصواب وهو ما لا أظن السيد العالم الفقيه عالما به أو مالكا ناصية القول فيه ، وان كان فأهلا به ومرحبا وعليه البيان ، وعلينا الرد ، اما بالقبول والاستحسان ، واما ، ولا أريد أن أسبق الحوادث .

ثالثا : لقد ذكرنا حقيقة واضحة وهى أن تجارب ما حولنا من دول فى السعودية وايران وباكستان والسودان فى عهد النميرى لا تؤيد ما يدعو اليه ، وتؤيد ما أدعو أنا اليه ، وقد كان استشهادى واضحا وتفصيليا بتجربة السودان التى هلل لها المؤيدون من علمائنا

الاجلاء مثبتا ذلك بالنص والاسم ، وعلى العالم الفقيه قنديل أن يرد على في هذا وهو رد لا يخرج عن واحدة من اثنين ، اما أن هذه تجارب تخرج عن اطار صحيح الاسلام ، واما انها هي كلها أو بعضها أو أحدها تمثل النموذج الصحيح للدولة الإسلامية ولكل رد ود .

رابعا : اتبع الباحث الفقيه منهجا حذرت منه في كتابي حين أطال كل ما نحن من مشــــاكل الى الابتعاد عن تطبيق شرع الله (ص ٣٠ ـ المقالة الثانية) وردى على ذلك أنقله من كتابى (ص ٣١) حيث ذكرت (أن أمور السياسة لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين للأمور وسوء مفرط في الاستدلال ، فقد يجوز أن نأخذ ما يصنيب الأفراد من خير على أنه ابتلاء ، وما يأتيهم من شر على أنه اختبار ، لكن اطلاق تلك الأحكام على أحوال الدولة وشـئون السياسة خطأ جسيم ، ربما ارتد الى قائله حاملا له عكس ما قصد وغير ما أراد ، وبوسع المقلب (وليس المنقب) في صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج على ما ذكرت فمثلى لا يفهم ، أيا كانت الدوافع ، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة في مصرع رئيس سابق ، ذاكرا أن الاغتيال انتقام الهى ، ناسيا أنه مردود عليه بتســاؤل ظاهره سذاجة وباطنه حجة ، عن قوله في اغتيال الخلفاء الراشدين ، واذا كانت هزيمتنا في ١٩٦٧ غضبا الهيــا فما القول في نصر اسرائيل ؟ هل هو رضاء من الله في المقابل ؟ ، واذا كان تدهور مستوى المعيشة في بلادنا سخطا من الله لترك شرعه الصحيح فما القول في ارتفاع مستوى المعيشة في دول الغرب ؟ وأستطيع أن أستطرد مع القارىء في أسئلة لا طائل وراءها الا أن نتعجب من اطلاق الأحكام دون ترو ، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل ، فليس كل أمر سيء سخطا أو ابتلاء ، وانما أمور يســهل تحليل أسبابهــا ان أتت من فرد أو مجموعة ، ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ان كانت ثمة مواجهة ، دون أن ينتقص هذا من ايماننا أو يزيد ، ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بأهون الأساليب ، وأقصد

بها الاحالة الى الارادة الالهية ، التى يجب أن يعلو التسليم بهما وبقدرتها فوق هذه التفاسير ، ولنا فى عام الرمادة أسوة ، وفى طاعون عمواس أسوة ، وكلاهما حدث فى عهد عمر ، وعمر هو عمر ، وعهده هو العهد الذى يعلو على شبهة غضب الله على عبـاده المؤمنين ، ولنا أيضا أن نقف وقفة هادئة ، مع الهاتفين فى كل مرة يصيبنا فيها ضر أو ضنك ، بأن هذا عقاب الله على تركنا لشريعته ، تلك التى لو طبقناها لأبدلت ضرنا خيرا ، وضنكنـا غنى ؛ ذاكرين لهم أن فى حجتهم كثير من الوهن ، وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة انما يصدر عن الرغبة فى تطبيقها وليس عن التوسل بها الى غنى أو رفاهة ؛ وأن ما يحدث فى أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب قد تتعلق بقصور فى اسلوب حكم ، أو تقصـير فى الأخذ بأحسن السبل ، وهما أمران يمكن أن تجد لهما حلا اذا قست على أمور الدنيا دون أن تهمل فى وجدانك أعظم ما يهبه الدين ، وهو الضمير ، وباختصار فهذه قضية وتلك أخرى) .

وتبقى كلمة أخيرة موجهة للباحث الفقيه ...

لقد أجهدت نفسك فى الكتابة وأجهدت نفسى فى الرد دون أن نصل إلى كلمة سواء ، ربما لأننى احتكمت للعقل وهو احتكام عسير على البعض ، وكم كنت أتمنى أن تدخر جهدك لما فيه صالح الاسلام والمسلمين بأن تحاول تقديم برنامج سياسى للدولة الدينية التى تتصورها أو دستورا ينظم أمورها أو حلا للخلافات الفقهية حول الحاكم وهل يكون قرشيا أم لا ، وحول الشورى وهل هى ملزمة أم لا ، وغير ذلك من الأمور التى تهرب منها ويهرب منها الجميع الى الاختيار السهل ، وهو اختيار النقل لا العقل ، والتكفير لا التفكير .

الزمنى بالحجة أيها الفقيه أن أردت ، ورد على ما سبق واستعد لما سيأتى إن استطعت ، ورد على ما ورد بالكتاب من أمثلة فى التاريخ الاسلامى لا أظن أنك تنكرها ، أما محررو الجريدة الذين اختاروا عنوانات المقالين فاليهم أوجه كلمة هادئة ..

ان كان الأمر أمر تجاوز فى اللغة أو سقط فى العبارات ، أو ألفاظ مقذعة فلا تتوقعوا جزاء الا من جنس العمل ، وان كان الأمر أمر اسلام فانى أعلن أن الاسلام ظل وسوف يظل قبلكم وبعدكم دين السماحة والمحبة والدعوة بالتى هى أحسن ، وان كان الأمر أمر سياسة فقد دخلتم فى ساحة لستم فرسانها ولا تملكون أساليبها ناهيكم عن قاموسها ، واذا كان الأمر أمر تقدم بالمجتمع فلن يكون ذلك بالسواك وتكحيل العينين ، وحمل حجاب الحصن الحصين ، وترديد الأقوال المأثورة أو المنثورة من نسق لولا الملامة كما سبق وأسلفتم ورددت ، فأدوات التقدم هى العلم لا الدروشة ، ودراسة واقع العصر لا الهروب منه ، والعمل لا اطلاق البخور ، وأشياء أخرى أعتقد أننى سوف أجد مجالا لارشادكم اليها يوما ما ، ما دام حديثكم متصلا وحوارنا مستمرا أدعو الله أن لا ينقطع ، وأن لا تنقطع لكم عادة ، وأن يهديكم الى سواء السبيل .

شجاعة فى غير محلها (*)

هذا قاضى شجاع (١) ، يهوى أن يضحى بمنصبه دفاعا عما يعتقد أنه الحق ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، وقد نقدناه فى مقال سابق منذ عام ونصف عنوانه (انها حقا استقالة غريبة) حين وصف يمين القضاء الذى أقسمه بأنه يمين زائف فى حيثيات حكم ، ونقدنا البعض بحجة أننا نتعرض للقضاء ، متجاهلين أننا تعرضنا لما نشر على الملأ ، وملأ وجداننا عجبا ودهشة ، ولعل الناقدين اليوم يجدون لنا عذرا ، ونحن نعرض لظاهرة ما نظن أن لها سابقة فى تاريخ القضاء المصرى ، وما لا نتمنى أن تكون لها لاحقة ، فقد نشر سيادة القاضى ، الذى تحدثنا عنه سابقا ، مقالا فى جريدة الأحرار ، توجه باسمه مسبوقا بلقب المستشار ، وزانه بصورته ، وعنوانه (عبود الزمر .. منطلقا من الاسلام نناديك) ، وهو مقال مشبوب العاطفة ، مثقل بالشجن ، موجزه أنه ـ أى عبود ـ أشرف الشرفاء ، وحامل اللواء ، وأنه ـ أى المستشار ـ معه قلبا وقالبا ، وقد يرى بعض المفكرين والسياسيين أن عبود مجرم قد يراه البعض منهم بريئا ، لكن ما يراه القاضى يختلف باليقين فالفيصل لديه بين الاجرام والبراءة ليس خيطا رفيعا ، بل سدا منيعا ، هو حكم القضاء النهائى الثابت ، فالحكم عنوان الحقيقة ، واذا كان أحد

(*) أرسل هذا المقال للاهرام ولم ينشر .

(١) المقصود هو المستشار محمود عبد الحميد غراب .

القضاة يرى في عبود المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة مرتين ، بريئا ، بل وبطلا يستحق منه المساندة والتأييد ، وقائدا يستحق أن يقف الجميع ـ ومنهم القاضي ومن معه ـ وراءه ، وأن يدعوه للثبات والايقان بالنصر ، فتلك لعمري ـ كما يقولون ـ قاصمة الظهر ، ولا يغني عن السيد المستشار عبارة بثها بين السطور ، ذكر فيها (أن حكم القضاء واجب الاحترام لكن اسلوب التنفيذ ومنهجه واجب عدم الالتزام بل الصد والانتقام) ، فنحن نرى ، وسوف يرى القارىء معنا ، أن السيد المستشار لم يحترم أحكام القضاء ، ودليلنا عبارات المقال نفسها ، فالزمر في تقدير المستشار (أخ مسلم في الله ـ رجل مناضل في الاسلام ـ سيف مصلت على رقاب أعداء الله من طواغيت البشر) ، وهو يستحق من سيادة المستشار أن يناجيه قائلا (اننا معك في كل ما يجيش به صدرك ، ويعتمل في قلبك ، وينور في ذهنك ، تحس باحساسك ، نكتوى بنارك ، نشعر بعذابك ، نسمع أنينك ، وأنات فؤادك ، ورغم السلطة وما فيها من بهر نوجه اليك هذا النداء) ؛ وهكذا أصبح الرجل المدان في التدبير لقتل الرئيس السابق وغيره في حادث المنصة ، والمدان بعدها في قتل (طواغيت البشر) من ضباط وجنود الشرطة الأبرياء في أسيوط صباح العيد ، فارسا مغوار ، يكتوى بنار عذابه المستشار ، وما باله لا يوصف بذلك ، ولا يكوى كذلك ، وهو بنص ألفاظ المقال (متبع وليس مبتدع ، مجاهد في سبيل الله ، آمر بالمعروف ، ناه عن المنكر ، مناصح للأمير والقائد والخارجين والمارقين) ، وما دام السيد المستشار يراه كذلك ، فلا بأس من أن يناجيه نجوى تنفطر لها القلوب وتذوب فيها حشاشة الصدر ، حتى أن الكلمات تكاد ترتعش والعبارات توشك أن تشي بالدمع الهتون ، وهو يشبهه بالرسول ، ويبشر بالانتصار على السلطان الحاكم ، واقرأوا معي (أنت على الدرب تماما « والله يا عم لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه » ، لست آلة صماء ، ولا ترسا في جهاز السقوط

مثلهم (؟) ؛ ولكنك قائم بذاتك ، ولست رمزا لعائلتك أو قريتك أو محافظتك فحسب بل للاسلام والجهاد ، والصبر والثبات وستكون الشريعة الاسلامية بك وبأمثالك (؟) - يوما في جميع أرجاء مصر شاهدة على قوة ايمانك تطبق وتنفذ رغما عن السلطان الحاكم)» ، وهكذا يصبح العنف شرفا ، والقتل جهادا ، والتدمير ثباتا » على يد من لا يرون فى الاسلام السمح الا سيوفا مشهورة وقبورا محفورة ، وأكفانا منشورة ، ولا يترك سيادة المستشار لنا فسحة من حسن الظن بما يقول ، أو سوء الظن بمن أدين ، فيخاطبه بنص صريح فى نهاية المقال قائلا (ثق أنه على أيدى أمثالك من الشرفاء ستنتهى باذن الله مذابح الشريعة الاسلامية التى نصبها أعداء الله) ..

يا سبحان الله ، المدانون بأحكام القضاء فى نظر المستشار شرفاء ، والحكام أعداء الله ، ومذابح الشريعة تملأ الأرجاء ، والحل فى يد عبود ورفاقه ، فهو به جدير ، فمن يمناه انطلقت القنابل ، ومن يسراه انهمر الرصاص ، ومن ذهنه خططت المذابح ، وعلى يده سقط الأبرياء ، وليس مهما لدى سيادة المستشار أن القضاء أدانه ، أو أن حكما قاطعا صدر عليه ، فالرجل رجل ثورة ، ومقاله أو بيانه - لا فرق - يدعو لما هو أكثر من تأييد عبود ، انه يدعو الى (الزلزال) ، لا أقل ولا أكثر حين يقول (ولكن على الوجه الآخر تمتلئ نفوسنا بحقد يغلى ، ونفس تمور ، وزلزال عاصف أسود ضد تلك السلطة الشاذة النادرة التى غبرت السماء ، وأنزلت البلاء وعممت الفساد) .

والله خير حافظا :

الله خير حافظا ممن يأتمنهم المجتمع على أقدس أقداسه وهو محراب العدل ، فيهينون أحكام القضاء ، وينعتون المجرمين بالشرفاء ،

ويمجدون قتل الأبرياء ، ويتنادون بالثورة دون مواربة أو خفاء ، وحسبى ما عرضت من فقرات فى المقال ، ففيها ما يكفيها ، وفيها أيضا ما يكفينى ويكفى القارىء ويغنيه عن ايضاح ، وهى فى مجملها اشـــارة خطيرة ، لتجاوز خطر ، فى قطاع خطير له كل الاحترام والمهابة ، وما كان أغنانا عن الخوض فى هذا الأمر ، تقديرا وعرفانا واجلالا ، لولا أن البعض يهوى المغـامرة ، ويستمرىء الاندفاع ، ويلجئنا الى الدفاع ، ليس عن أنفسنا فقد وهبناها للوطن منذ زمن ، ولكن عن محراب جليل ، واجب سدنته أن ينفذوا القانون ، لا أن يضعوا أنفسهم تحت طائلة عقابه ..

الصباحي يشترى البضاعة (*)

نشرت جريدة حزب الأمة موجزا للندوة الاسبوعية للحزب عنوانه حوار ساخن مع « الداعية الاسلامى » (عبد الله السماوى) بدأ فيه الشيخ السماوى حديثه بقوله (اننى سأعرض شيئا من بضاعتى ولا أدرى هل سيكون مناسبا أم لا) ، وانطلق السماوى فى عرض (البضاعة) بتعريف المقصود بالمجتمع بأنه الكيان المعنوى الذى يتميز عن جماعة (الذئاب والثعالب والأفاعى) وأنه عندما يقول أن المجتمع جاهلى كافر أو أن الدار جاهلية فهو لا يقصد الأفراد بأعيانهم ، وانما يقصد الراية المرفوعة ، وقد ذكرت جريدة الأمة فى أعقاب هذه العبارة أن أحد أعضاء الحزب سأله قائلا حتى لو كان السلطان هذا يصلى ويصوم ويقول انى من المسلمين ، فأجاب الشيخ السماوى لو صلى وصام وقال انى من المسلمين فهو جاهلى ، وسأله أعضاء حزب الأمة عن معنى الجاهلية فأجاب بأن الجاهلية مأخوذة من الجهل والمقصود الجهل بالحق لأن الامام ابن تيمية قال أن من لا يعلم الحق فهو جاهل .

وواضح من عدم تسلسل الحديث أن البضاعة اشتملت على اتهام (السلطان) بالجهل ، ولم يشفع له فى نظر الشيخ السماوى أن يكون مصليا وصائما ، وأن يعلن اسلامه على الملأ .. وقد يكون مفهوما أن يعرض الشيخ السماوى بضاعته ، بل ومن المنطقى أن

(*) ارسل للأحرار ولم ينشر .

يكون ما سبق هو مضمون بضاعة الشيخ (السماوى) ، لكن الملفت للانتباه هو تعليق الأستاذ أحمد الصباحي رئيس الحزب على هذه (البضاعة) حيث ذكر بالحرف (الحمد لله ، لقد وجدنا فى هذه الليلة ضالتنا ـ ففى صباح السبت الموافق ٢٨ يوليو ١٩٨٤ كتبت « الأخبار » أن الاسلام أو الفلسفة الاسلامية قد انتهت وان الاسلام هو عقيدة وشريعة فقط وقد وقفت الفلسفة الاسلامية عند ابن رشد ـ ولقد سمعنا فى هـذه الليلة من الشيخ السماوى فلسفة عريقة للاسلام ، ولكن ماذا يبقي بعد الفلسفة ، ماذا نعمل ، هل نسمع كلاما ونعيش فى كلام آخر ، فلقد قال الرسول من رأى منكم منكرا فليغيره بيـده أو بلسانه أو بقلبه) • وواضـح من كلام الأستاذ الصباحى أنه قد اشترى البضاعة ، بل وجد فيها ضالته ، وأن عقد الشراء قد تضمن نصوصا أهمها أن المجتمع جاهلى وأن السلطان جاهلى وأن ذلك كله منكر ينبغي تغييره بالقوة أى باليد ، فان لم يمكن فبغيرها من وسائل أضعف الايمان ، وأن الفلسفة الاسلامية التى هيىء للبعض أنها توقفت عند ابن رشد قد وجدت ضالتها أخيرا لدى الشيخ السماوى •

لقد حرصت على أن لا أغير حرفا من الكلمات المنشورة ، كما حرصت على أن يكون استنتاجى مطابقا لنص ما قيل حرفيا ، ولم أقصد على الاطلاق أن أستعدى السلطات على أصحاب هذه المقولات ، وانما أردت أن أعرض على الرأى العام نموذجا فكريا أحسب أنه بالغ التهافت والخطر فى آن واحد ••

انه من السهل أن نهرب من مشكلات التضخم والدعم والاسكان والتعليم والطفولة وغيرها الى الصراخ بأن المجتمع جاهلى ، ومن السهل أن نتخلص من مطالبتنا بالمشاركة فى حل المشكلات الى الدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة ، ومن السهل أيضا أن نتهم السلطان بالجهـل بدلا من أن نمد له يدنا فيما أصاب ونرفع أصواتنا بالنقد فيما أخطأ ، لكن السؤال الصعب الذى أشك فى أنه قد خطر على بال الأستاذ

الصباحي وهو يشترى البضاعة هو ـ وماذا بعد ؟ هب أننا سلمنا معه بأن المجتمع جاهلى وأننا غيرنا نظامه ، وأزلنا سلطانه ، ماذا فى جعبته هو وفليسوفه لاعادة البناء ؟ ٠٠

أرجو أن يكون هذا التساؤل مقدمة لحوار لا نتراشق فيه بالعموميات وانما نتحاور فيه بالحلول الواقعية ، وسوف أكون أسعد الناس بالمشاركة فى حوار بين الفكر ، والبضاعة ٠

حوادث أسيوط وتداعيات السقوط (*)

« السائرون خلفـا ، الحاملون سيفا ، المتكبرون صلفا ، المتحدثون خرفا ، القارئون حرفا ، التاركون حرفا ، المتسربلون بجلد الشياه ، الاسود ان غاب الرعاة ، الساعون ان أزفت الأزفة المنجاة ، الهائمون فى كل واد ، المقتحمون فى مواجهة الارتداد ، المنكسرون المرتكسون فى ظل الاســـتبداد ، الخارجون على القوانين المرعية ، لا يردعهم الا توعيـة الرعيـة ، ولا يعيدهم الى مكامنهم الا سيف الشرعية ، ولا يحمينا منهم الا حزم السلطة وسلطة الحزم ، لا يغنى عن ذلك حوار أو كلام ، والا .. فقل على مصر السلام » .

لم أفاجأ بما يحدث الآن في أسيوط أو المنيا أو طب القاهرة ، ولن أفاجأ اذا حدث ما هو أسوأ ، فقد نبهت الى ذلك مرارا وتكرارا ومنذ زمن يصـــل الى عشر سنوات ، فى كتب ومقالات وندوات وأحاديث ، دون أن ألقى غير ابتسامة تشى بعبارات من نوع (أنت تهول الأمور - ليس الأمر بهذه الدرجة من الخطورة ، انهم حسنو النوايا وان أساءوا التعبير) ، وخلال هذه السنوات العشر حدث اغتيال السادات على يد مجموعة محدودة من منغلقى الذهن ، دخلوا ساحة السياسة لأول مرة من باب اغتيال الرئيس ، وبعدها حدثت حـوادث أسيوط ، وسقط العشرات من قتلى الشرطة ، وتحولت

(*) نشر بمجلة روز اليوسف بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٦ .

محاكمة القتلة الى ســـاحة ارتفع فيها صوت امامهم الشيخ عمر عبد الرحمن بالتحذير والنذير ، بالوعد والوعيد ، للجميع دون استثناء ، بدءا من رئيس المحكمة وانتهاء برئيس الحكومة ، وانتهت المحاكمات الى تبرئة (الشيخ الجليل) والحكم على الكثيرين بالبراءة ٠

خلال ذلك رفضت نقابة المحامين قبول عضوية قاضي محاكمة الاسلامبولى ورفاقه بحجة أنه قصر فى اعطاء المحامين حق الدفاع الكامل ، حين تدخل لايقاف مهزلة اتهـــام رئيس الدولة الراحل بالشذوذ ، ولم يناقش أحـد هذا الأمر ، ولم يتنبه أحد الى مغبة أن يصبح مصير الرجـــل عبرة وعظـــة للآخرين ، واضطر الرجـــل على حد ما سمعت الى البحث عن عمل خارج حدود مصر ، ولم تقصر الدولة فى المشاركة فى اثبات سعة صدرها وقدرتها على تحمل الضربة تلو الضربة ، وامتصاص الخروج على الشرعية والقانون فأصدرت قرارها بتأجيل قضية الجهاد المتهم فيهـا نحو تسعين عضوا فى التنظيم الى أجل غير مسمى ، الأمر الذى ترتب عليه خروجهم من السجن فيما سمى (بالمصالحة بين الدولة والجماعات) ، وأغلبهم الآن بحمد الله فى أسيوط والمنيا يشعلونها نارا ، ويقودون ما نسميه على استحياء بالحوادث المؤسفة ٠

واذا كانت الذكرى تنفع (الحكومة) ، فسأحاول أن أذكرها وأذكر القراء بمسلسل التداعيات التى أوصلتنا الى ما وصلنا اليه اليوم ، لقد أدى الاعلام دورا رائدا فى التحضير لانفجارات التطرف التى تشهدها الساحة المصرية الآن ، ويكفي للدلالة على ذلك أن أشير الى صحفى معروف ساجلنى مساجلة عنيفة حين أدنت حادث اعدام الشيخ محمود طه زعيم الاخوان الجمهوريين بالســودان ، وغيره آخرون منهم من يسخر عموده اليومى ومقاله الاسبوعى للنقل عن شيخ جليل ، ومن حقه بالطبع أن يتدين أو يتصوف أو يتهجد ، لكنه من حق القراء أيضا أن يعثروا على شعرة معاوية بين الاعلام السياسى والدعاية الدينية ٠

أما أوسع الصحف انتشارا فقد خصصت صندوقا يوميا للدعوة الى تحويل مصر الى دولة دينية وأضافت الى ذلك مقالا اسبوعيا ثابتا لأحد كتابها دعا فيه مرة لعودة العلاقات مع ايران متحديا مشاعر التضامن العربى الشعبية والرسمية مع العراق ، وادعى فيه مرة أخرى أننا لم نحصل على استقلالنا بعد لأننا محتلون بالشرائع المستوردة ، وأن حصولنا على الاستقلال رهن بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وهو ترديد أكثر بلاغة فى اللغة ، وحنكة فى التناول ، لنفس مقولات محمد عبد السلام فرج فى كتابه (الفريضة الغائبة) حين ادعى أننا محتلون بشريعة (الياسق) قياسا على ما طبقه التتار ، وحين تطوعت بالرد والمناقشة اعتذر المسئولون عن عدم النشر ..

هذا عن الاعلام فماذا عن المعارضة ؟

لقد تحولت صحيفة الأحرار الى صحيفة دينية تنافس شقيقتها (النور) فى دعاوى الردة الحضارية والتعصب الدينى ، ويكفى ما نشره رئيس تحرير الأخيرة فى مقاله الأخير ، موجها لوما عنيفا لجريدة الأخبار لنشرها خبر سقوط الترابى فى السودان ، وحجته فى اللوم والتعنيف والتقريع أن الأستاذ سعيد سنبل رئيس تحرير الأخبار (من النصارى) .. هذا عن الأحرار ، أما الشعب فقد رأس تحريرها ماركسى سابق ، متطرف دينى لاحق ، لا يرى خلاصا الا بتحويل مصر الى دولة دينية ، أما الأمة التى تصدر من حين الى حين ، فقد تخصصت فى الدعوة للشريعة الاسلامية والكرة الصاروخية . ولم يشأ الحزب الوطنى الحاكم أن يترك الساحة دون اسهام فأصدر جريدة اللواء الاسلامى المعلنة بجلاء عن توجهها لتطبيق الشريعة كمدخل لمصر الاسلامية ، والتى عقدت فى عددها الأخير ندوة تكفير وردة للدكتور يوسف ادريس على يد مجموعة من علماء الدين الأجلاء ، وأخيرا انضم الوفد الى الركب ، حين نشر حادث (شعبان) فى أسيوط على نحو مخالف للحقيقة ، حين صوره على النحو التالى (أمسك المخبر شعبان من رقبته ، وصوب مسدسه الى رأسه ،

وأطلق الرصاص فتناثر مخه الى الخارج) والحادثة كما صورتها الصحف القومية تختلف عن ذلك كثيرا ، وتبدو منطقية أكثر ، فقد تصدى المخبر وزميله لأربعة يلصقون المنشورات بقصد منعهم فاعتدى المتطرفون عليهم بالمطاوى ، فكانت النتيجة أن أطلق المخبر رصاصة استقرت فى رأس (شعبان) ، والعالمون بما يحدث فى أسيوط لا يجدون فى حادث الاعتداء بالمطاوى الا مدعبة رقيقة من الجماعات لأحد رجال الشرطة ٠

هذا عن المعارضة ، فماذا عن الدولة ٠٠ وهذا هو الأخطر ٠٠

فى نفس حادث شعبان أرسلت طائرة لانقاذه وقطع وزير التعليم العالى رحلته فى المنصورة وعاد فورا للاطمئنان على (شعبان) ، وأذيع الخبر فى نشرات الأخبار ، ونشر فى الصفحات الأولى للصحف اليومية ، وصرح محافظ الجيزة (مطمئنا الرأى العام) بأن ملاهى شارع الهرم سوف تنقل خارجه الى (خرابة) على أطراف مدينة ٦ أكتوبر ، وتباهى محافظ أسوان بقرار المجلس المحلى بالغاء مشروع سياحى بسبب وجود صالة قمار فيه لا يسمح للمصريين بدخولها ، لكونها رجسا من عمل الشيطان ، وخوفا على السياح من الفتنة والمعصية ، وعقد مجلس الشعب جلسات مطولة لمناقشة اصدار قوانين رادعة لردع البهائيين وأدعياء النبوة وأصحاب الأفكار (الهدامة) ، وأوقفت جريدة الأخبار نشر رسوم الفنان بيكار ، وحجة المطالبين باعدام البهائيين أن البهائية ليست (كما يعتقد المؤمنون بها) دينا سماويا نعترف به كمسلمين ، وهى حجة لو أخذت بها دول أوربا الغربية مثلا ، وهى دول كلها مسيحية ، لتعرض فيها المسلمون لمحاكم التفتيش من جديد ٠

نتيجة لما سبق كله لم أفاجأ وأنا أقرأ أن أحد أعضاء الجماعات من الطلبة فى تجارة أسيوط صعد الى منصة المدرج ورفع يده الى أعلى ، وهوى بها على صدغ الأستاذ الجامعى الجليل دون أن تحرك الجامعة ساكنا ، ولم أفاجأ وأنا أقرأ أن أمير الجماعة الاسلامية

يفاوض رئيس الجامعة فى فتح الجامعة أو اغلاقها ، ولم أفاجأ حين تحركت الجماعات لازالة كابوس الدكتور الشجاع هاشم فؤاد بعد أن أرقتهم محاولته لتحويل طب القاهرة الى كلية محترمة ٠٠ لكننى فوجئت حين طلب منى بعض الأصدقاء أن أرد على صفحات الصحف على دعاوى طلبة الجماعات بجاهلية المجتمع وخروجه على الدين والشريعة ، فقد كتبت كثيرا عن ذلك ، وسبقنى أساتذة أجلاء فى تفنيد ذلك بالأدلة ، مثل المستشار سعيد العشماوى والأستاذ حسين أمين ٠٠

فوجئت لأن هذا الطلب فيه قدر كبير من الرومانسية المفرطة ٠٠ فالأمر ليس أمر محاورة فما أكثر ما حاورنا وما أكثر ما أغلقوا آذانهم وأذهانهم ٠٠ الأمر أخطر بكثير ٠٠

الأمر أمر هيبة دولة ، وسلطة قانون ، وسلطان نظام عام ٠٠

والهيبة والسلطة والسلطان لا تتأتى بالعسكر ، بقدر ما تتأتى بالاقناع العام ، شأنها فى ذلك شأن اقتناع الناس بقيمة النقود وهى ليست أكثر من ورق لا قيمة له ٠٠

وفى الدول المتقدمة تشعر بالهيبة والسلطة والسلطان فى كل خطوة أو تصرف ، دون أن تجد أمامك شرطيا أو فوق رأسك قانونا للطوارىء ٠٠ واذا اهتزت الهيبة أو تراخت السلطة أو ضعف السلطان ضاع كل شىء ، وهذا هو عين ما تسعى اليه الجماعات الاسلامية فى تحركها الأخير ٠٠

دعونى أتساءل ٠٠ ماذا يحدث اذا فصل من جامعة أسيوط ومن التعليم كله مائة طالب أو حتى ألف اذا لم ينصاعوا للنظام العام أو الأعراف الجامعية ٠٠ بل ماذا يحدث اذا طبقت الطوارىء فى أسيوط وعومل الخارجون على الشريعة بما هم أهل له ، معاملة

الخارجين على القانون ، يخرجون المطواة فيواجهون بالرشـــاش ، يخرجون الرشاش فيواجهون بالعربة المصفحة والدبابة ، يخرجون على القانون ، فيوضعون حيث يوضـــع الخارجون على القانون فى السجون ، وبالقانون ٠٠ ماذا يحدث اذا أعطى (لوبى التطرف الدينى الاعلامى) أجازة مفتوحة بمرتب ، وتركت لهم حرية الكتابة خارج الصحف القومية ، وفى الصحف والمجلات الدينية الممولة من الخارج مساحة واسعة لاجتهاداتهم وفى صحف المعارضة موقع ملائم لكتاباتهم وحجمهم ، أما ان تكون صحف الدولة ساحة لهم لهدم نظام الدولة ، أو أن تكون مؤسسات الشعب موقعا لضرب أى فرصة لتقدم الشعب ولحاقه بالعصر والحضارة ، فلا أظن أن عاقلا يقبل أو أن مسئولا يستسيغ ، واذا كان ما يفعله عمر عبد الرحمن ، الذى ينتقل من مدينة الى مدينة ، مثيرا للشغب ، داعيا للعنف ، مستفزا لمشاعر التعصب ، مستنفرا الشباب الغض للجهاد ضد الحضارة ، موجها له لقلب نظام الحكم بالقوة ، واقعا بالفعل تحت طائلة قانون الوحدة الوطنية وقوانين الطوارىء ، فلماذا لا تطبق هذه القوانين عليه ، ولا حجة هنا للحرية أو الديمقراطية فعليه اذا كان يرغب فى العمل الشرعى أن يقيم حزبا أو أن ينضم الى حزب ، أما أن ينتقل كالفراشة ويلسع كالنحلة ويهدم كالمطرقة ، فلا أظن أن وطنيا يؤيد أو يتحمل أو يقبل ٠

أما الحزب الوطنى الحاكم ، فان قدرا كبيرا من المسئولية يقع على عاتقه ، ويكفيه غيابه عن ساحة المواجهة الفكرية أو الشعبية لهذه التيارات التى تهدد وجوده ، واذا كان ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فلا أقل من أن يلزم أعضاءه فى مجلس الشعب وكوادره الاعلامية بعدم المزايدة على قضايا الشريعة والدولة الدينية ، فان التزموا فهو الحد الأدنى من الواجب الحزبى ، وان زايدوا أعفاهم من مواقعهم الحزبية وأطلق سراحهم رحمة بهم وبالحزب وبالشعب وبالمستقبل ٠

ان ما ذكرته ليس أكثر من مدخل الى ما يطمح اليه المصريون جميعا وهو عودة الهيبة الى الدولة ، والسلطة الى القانون ، والسلطان

الى النظام العام ·· وليس فى هذا افتئات على الديمقراطية أو خروج على الحريات ، بل ان العكس هو الصحيح ، فالخارج على القانون أو النظام العــــام يعامل بالقســـوة فى أكثر المجتمعات التزامـا بالديمقراطية ، لا يعنى الدولة ما يرفعه من شعارات صحيحا كان أم خطأ ، بل يعنيها أنه مجرم فى حق الشرعية ، تستوى فى ذلك الألوية الحمراء والمافيا فى ايطاليا والبادرماينهوف فى المانيا الغربية ، والجيش الأحمر فى اليابان ، والجماعات الدينية فى مصر ، وفى أسيوط على وجه الخصوص ·

أقول لك الى أين ؟ (*) .

تحت عنوان (الى أين يا دكتور فرج فودة) ، وعلى مدى اسبوعين متتاليين ، كتب الأستاذ صلاح أبو اسماعيل فى جريدة الأحرار ، ما تصوره ردا على ، وما قدره تعريضا بى ، وما قصده تحريضا للقراء ، أما الرد فلا أحسب أنه قد فعل ، وأما التعريض فأعرضه على القراء ، فقد فهم الرجل أن كتابى (قبل السقوط) دعوة لاباحة الزنا ، فدعاني ـ مشكورا ـ الى اباحة عرضى (؟) ، فان لم أفعل فأنا أنانى (؟) ، وان فعلت فقد لطخت نفسى (؟) ، ولعلى أصارح القارىء ، بأننى على كثرة ما توقعت من نقد أو تجريح أو حتى تطاول ، لم أتوقع أبدا أن يصل الأمر الى مستوى ما ذكرت ، وهو ما ورد بالنص فى مقال الرجل الفاضل الجليل ، وما أضعه أمام القارىء محتكما اليه ، متعففا عن الهبوط الى مستوى الرد عليه .

ولا يبقى بعد الرد والتعريض الا التحريض ، وأمره بالنسبة لى يسير ، فلا أحسب اننى قادر على الخوف حتى لو أردت ، أو أن وجدانى مهيأ للفزع حتى لو حاولت ، فالدعاة الى الحق ـ حق المجتمع فى مستقبل أفضل ـ والمؤمنون بالله والوطن ، دون سعى لمنصب أو مأرب ، لا يخافون فى الحق لومة لائم ، ولا يلهيهم عن دعوتهم صوت تجارة أو حديث بيع .

واذا كنت قد بدأت حديثى بلوم الرجل على تعريضه بالاعراض ، فان من حق القارىء على أن أقدم له البديل . حين أذكر

(*) نشر هذا المقال بجريدة الأحرار بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٦ .

للرجل نضاله المشرف متجاوزا استعداءه لى ، وأن أشيد بتاريخه حرصا منى على نسبة الفضل لأصحابه ، ومحاولة منى لترسيخ قيم الحوار السياسى العفيف فى نفوس الأجيال الصاعدة ، فقد بدأ الرجل نضاله السياسى منتسبا الى الاخوان المسلمين ، ثم ما لبث ان اكتشف انهم فئة مارقة ، فأرسل رسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر ، نشرتها جريدة المصور (العدد ٣١١٠) مقرونة بتوقيعه ، وكان تاريخها ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٧ ، ولم يكن الرجل معتقلا أو مضطهدا حتى يقال انه كتبها تحت ضغط أو تنكيل ، وانما أتى تأييده للثورة وهجومه على أعدائها خالصا لوجه الاسلام ، وليس أروع من نشر فقرات من هذه الرسالة حتى يسعد الجميع بقراءتها وحتى يتعلم النشء كيف يكون الولاء للوطن ولثورة يوليو المجيدة ، وكيف يكون النقد الذاتي للنفس على الخطأ حين يقول (ولست آسفا على شىء فى حياتى بمقدار أسفى على أنى كنت يوما من الأيام واحدا من المنتسبين الى هذه الجماعة الضالة) ، أو ذلك الوفاء النادر والولاء المحمود للثورة (المباركة) أو كعبة المجاهدين كما أسماها حين يقول (ان أعمالى كمدرس تدور حول غرس مبادىء الثورة في القلوب) .

ولعل الرسالة السابقة تكشف جانبا عظيما من قدرة الرجل على تغيير مواقفه حين يتبين له الحق ، وهو أمر تبرره السياسة ، وتشفع له التقية ، وتفسره الحكمة ، تلك التى دفعته الى خلع الزى الأزهرى وارتداء الملابس العصرية ، خداعا منه للظالمين ، واخفاء منه لصادق نواياه ، وصحيح معتقداته ، وقد جازت الخدعة على رجال السلطة ، خاصة حين شاهدوا الرجل عضوا نشطا فى هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومي ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ، بينما فى القلب ما فى القلب ، وفى النفس من حب الاسلام وصادق العقيدة ما يعجز القلم (قلمى) عن وصفه ، وما عجز اللسان (لسان الرجل) عن التعبير عنه ، وحين أذن الله أن يحكم مصر الزعيم المؤمن أنور السادات

عاد الرجل الى زيه ، وعاد اللسان الى صادق تعبيره ، وازدان حزب مصر بعضوية الشيخ ودفاعه عن الاسلام ، واستمر الرجل رافعا راية الجهاد الاسلامى فى حزب مصر ، الى أن أعز الله الاسلام بنضاله فى حزب الوفد ، ووصل الأمر به فى احدى خطبه فى منزل رئيس الحزب ، أن وصفه بأنه فؤاد الاسلام وسراج الدين ، ثم وصفه بعد اقالته من الحزب فى جريدة النور بأنه كذاب أشر ، وفى كل من الموقفين ، كان ينطلق من ايمان صـــلب عميق ، وعقيدة داخلية لا تتزعزع ، دفعته الى ارسال برقية للحزب الوطنى ، نشرتها جريدة مايـو ، يعلن فيها انضمامه اليه ، وقد نشرت الصحف خبر رفض الحزب الوطنى قبوله بين أعضائه ، فلن تلن له قناة ، ولم يهن له عزم ، واستكمل مسيرته نائبا لرئيس حزب الأحرار ..

ذلك تاريخ نضالى مجيد ، لا أجسر على انكاره ، ولا أملك أن أبخسه قدره ، ولا يمنعنى العداء أن أذكره ، وهو تاريخ يستحق أن يوزن بميزان الذهب ، وأن يقوم بما يستحق أن يقوم به الثبات على المبدأ ، وأن يوصف بأنه أعلى درجات الصمود وراء الحق ، وهو تاريخ برره الرجل بأنه يتأسى بالرسول حين كان يعرض نفسه على القبائل الكافرة ، وهنا استميحه العذر أن أراجعه ، فأين هو من الرسول ، وأين القبائل الكافرة من الأحزاب القائمة ، وعساى أن أكون قد أنصفت الرجل قبل أن أنتقل للرد عليه أو النقد لما كتب .

فرج فودة والصهيونية :

تحت العنوان السابق نشر الأستاذ صـــلاح أبو اســـماعيل ما تصور أنه غمزة موجعة خاصـــة أنه كررها فى أكثر من مقـــال وحديث ، حين ذكر أنه لم يسمع لى كلمة واحدة فى لوم الصهيونية أو من وراءها .

ان الموقف من اسرائيل يا أخ صلاح ، لا يزيد عن كونه موقفا سياسيا ، فقد تراها صديقة أو جارة مسالمة لك ان كنت مؤمنـــا بالسلام ، وقد تراها عدوا ان كنت رافضا للمعاهدة وفي كل الأحوال فانها صديق خارجي ان سالمت ، أو عدو خارجي ان عاديت وتستطيع فى أسوأ الأحوال أن تغلق دونها الحدود أو تحشد أمامها الحشود ، لكنك تواجه موقفا أصعب بالتأكيد حين يأتيك الخطر من داخلك ، وحين ترى عدوك بين صفوفك ، مواجهـــا للوحدة بالفتنة ، وللغد بالماضي ، وللرأى بالسيف ، وللتفكير بالتكفير ، وللعقل بالنقل ، وللاجتهاد بالعقم ٠

البرنامج الاسلامى :

لست أدرى هل ما ذكره الأستاذ صلاح كبرنامج سياسى اسلامى هو مجرد اجتهاد شخصى له فأتجاوز عنه داعيا له بالمغفرة ، أم أنه برنامج حزبه الذى يشغل فيه منصب نائب الرئيس فأطابقـه على برنامج الحزب المعلن ، أم أنه ـ وأحسبه قصد ذلك ـ اعلان منه عن نقاط الاتفاق بين الاتجاهات السياسية الاسلامية فأضرب كفا بكف وأنـا أراه يعلن (أن الربـا ان يكن ضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات وعلى هذا الأساس يجب أن نتعامل) وهو ما لا أظن أنه كان يوما محل اتفاق أو اجمـــاع ، أو أن برنامجـه فى الزراعة ، مقصور على احالتها الى نبأ صاحب الجنتين فى سورة الكهف ونبأ أصحاب الجنة فى سورة القلم ، أو أن البرنامج السياسى للصناعة تشمله العبارات التالية (أن توجد أخلاقيات اسلامية نتقن بهــا الصنعة ونراقب بها ربنا وننأى عن الغش والخداع والانقضـــاض على الصالح العام) أو أن يعجز عن الاجتهاد فى امامة الحكام « ويقصد بها اختيار الحاكم » فيراها كأمامة الصلاة سنواء بسواء وهو قصور في الاجتهاد عظيم ، وحسبى أن أحيله الى اجتهادات بعض الفقهـاء والتى تضع بين شروط امامة الصلاة ما لا أحسب أن الشيخ لم يقرأ

أو أنه قرأه وأرضاه ، ومنها أن يكون أحسنهم زوجة ومادام لا حياء في الدين ، فقد رأى البعض أن يكون الشرط الأخير ان تساوت الشروط أن يكون (أقصرهم ذكرا) (*) ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، ويا أسفا على اسلام عظيم لا يجد رجالا يطاولون علياءه ويجد فى يسر وسهولة من يسيئون اليه ، ولا بأس أن أعطى دليلا على عقم الاجتهاد بما ذكره وما سبق أن نبهته الى مغبة الاصرار عليه من أن الرخاء مرتبط بالايمان ، أما الخوف والجوع فمرتبط بالكفر والفسوق والعصيان ، أى برفض الاسلام دينا ودولة ، ولعلى سائله عن عام الرمادة وطاعون عمواس ، وقد حدثا في عهد عمر ، وعمر هو عمر . ولعلى أيضا مانعه من الاجابة على السؤال حبا وكرامة ، هل كان هذا غضبا من الله على عمر ؟ ، ولعلى سائله أيضا عن حظنا من الهزيمة فى عام ١٩٦٧ وهل كان غضبا علينا لرفض الاسلام دينا ودولة ؟ ورضاء من الله في المقابل عن اسرائيل لكونها وأعتذر عن الاستطراد ، واذا كان ما نعيشه من فاقه وفقر غضبا من الله ، فهل ارتفاع مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة الأمريكية بل وفي الاتحاد السوفيتى رضاء من الله لاتباع شرعه الصحيح ؟ .

- اخشع يا رجل فأمور الدين ليست بهذا القدر من البساطة وبرنامج الاسلام لا يكون بهذا القدر من التسطيح ، واسمع لى فانى لك ناصح أمين ، أن اجتهد واقرأ فان عز عليك الاجتهاد فاستشر ، فنحن نقبل منك أن تسيء الى نفسك وانتجاوز عنك ان أسأت لنا ، أما أن تسيء الى الاسلام فلا أحد يرضى ذلك لك أو يقبله منك .

(★) راجع بدعة التعصب المذهبى لمحمد عيد عباسي - ص ١٩٣ طبع دار الوعى العربى ، وراجع المسلمون العلويون فى مواجهة التجنى لأحمد على حسن ، طبع الدار العالمية ببيروت ، ص ١٩ حيث يرتب الفقيه محمد وحيد الجبارى الأولى والأجدر كما يلى : ١ - السلطان ٢ - وليه ٣ - الأحسن خلقا ٤ - الأحسن وجها ٥ - الأكثر بشاشة ٦ - الأحسن صوتا ٧ - الأحسن زوجة ٨ - الأكثر مالا ٩ - الأكثر جاها ١٠ - الأنظف ثوبا ١١ - الأكبر راسا ١٢ - الأصغر عضوا (ذكرا) .

تب الى الله يا رجل :

خفف الوطء أيها الرجـــل فما أظن أديم أرض مصر الا من أجساد شهدائها دفاعا عن أرضها وحضارتها ووحدة أبنائها ٠

واستغفر الله وتب اليه يا رجل فقد كفرت مسلما ، وهو اثم عظيم لكن رحمة الله واسعة ، تسعك وتسع الجميع ، هذا ان صدقت التوبة وصلحت النية وتنزه القصد ٠

واستح يا رجل أن تكذب على الناس مدعيـــا أنك ناظرتنى وأفحمتنى فى نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعـــة القـاهرة ، وأنت أول من يعلم أنها كانت محاضرة لك ولم تكن مناظرة بيننا ، وأن حضورها كان محمودا مى منطق الشجاعة والمواجهـــة ، وأنه لم يكن مسموحا لى الا بالتعليق فى دقيقتين صفق لى الحاضرون أضعافها ، ومنظمو الندوة والحاضرون أحياء وشهود ٠٠

وعد الى كتـابى (قبـــل السقوط) واقرأه من جديد بعين لا تخلط بين منطقه وبين العداء لى فهو كتـــاب مفيد قرأه قبلك خمسة وأربعون ألفا دون أن يشاركك واحد منهـم رأيك ، وقرأه أضعافهم منشورا فى مجلات وصحف سيارة ، وترجم الى الانجليزية وعرف المتحدثون بها اسمك من خـلاله ، بل ربما اشتهرت بينهم لأنك ذكرت فيه ، وأعدك انك سوف تجد فيـــه ما يخفف غلواءك وما يصحح منطقك وما يهيىء لك من أمرك رشدا ٠

واجيبك الى أين :

أما سؤالك لى فى عنوان المقالين (الى أين يا دكتور فرج فوده) فأجيبك عليه ٠٠

الى حيث أفحم المزايدين ، المعتدين على الشرفاء والمفكرين ، المشوهين لصحيح الدين ، ساواجههم بالمنطق ، وما أدراك ما المنطق،

ذلك الذى منه يهربون ، ويعلمون أنه الحق ، وأيم الله يعلمـون ، وأنه بهم محدق ، وأنهم به مفتونون ، وأنه لدى الشعب أصدق ، وأنهم لدى الشعب ممترون ، وان منهم من يردده فى نفســه سرا ويخشى ان ينطق به جهرا ، فذرهم الى حين ، ثم ذرهم الى حـين ، ما ينظرون الا كتابا آخر يأخذهم فلا ينطقون ، وســوف أفعـل ان شاء الله •

الجماعات الدينية والأمراض النفسية

يجب أن نعترف بأن الأمراض النفسية قد زادت الى حد كبير في المجتمع المصرى ، نتيجة للحروب ، والأزمات المعيشية ، والأحداث السياسية العنيفة والمتلاحقة ، ولست أبالغ أو أتعنت اذا ذكرت أن جزءا كبيرا من ظاهرة العنف السياسى الدينى يعود الى سبب جوهرى محدد ، هو الأمراض النفسية ، دليلى على ذلك ما سوف أسرده على القراء ، من وقائع وآراء ، تاركا لهم الحكم فى نهاية المقال ٠

التحلية والتخلية :

أول ما سأعرضه على القراء ذلك الحوار الذى دار بين قطبين من أقطاب التيار السياسى الدينى ، ونشرته احدى الصحف الحزبية الدينية فى عددين متتاليين ، وكان رأى القطب الأول عدم انضمام الجماعات الدينية للأحزاب السياسية بحجة أن التحلية يجب أن تسبق التخلية ، بينما كان رأى القطب الثانى ضرورة الانضمام لامكان التخلية حتى يمكن أن تحدث التحلية ٠

أما عبارة (التحلية والتخلية) فهى منسوبة الى الأمام الخمينى ، ومنقولة الى مصر على جناح الأصفر الرنان ، وأما لفظ التحلية فيقصدون به تحويل المجتمع الى دولة دينية ، وأما لفظ التخلية فيقصدون به اخلاء المجتمع من حزب الشيطان ، ذلك

الحزب الذى يشمل جميع التيارات السياسية عدا حزب الله ، وهو فى رأيهم فرقة واحدة ناجية من ثلاثة وسبعين فرقة تشملنا جميعا ، ولست فى حاجة الى أن أذكر للقراء أن كلا من القطبين يعتقد أنه على رأس هذه الفرقة ٠

وبصرف النظر عن حظ كل من الرأيين من البلاهة ، فان القارىء يلاحظ أن الطرف الأساسى فى الموضوع ، وهو الرعية التى سوف تتم تحليتها أو تخلية المجتمع منها ، غائب تماما عن النقاش ، مفروغ تماما من أمره ، فما عليه الا أن يصدع لأمر المنتصر من القطبين ، فاذا انتصر الطرف الأول ، كان على الرعية أن تتحلى ، أما اذا انتصر الطرف الثانى فما عليها الا أن تتخلى ٠٠

بماذا تسمى ذلك ـ أستحلفك بالله ـ ألا تسميه انفصاما منهم عن الرعية ، وبمعنى أدق عن المجتمع ٠٠

ومسئولية من تلك ـ بالله عليه ـ أليست مسئولية الدولة ، التى يجب عليها أن توفر المصحات النفسية للفريقين ٠

السياحة الداخلية :

لأن السياح يأتون بالبدع ، وينقلون الينا الحضارة المنكرة ، ويضيفون الى موارد الدولة ما لم يعرفه السلف الصالح من الدولارات والماركات والفرنكات ، ولأن ما عدا الدرهم والدينار بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار ، فقد خرجت علينا الجماعات بدعوى رفض السياحة الوافدة ، وبدأوا حملتهم بالفعل بالقاء الحجارة على السياح فى المنيا ، ومحاولة تشويه ملكات جمال العالم بماء النار ، ومحاولة منع المواطنين من الاحتفال بشم النسيم فى المنيا وأسيوط ، ثم الهجوم المكشف اعلاميا وبرلمانيا على قرية مجاويش السياحية الناجحة على ساحل البحر الأحمر ، مطالبين

رئيس الجمهورية بأن (يهدمها على من فيها) ؛ ولأنهم يعلمون أن ذلك يحرم الدولة من عائد سنوى يزيد عن المليار دولار ، الأمر الذى يؤدى الى الأزمة الاقتصادية وربما الى الجوع ، فقد وضعوا شعارا طريفا مضمونه - (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها) .. أما الحرة فهي مصر ، وأما التشبيه فهو دارج في قاموسهم ، فالمرأة لديهم مرتبطة بالفتنة ، ان ابتسمت فهو الاغراء ، وان ضحكت فهو الفجور ، وان كشفت وجهها فهو السفور ، وان غنت فهي الاثارة ، وان تحدثت فهو القول اللين يخرجك عن دينك ويفسد عليك دنياك ..

وفي حوار لى مع أحد أعضاء الجماعات سألته عن البديل فأجابني بحديث أنقله الى القارىء دون زيادة أو نقصان .. (ما الذى يدفع الانسان الى السياحة ، لا شك أنه اكتئاب النفوس وضيق الصدور ، واذا ضاقت الصدور فعليكم بزيارة القبور ، وما على المؤمن ان ضاق صدره أو اكتأبت نفسه ، الا أن يذهب لزيارة المقابر ، فهناك العبرة والموعظة ، وهناك السياحة الايمانية ، وسوف يعود باذن الله منشرح الصدر ، مجبور الخاطر ، مسرور النفس ، مقبل على الحياة كل الاقبال ، هذا هو المجال الأول للسياحة الداخلية ، أما المجال الثاني فيحتاج قبل توضيحه الى أن نعترف معا بأن الحضارة الوافدة قد أتت بالبدع فأنستنا أنفسنا وأنستنا الله ، ودفعتنا الى أن نتخلى عن تقاليدنا وعاداتنا العظيمة ، وان نأخذ بعادات الغرب وتقاليده وقيمه الفاسدة ، انظر معى أيها الأخ الكريم الى منازلنا وقد نقلت عن الغرب أسوأ ما فيه ، ودونك ما نعرفه وما لم يكن يعرفه السلف الصالح من دورات للمياه ، وقد تتصور أنها نعمة لكنها نقمة ، وأى نقمة ، ودليلى على ذلك ما تنفقه الدولة على المجارى والذى يقدر بالمليارات ويفوق عائد السياحة الذى تتحدث عنه .

إن قضاء الحاجة في الخلاء ، بجانب توفيره للانفاق على مستوى الفرد والدولة ، يمثل رياضة وسياحة يومية ، فأنت تمشى حتى الخلاء الذى لابد وأن يكون بعيدا ومنعزلا ، وأنت تتوجه فى قضائك لحاجتك الوجهة الصحيحة ، وأنت تقضيها بالصورة الصحية ، وأنت تمارس الرياضة ذهابا وايابا ، فان كنت وحدك فقد صح البدن ، وان كنت في مجموعة فقد تحدثت معهم وصحت النفس • (وما أروع السياحة حين يأتي بصحة البدن والنفس جميعا) •

بماذا تسمى ذلك أيها القارئ وتحت أى بند من بنود السياحة تندرج زيارة القبور وقضاء الحاجة فى الخلاء ••

ومسئولية من تلك أيها القارئ ، أليست مسئولية الدولة التي يجب أن توفر لهم من المصحات ما يناسبهم ، بشرط أن تكون ملاصقة للقبور من ناحية ، ومجاورة للخلاء من ناحية أخرى ، وبشرط أن يراعي اتجاه الريح في موقع الخلاء ، وأن توفر لهم من المشرفين والأطباء النفسانيين من يصحبهم الى المقابر ، ومن يأخذ بيدهم الى الخلاء ، حيث يقضون حاجتهم ، بطريقتهم ، ويعودون منها أصحاء نشيطين ، مجبورين مجبوزين ، خفافا بعد أن كانوا ثقالا ، ضامتين بعد أن كانوا مكثرين للحديث ، مبتسمين بعد أن كانوا مهمومين ، متفتحين على الدنيا بعد أن كانوا منغلقين على دواخلهم ، مقبلين على المجتمع بعد أن زالت الموانع ••

ما سبق كان مجرد عينة ، وعرضنا لأسلوب تفكير لا يدعو للابتسام بقدر ما يدعو للرثاء ، ودعوة للدولة أن توفر فى ميزانيتها

من الامكانيات ما يسمح باقامة المصحات النفسية ، الأمر الذى سوف يسهم فى علاج مشكلة التطرف السياسى الدينى ، التي هى في جزء منها ، شيزوفرانيا (*) ٠

(*) حتى لا يتصور البعض أننى أتجنى فقد نشرت (النور) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٦ للأستاذ جودة محمد ما نصه (المرحاض الغربى ـ التواليت ـ خطأ صحى وشرعى ، لاحتمال الاصابة منه بالنجاسه والأمراض الجلدية مع عدم توافر الجلسة الطبيعية لقضاء الحاجة) ٠

المؤلف

* فرج على فوده
* من مواليد الزرقا ـ دمياط
* تاريخ الميلاد ٢٠ أغسطس ١٩٤٥
* حاصل على بكالوريوس الزراعة فى يونيو ١٩٦٧
* حاصل على ماجستير العلوم الزراعية (اقتصاد زراعى) فى ابريل ١٩٧٥ من جامعة عين شمس .
* حاصل على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد الزراعى ـ جامعة عين شمس ـ فى ديسمبر ١٩٨١ ـ وموضوع الرسالة (اقتصاديات ترشيد استخدام مياه الرى فى مصر) .
* صدر له كتاب (الوفد والمستقبل) عام ١٩٨٢ ، وكتاب (قبل السقوط » عام ١٩٨٥ ، وكتاب (الحقيقة الغائبة) عام ١٩٨٦ (يناير) .
* عمل معيدا بكلية الزراعة جامعة عين شمس ثم مدرسا بزراعة بغداد ثم خبيرا اقتصاديا فى بعض بيوت الخبرة العالمية .
* حاليا يملك ويدير مجموعة فودا الاستشارية المتخصصة فى دراسات تقييم المشروعات .
* رئيس حزب المستقبل (تحت التأسيس)

يسعد المؤلف أن يتلقى رسائل القراء المعارضة أو المؤيدة على العنوان التالى :

ص.ب : ٥٦٧٧ هليوبوليس غرب ـ مصر الجديدة ـ القاهرة .

فهرس

الموضــوع	الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٢/٥٣٢٣

ISBN — 977 — 01 — 3089 — 3

« السائرون خلفا ، الحاملون سيفا ، المتكبرون صلفا ، المتحدثون خرفا ، القارئون حرفا ، التاركون حرفا ، المتسربلون بجلد الشياة ، الاسود إن غاب الرعاة . الساعون إن أزفت الآزفة للنجاة ، الهائمون فى كل واد ، المقتحمون فى مواجهة الارتداد ، المنكسرون المرتكسون فى ظل الاستبداد ، الخارجون على القوانين المرعية ، لا يردعهم إلا توعية الرعية ، ولا يعيدهم إلى مكانهم إلا سيف الشرعية ، ولا يحمينا منهم إلا حزم السلطة وسلطة الحزم ، لا يغنى عن ذلك حوار أو كلام ، وإلا .. فقل على مصر السلام »

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٠٠ قرش